

"لو في صحيح البخاري"

دراسة نحوية تطبيقية

ناهد بنت عمر بن عبد الله العتيق

جامعة الدمام

المقدمة

الحمد لله، والصلوة والسلام على أوفص من نطق بالضاد، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تُعدُ دراسة حروف المعاني من الجوانب المهمة في علم النحو؛ إذ "الحروف أكثر دوراً، ومعانيها أشدّ غوراً، وتركيب أكثر الكلام عليها، ورجوعه في فوائده إليها" (١).

وانطلاقاً من هذه الأهمية لهذا الجانب من أقسام الكلمة، وقع الاختيار على الحرف (لو)، لدراسته دراسة نحوية شاملة، ترصد معانيه، وأحكامه، وأشكاله وروده في صحيح البخاري.

وقد وقع الاختيار على (لو) موضوعاً للدراسة، لما اشتمل عليه من مسائل جديرة بالبحث؛ فهو "لفظ صغير في تركيبه وبنائه، ولكنَّه كبير في دلالته ومعناه" (٢)، ومن هذه المسائل:

١- أن هناك آراء متعددة، وجداً كبيراً بين النحويين في مدلولها (٣)، فهي عند سيبويه "حرف لما كان سيقع لوقوع غيره" (٤)، والمشهور في معناها أنها "حرف امتناع لامتناع" (٥)، ومن خالف هذا المعنى ابن هشام، قال في سياق حديثه عن (لو): "الثاني: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القول الجاري على ألسنة العربين، ونصَّ عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع

(١) رصف المباني ٩٧.

(٢) الحديث عن (لو)، مجلة البحوث الإسلامية ٢ / ٢٧٧.

(٣) التأنيث على عدُّها كلمة، وهو الغالب في استعمالها في البحث، وقد ترد على معنى اللفظ؛ لمناسبة سياق ونحوه.

(٤) الكتاب ٢ / ٣٠٧.

(٥) انظر مثلاً: المفضل في شرح المفصل ٣٢٦؛ رصف المباني ٣٥٨؛ جواهر الأدب ٣٢٤؛ الجنبي الداني ٢٧٢.

كثيرة^(١) وأبطل هذا الرأي مورداً عدداً من الأدلة، وانتهى إلى القول بأنَّ "أفسد تفسير لـ(لو)" قول من قال: حرف امتناع لامتناع، وأنَّ العبارة الجيدة قول سيبويه - رحمة الله -: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك: حرف يدلُّ على انتفاء تاليه، ويلزم لشبوته ثبوت تاليه...^(٢).

٢- تعدد أقسامها، وتنوع أنماطها، ومنها:

* امتناعية، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ يَيْدِهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعَتْ يَدَهَا"^(٣).

* حرف شرط معنى (إن)، ومن ذلك ماورد في الحديث: "لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئاً، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطْ"^(٤).

* حرف تمنٌّ، وفي الحديث عن النبي ﷺ: "نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ"^(٥).

* حرف تقليل، نحو قوله ﷺ: "اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشَقٍّ تَمَرَّةٍ"^(٦).

وغير ذلك من الأقسام.

٣- تعدد الأحكام النحوية المرتبطة بـ(لو)، وتشعب مباحثها^(٧).

وكان التوجُّهُ في هذه الدراسة للحديث النبوي؛ لقلة الدراسات النحوية فيه -

(١) مغني الليبيب ٣٣٩.

(٢) المصدر السابق ٣٤٢.

(٣) صحيح البخاري (كتاب المغازي، باب "وقال الليث.." ٤٣٠٤، ج ٥ / ١٥١).

(٤) صحيح البخاري (كتاب الإيمان، باب "كفران العشير" ٢٩، ج ١ / ١٥).

(٥) صحيح البخاري (كتاب التهجد، باب "فضل قيام الليل" ١١٢٢، ج ٢ / ٤٩)، و(باب "فضل من تعار من الليل" ١١٥٧، ج ٢ / ٥٥)، و(باب "مناقب عبد الله بن عمر" ٣٧٣٩، ج ٥ / ٢٤).

(٦) المصدر السابق: (كتاب الزكاة، باب "اتقوا النار ولو بشق تمرة" ١٤١٧، ج ٢ / ١٠٩).

(٧) انظر: الكتاب ١ / ١٣٦، ٣٧٦، ٤٧٠، ٤٤٦٢، ٧٦، ٧٧؛ حروف المعاني ١٧٤؛ معاني

الحرروف ١٠١؛ شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٨، ١٥٥، ١١ / ٩؛ شرح التسهيل ٤ / ٩٣ - ١٠١؛ شرح

الكافية ٤ / ٤٥٥ - ٤٥٠؛ رصف المباني ٣٥٨ - ٣٦٠؛ الجنى الداني ٢٧٨ - ٢٩٠؛ مغني الليبيب ٣٥٩.

موازنة بالدراسات ذات الصلة بالقرآن الكريم، ولجاجة الارتباط بلغة الحديث الشريف في ظلّ الخلاف الدائر في حجّية الاستشهاد به في تقييد القواعد النحوية.

وقد اقتضت الدراسة تقسيمها إلى مقدمة ومباحث ستة، تتناول المقدمة أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، ومنهجه، وتدرس المباحث الأربع الأولى منها أقسام (لو) المشهورة، وهي: الشرطية، والمصدرية، والمفيدة للتمني، وأن تكون حرف تقليل، وخصوصاً المبحث الخامس للمعاني الأخرى التي أوردها بعض النحويين لـ(لو)، كالعرض والتحضير، مبينة من خلال هذه المباحث الأحكام النحوية لكلّ قسم وتطبيقاته في صحيح البخاري، مع دراسة تحليلية تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، وجاء المبحث السادس متضمناً مسائل متفرقة متصلة بهذا الموضوع، يتلوه خاتمة أجملت فيها أبرز النتائج والتوصيات، وملاحقاً أدرجت فيها مواضع معجية (لو) في الصحيح مما لم أورده في أثناء البحث؛ بغية الاختصار، وعميناً للفائدة، ثم قائمة المصادر والمراجع.

ويهدف البحث إلى عدّة أمور، منها:

* دراسة (لو) دراسة نحوية تجيّل قواعدها وأحكامها.

* استقراء مواضع (لو) في صحيح البخاري، والتعرُّف على أنماطها، وبناء الجملة معها.

* مطابقة الدراسة النحوية مع ما ورد في أحاديث صحيح البخاري؛ للوقوف على ما جاء موافقاً لما ذكره النحاة، وما جاء مخالفًا.

* إثراء الشواهد المتعلقة بـ(لو)، وتعزيزها بشواهد من الحديث الشريف.

* ربط الدراسة النظرية للنحو بالدراسة التطبيقية، مما يجعل ثمرة دراسة النحو بيّنة واضحة، وأثرها ملمساً.

وتقتضي الدراسة اتباع المنهج الوصفي، من خلال استقراء مواضع (لو) في صحيح البخاري، ودراستها وفق ما أورده النحويون من أحكام وقواعد، مع ملاحظة مطابقة الواقع اللغوي في نصوص الصحيح لما ورد في التراث النحوي.

ونظراً لكثره النصوص الواردة في هذا الموضوع؛ إذ زادت على ثلاثة وخمسين موضعاً، فقد اقتصرت على ذكر عدد منها بما يعزز ثراء استعمال (لو) في الصحيح، وأدرجت بقية المواضع في ملحق آخر البحث، يتضمن أرقام النصوص، ومواقع وروتها بالجزء والصفحة؛ تسهيلاً للرجوع إليها.

المبحث الأول: (لو) الشرطية

وفيها معنى الشرط لا يفارقها، وإن لم يكن لفظها لذلك ولا عملها، وارتباط جوابها بشرطها كارتباطه مع (إن)، إلا أن (إن) تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضياً، و (لو) تجعله للماضي وإن كان مستقبلاً^(١).

ويقلُّ كونها مستقبلاً في المعنى - كما سيأتي -، ولهذا منع بعض النحويين تسميتها حرف شرط؛ لأنَّ حقيقة الشرط تكون في الاستقبال، و(لو) للتعليق في الماضي^(٢)، إلا أنَّ الجمهور على عدِّها شرطاً^(٣)، وهو الراجح؛ لأنَّ (لو) تربط شيئاً بشيء، وهي في هذا الرابط مشبهة (إن)، فمعنى كونها حرف شرط أنها تقتضي جملتين: الأولى منها تستلزم الثانية؛ فال الأولى شرط، والثانية جواب ذلك الشرط، ففي نحو: لو قام زيد لقام عمرو، جعلت (لو) قيام زيد يلزم منه قيام عمرو، فالجملة الأولى منزلة جملة الشرط مع (إن)، والثانية كجملة الجواب^(٤).

(١) انظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة /٢٦٩٦؛ رصف المبني ٣٥٩.

(٢) انظر: الجنبي الداني ٢٨٣؛ شرح قواعد الإعراب ١٣٤-١٣٣.

(٣) انظر على سبيل المثال: معاني الحروف ١٠١؛ شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٥٠؛ مغني اللبيب ٣٣٧؛ المقاصد الشافية ٦ / ١٧٩.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٦ / ١٧٩.

وهي نوعان: شرطية امتناعية، وشرطية غير امتناعية. وهناك أحكام مشتركة بينهما، وأخرى مفترقة.

النوع الأول: (لو) الشرطية الامتناعية:

وهذا النوع هو الأكثر وقوعاً في باب (لو)^(١)، وقد طال الجدل بين النحوين، وتعددت تفسيراتهم لها، واختلفت عباراتهم في بيان معناها حتى قيل: "إن النحاة لم يفهموا لها معنى"^(٢).

وامتزج النحو بالمنطق في تناولها في عدد من المؤلفات، مما أدخل شيئاً غير قليل من الضيّم والتعقيد على التناول النحوي للأساليب العربية السمحنة. ولعل سبب فتح المجال أمام المنطق ليدخل في البحث في (لو) الشرطية لدى الذين وجدت فيهم النزعة المنطقية – أن ترتب الجواب على الشرط في النحو شبيه بترتُّب النتائج على المقدّمات في علم المنطق^(٣).

وسأورد فيما يلي أشهر ما ورد في بيان معناها:

المعنى الأول: أنها حرف امتناع لامتناع: نحو: لو جاءني زيد لأكرمه، وهذا الاستعمال يفيد ثلاثة أمور^(٤):

١- الشرطية، أي: عقد السببية والمبينة بين الجملتين بعدها.

٢- تقدير الشرطية بالزمن الماضي.

٣- الامتناع. ووقع خلاف بين النحوين في إفادتها له على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها لا تفيد الامتناع، فلا تدلُّ على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي كما دلت (إن) على التعليق في المستقبل،

(١) انظر: شرح الكافية الشافية / ٣ / ١٦٣٠؛ أوضح المسالك / ٤ / ٢٢٨؛ شرح قواعد الإعراب ١٣٣.

(٢) همع الهوامع / ٤ / ٣٤٣.

(٣) انظر: رسالة في (لو) الشرطية ١٥٤، ١٥٨.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٣٣٧.

ومن قال به الشلوبين، ووافقه ابن هشام الخضراوي . قال ابن هشام : " وهذا الذي قاله كإنكار الضروريات ، إذ فهم الامتناع منها كالبدائي؛ فإنَّ كلَّ من سمع (لو فعل) فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد" ^(١) .

وقد ردَّ المرادي ما ذهبَ إليه الشلوبين من تعويله على عبارة سيبويه ^(٢) وأنَّها تقتضي لزوم جوابها لشرطها فقط— قال : " وفيها مع ذلك دلالة على امتناع شرطها ، وذلك مفهوم من عبارة سيبويه .. فإنه نصٌّ على أنَّها للتعليق في الماضي بقوله (لما كان) ، ومن ضرورة كونها للتعليق في الماضي أن يكون شرطها منفيُّ الواقع ، لأنَّه لو كان ثابتاً لكان الجواب كذلك ، فتكون حينئذ حرف إيجاب لإيجاب ، وليس ذلك معناها" ^(٣) .

الثاني : أنَّها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً ، وهذا الذي جرى عليه العربون ، وذهبَ إليه كثير من النحويين ^(٤) ، نحو قوله تعالى : " ولو شئنا لرفعنا بها" ^(٥) فامتنع الرفع ؛ لامتناع الأول وهو المشيئة ، نحو : لو جئتنِي لأكرمتُك ، فالمعنى : امتنع إكرامي إياك لامتناع مجيك ؛ لأنَّ الإكرام مشروط بالجبيء ، ومعلن عليه .

وكون (لو) تفيد امتناع الثاني لامتناع الأول هو المشهور المتعارف عليه عند

(١) المصدر السابق ٣٣٨ . وانظر: ارتشاف الضرب ^٤ / ١٨٩٨ ؛ الجنى الداني ٢٧٦ ؛ أوضح المسالك ^٤ / ٢٢٨ ، التصریح ^٤ / ٤٠٩ ؛ همع الهوامع ^٤ / ٣٤٥ .

(٢) قوله " حرف لما كان سيقع لوقع غيره " .

(٣) الجنى الداني ٢٧٦-٢٧٧ .

(٤) انظر— مثلاً—: معاني الحروف ١٠١ ، حروف المعاني ^٣ ؛ اللامات ١٣٦ ؛ الواضح ٩٧ ؛ شرح التسهيل ^٤ / ٩٥ . وفيه: " قال أكثر النحويين " ارتشاف الضرب ^٤ / ١٨٩٨ ؛ شرح ألفية ابن معطبي ٢ / ١١٤٣ ؛ رصف المباني ٣٥٨ (وفيه: " كذا قال النحويون كلهم فيما أعلم ") ؛ جواهر الأدب ^٤ / ٣٢٤ ؛ الجنى الداني ٢٧٢ ؛ مغني اللبيب ٣٣٩ .

(٥) الأعراف : ١٧٦ .

النحوين^(١)، "وهذا لازم معناها؛ فإنّها موضوعة لتعليق حصول أمر في الماضي بحصول أمر آخر مقدر فيه، وما كان حصوله مقدراً في الماضي كان منفياً فيه قطعاً، فيلزم لأجل انتفاء متعلق به أيضاً"^(٢) . ففي المثال السابق عُلِّق حصول الإكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه، فيلزم انتفاءهما معاً، وكون انتفاء الإكرام مسبباً لانتفاء الجيء في ظن المتكلّم^(٣) ، وخالف في ذلك ابن الحاجب، والرضي^(٤) - مخالفاً له في العلة - وابن القوّاس^(٥) ، فذهب إلى أن (لو) لامتناع الأول لامتناع الثاني ، مستدلاً لذلك^(٦) ، وقد ردَّ على رأيه بما لا يتسع المقام لذكره^(٧) .

الثالث : إنّها تفيد امتناع الشرط خاصّة ، وليس لها دلالة على امتناع الجواب ولا على ثبوته ، ولكنّه إنْ كان مساوياً للشرط في العموم ، نحو : لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ، لزم انتفاءه - أي : امتناعه -؛ لأنّه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه ، فظهور النهار متوقف على طلوع الشمس لا على شيء آخر ، وإنْ كان الجواب أعمّ - أي : يكون له سبب آخر غير الشرط - ، نحو : لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً ، فلا يلزم انتفاءه ، وإنما ينتفي القدر المساوي منه للشرط ، فالشرط هنا ليس السبب الوحيد في حدوث الجواب ، فقد يكون له (أي للجواب) سبب آخر يحدّثه ، كمصباح ، ونار... فامتناع الشرط هنا لا يوجب امتناع الجواب . ووصف ابن هشام هذا الرأي بأنه "قول الحقين"^(٨) .

(١) انظر: اللامات ١٣٦؛ شرح ألفية ابن معطي ٢ / ١١٤٣؛ الكافي في الإفصاح ٣ / ٩٢٤؛ المفضل ٣٢٧؛ جواهر الأدب ٣٢٨؛ الفوائد الضيائية ٢ / ٣٨١؛ همع الهوامع ٤ / ٣٤٤.

(٢) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٨١.

(٣) انظر: المصدر السابق، الجزء والصفحة نفسها.

(٤) انظر: شرح الكافية ٤ / ٤٥١.

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معطي ٢ / ١١٤٤.

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٤١.

(٧) انظر: الفوائد الضيائية ٢ / ٣٨٢؛ جواهر الأدب ٣٢٨.

(٨) مغني اللبيب ٣٤٠ . وانظر: شرح التسهيل ٤ / ٩٤؛ شرح الألفية لابن الناظم ٧٠٩؛ شرح الفريد ٤٨٨-

٤٨٩؛ شرح قواعد الإعراب ١٣٦-١٣٧؛ التصریح ٤ / ٤١.

ولكون جواب (لو) قد يكون ثابتاً في بعض الموضع؛ اعترض بعض النحويين على عبارة (امتناع لامتناع) في تفسير (لو)؛ لأنَّ ظاهرها يقتضي كون جواب (لو) ممتنعاً غير ثابت، دائماً، وذلك غير لازم. وما استدلَّ به على مجيء الجواب ثابتاً، غير ممتنع لامتناع شرطه:

– قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُدُ مِنْ بَعْدِ سَبْعَةِ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾^(۱)، فعدم النفاد ثابت على تقدير كون ما في الأرض من الشجر أفلاماً مدادها البحر، وبسبعين أمثاله، فثبتت عدم النفاد على تقدير عدم ذلك أولى^(۲).

– ومنه قول عمر في صهيب -رضي الله عنهما-: "نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصيه"^(۳)، فهذا مما جاء في الظاهر على خلاف قاعدة (لو)؛ لأنَّه يستلزم أن يكون العصيان ثابتاً على تقدير ثبوت الخوف؛ لاقتران حرف النفي بكل منهما، وهذا أمر محال؛ لأنَّ ثبوت الخوف ينافي العصيان. وتوجيهه أنه ذكر في سياق المدح؛ للنبالغة في نفي العصيان عنه؛ فعدم المعصية محكم بشبوته على كل حال؛ وانتفاءها مع ثبوت الخوف أولى^(۴).

– ومنه: لو ترك العبد سؤال ربِّه لأعطيه؛ فإنَّ تركه السؤال محكم بكونه ممتنعاً، والعطاء محكم بشبوته على كل حال، والمعنى: أنَّ العطاء ثابت مع ترك السؤال، فكيف مع السؤال؟^(۵).

(۱) لقمان: ۲۷.

(۲) انظر: شرح التسهيل ۹۴؛ الجنبي الداني ۲۷۳.

(۳) كثر دوران هذا القول في كتب النحويين، ولا أصل له مرفوعاً، ولا موقعاً، وطرقه كلها ضعيفة جداً. انظر: المقاصد الحسنة ۴۹۹؛ تمييز الطيب من الحديث ۲/ ۲. وذكر تحريرجه باستفاضة في: الأحاديث والأثار الواردة في كتاب شرح التسهيل ۳/ ۹۲۷.

(۴) انظر: شرح المقدمة الكافية ۱۰۰۲؛ شرح التسهيل ۹۴؛ شرح الكافية لابن جمعة ۶۹۷؛ شرح ألفية ابن معطبي ۲/ ۱۱۴۴-۱۱۴۵؛ التصریح ۴/ ۴۱۱-۴۱۲.

(۵) انظر: شرح الكافية الشافية ۳/ ۱۶۳۰؛ الجنبي الداني ۲۷۳؛ المساعد ۳/ ۱۸۹.

فيتضح مما سبق أنَّه لا يصحُّ حمل بعض الموضع عليها، حتى قال ابن هشام: "أفسد تفسير لـ(لو) قول من قال: حرف امتناع لامتناع"^(١)، وقال المرادي: "وهذه عبارة ظاهرها أنَّها غير صحيحة؛ لأنَّها تقتضي كون جواب (لو) ممتنعاً غير ثابت، دائماً، وذلك غير لازم؛ لأنَّ جوابها قد يكون ثابتاً في بعض الموضع"^(٢). وقد ذكر ابن مالك توجيهًا لعبارة الجمهور يستقيم به معناها؛ ويتلخص في أمرين:

١- أن يكون مرادهم أنَّ جواب (لو) ممتنع لامتناع الشرط، غير ثابت لثبتوت غيره، وفق مفهوم الشرط في عرف اللغة، لا في حكم العقل، ففي نحو: إنْ قام زيد قام عمرو، يدلُّ في عرفهم على أنَّه إذا لم يقم زيد لم يقم عمرو؛ لأنَّ الأصل فيما عُلِّق على شيء ألا يكون معلقاً على غيره، فجرى العرف على هذا الأصل. وبناء على ذلك، إذا قيل: لو جئتني لأكرمتُك، دلت (لو) على أنَّ الجيء مستلزم للإكرام، وعلى أنَّه ممتنع، فيفهم منه أنَّ الإكرام ممتنع أيضاً، غير ثابت بوجه، كما يفهم من نفي شرط (إنْ) نفي جوابه.

٢- أن يكون المراد أنَّ جواب (لو) ممتنع لامتناع شرطه، وقد يكون ثابتاً لثبتوت غيره؛ لأنَّها إذا كانت تقتضي نفي تاليها واستلزمها لتاليه فقد دلت على امتناع الثاني لامتناع الأول؛ لأنَّه متى انتفى شيء انتفى مساوته في اللزوم، مع احتمال أن يكون ثابتاً لثبتوت أمر آخر^(٣). وقد وصف المرادي توجيه ابن مالك بأنه "كلام حسن"^(٤).

وي يمكن الجمع بين القولين الأول والثالث من أقوال النحويين في إفاده الامتناع: أنَّ

(١) مغني الليبب ٣٤٢.

(٢) الجنى الداني ٢٧٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٤ / ٩٥-٩٦.

(٤) الجنى الداني ٢٧٥-٢٧٦؛ توضيح المقاصد ٤ / ٢٧٣.

(لو) حرف يعلق فعلاً بفعل في الماضي، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم أن يكون شرطها محكماً بامتناعه؛ إذ لو قدر الشرط حاصلاً لوقع الجواب، وحينئذ تكون حرف وجوب وخرج عن كونها حرف امتناع، وأماماً جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً دائماً، بل يُنظر إن لم يكن له سبب غير الشرط استلزم امتناعه لامتناع شرطه، وإن كان له أسباب أخرى لم يتمتنع لامتناع شرطه، ولكن الأكثـر والأغلـب أن يكون ممتنعاً لامتناع شرطه^(١). قال ابن الناظم بعد إيراده عبارة الجمهور: " ولا يريدون أنها تدل على امتناع الجواب مطلقاً؛ لتأخـلهـ في نحو: لو ترك العبد سؤال ربه لأعطيـهـ، وإنـماـ يـريـدونـ أنهاـ تـدلـ علىـ اـنتـفـاءـ المـساـوىـ منـ جـوابـهاـ للـشـرـطـ"^(٢).

وأماماً قول ابن هشام: "أفسد تفسير ل(لو) قول من قال: حرف امتناع لامتناع"^(٣)، فقد يقال: لا فساد في العبارة، بل هي صواب؛ نظراً للأصل (لو)، وما أورده من شواهد أنها قد تفيـد تقريرـ الجوابـ، فهوـ مماـ خـرجـ عنـ الأـصـلـ بدليل^(٤)، وقد وصف قول ابن هشام بأنه "تهويل"^(٥).

المعنى الثاني: أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وهي عبارة سيبويه^(٦)، أي: أنها تقتضي فعلاً ماضياً كان يتوقع ثبوته لثبت غيره، والمتوقع غير واقع^(٧). قال عنها أبو حيان: " وهي التي تطرد في جميع محاـملـهاـ"^(٨)، ووصف ابن هشام

(١) انظر: الجنـىـ الدـانـيـ / ٢٧٤ـ ٢٧١ـ ٢٧٢ـ ٢٧١ـ ، توضـيـحـ المقـاصـدـ / ٤ـ .

(٢) شـرحـ الـأـلـفـيـةـ / ٧١٠ـ .

(٣) مـغـنـيـ الـلـبـيـبـ / ٣٤٢ـ .

(٤) انظر: حـاشـيـةـ الـأـمـيـرـ / ٢٠٦ـ ٢٦٨ـ / ١ـ ، حـاشـيـةـ الدـسوـقـيـ / ١ـ ٢٦٨ـ .

(٥) حـاشـيـةـ الـأـمـيـرـ / ٢٠٧ـ .

(٦) انظر: الـكـتـابـ / ٢ـ ٣٠٧ـ .

(٧) انظر: شـرحـ التـسـهـيلـ / ٩٥ـ ، اـرـتـشـافـ الضـرـبـ / ٤ـ ١٨٩٨ـ ، تـوضـيـحـ المقـاصـدـ / ٤ـ ٢٧٣ـ ٢٧٢ـ ، هـمـعـ الـهـوـامـعـ / ٤ـ ٣٤٣ـ .

(٨) تـذـكـرـةـ النـجـاهـةـ / ٤ـ .

هذه العبارة بأنّها "الجيدة"^(١)؛ لأنّها لم تتعرّض لنفي الثاني، وإنّما أفادت نفي الأول، وأنّ الثاني إنّما يثبت عند ثبوت الأول، وأمّا امتناع الثاني عند امتناع الأول فمسكوت عنه^(٢). وجعل أبو حيّان لـ(لو) عند سيبويه منطوقاً ومفهوماً كما هو مع (إن)، ففي نحو: لو أكلت لشبعت، معناه عنده: أن الشبع كان يقع لوقوع الأكل، وفي نحو: إنْ قام زيد قام عمرو، منطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد. قال أبو حيّان: " وتارة يكون المفهوم مراداً، وتارة يكون غير مراد، فنظر غير سيبويه إلى المفهوم، فقالوا: إذا قلت: لو أكلت لشبعت، امتنع الشبع لامتناع الأكل، وسيبويه - رحمة الله - نظر إلى المنطوق فاطرد له في جميع مواردّها"^(٣).

وذكر ابن مالك في معنى العبارة أنّ (لو) تقتضي فعلاً امتناع لامتناع ما كان يثبت لثبوته، ثم بين أنّ هذا المعنى "نحو ما قال غيره"^(٤)، فعبارة سيبويه والجمهور تصبّان - فيرأى ابن مالك - في مصبٍ واحد، قال الأمير: "الحقُّ كما قال ابن مالك أنّه بمعنى كلام العربين"^(٥).

المعنى الثالث: حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه، واستلزماته لتاليه. وهي عبارة ابن مالك^(٦)، أي: أنّها تدلُّ على امتناع مدخلت عليه، ويستلزم امتناعه امتناع التالي، ففي نحو: لو أكلت لشبعت، دلَّتْ (لو) على امتناع الأكل، واستلزم امتناع ما يليه وهو الشبع، وذكر ابن عقيل في تقرير هذه العبارة أنك إذا قلت: لو

(١) مغني الليب ٣٤٢.

(٢) حاشية الدسوقي ١ / ٢٦٨.

(٣) تذكرة النحاة ٤١-٤٢ (بتصرف يسير) وانظر: همع الهوامع ٤ / ٣٤٤.

(٤) شرح التسهيل ٤ / ٩٥.

(٥) حاشيته على المغني ١ / ٢٠٧.

(٦) شرح التسهيل ٤ / ٩٣. وفي شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣١ "حرف يدل على انتفاء تالي يلزم لثبوته ثبوت تاليه" وعباراته بمعنى واحد. انظر: توضيح المقاصد ٤ / ٢٧٢.

جئتنی لِأَكْرَمْتُكَ، اقتضی ذلک نفی المحب، واستلزم ثبوته ثبوت الإكرام، ولا يقتضی نفی الإكرام ولا بد، فهو لا يقتضی نفی الجواب في نفس الأمر ولا ثبوته^(۱). وقد وصف ابن هشام عبارتي سبويه وابن مالك بـ"العبارة الجيدة"^(۲).

النوع الثاني : (لو) الشرطية غير الامتناعية^(۳):

وتأتي بمجرد الشرط دون ملاحظة الامتناع، وهي مرادفة لـ(إن) الشرطية في المعنى لافي العمل، وتنقل معنى الفعل إلى الاستقبال، سواء دخلت على الماضي أم على المضارع. وما جاء بهذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَلَيَخُشَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفَهُمْ﴾^(۴)، على تقدير: شارفو وقاربوا أن يتركوا، وأول الترك بالمشاركة ؛ لأن الخطاب للأوصياء، والتوجّه إليهم قبل الترك؛ لأنّهم بعده أموات^(۵). وقوله سبحانه: ﴿وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبْتُكُمْ﴾^(۶)، وقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾^(۷).

ومن الشواهد الشعرية:

قول الأخطل:

قوم، إذا حاربوا شدوا مازرهم دون النساء، ولو باتت بأطهار^(۸)

(۱) انظر: المساعد / ۳۴۲-۱۸۹.

(۲) مغني اللبيب . ۳۴۲

(۳) انظر: شرح الجمل لابن عصفور / ۴۴۱؛ شرح الكافية للرضي / ۴۵۰؛ رصف المباني ۳۶۰؛ جواهر الأدب ۳۳۱؛ الجنى الداني ۲۸۴؛ مغني اللبيب ۳۴۲؛ التصريح ۴۰۶.

(۴) النساء: ۹ .

(۵) انظر: مغني اللبيب ۳۴۴-۳۴۵؛ التبيان ۱ / ۳۳۳؛ الكشاف ۱ / ۵۰۴.

(۶) البقرة: ۲۲۱ .

(۷) المائدة: ۱۰۰ .

(۸) الديوان ۱۳۰؛ شرح الجمل لابن عصفور / ۴۴۱؛ المقرب ۹۷؛ رصف المباني ۳۶۰؛ الجنى الداني ۲۸۵؛ مغني اللبيب ۳۴۸؛ الأشموني ۴ / ۳۹.

وقول توبية بن الحميرٌ:

ولو أَنْ لِيلِي الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ
عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدُلُ وَصَفَائِحُ
إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ^(١)

وقول قيس بن الملوح:

ولو تلتقي أَصْدَأْوَنَا بَعْدَ مَوْتَنَا
وَمِنْ دُونِ رَمْسِينَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبْ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً
لِصَوْتِ صَدَى لِيلِي يَهْشُ وَيَطَرَبْ
أَيْ : وَإِنْ أَعْجَبْتُكُمْ ، وَإِنْ أَعْجَبْكَ ، وَإِنْ بَاتَتْ ...^(٢)

وقد أثبت الفراء هذا القسم^(٣)، وذكر هذا المعنى لـ(لو) كثيرٌ من النحوين^(٤)، وخالفهم ابنُ الحاجٍ في نقه على ابن عصفور، وتأول ماورد من نحو: ولو باتت بأشد^(٥)، ووافقه فيما ذهب إليه ابن الناظم، معللاً بأنَّ ماتمسكوا به نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخُشَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾ وقول الشاعر: ولو أَنْ لِيلِي الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ... لاحِجَّةٌ فِيهِ؛ لصَحَّةَ حَمْلِهِ عَلَى الْمُضِيِّ^(٦)، وردَ ابن هشام ماذهب إليه ابن الناظم بما لا يتسع المقام لذكره^(٧).

ولعلَّ الذي يتراجح صَحَّةُ مجيءِ (لو) بمعنى (إنْ)؛ أي: دالَّةٌ على المستقبل، وإنْ كانَ قليلاً؛ لكنَّه مقبول كما قال ابن مالك في ألفيته:

(١) الديوان ٤٧-٤٨؛ شرح الكافية الشافعية ٣/١٦٣٢؛ مغني اللبيب ٣٤٢؛ المساعد ٣/١٩٠-١٨٩.

الأشموني ٤/٣٨؛ الهمج ٤/٣٤٢.

(٢) الديوان ١١٩ (باختلاف يسير)؛ أوضح المسالك ٤/٢٢٤؛ مغني اللبيب ٣٤٢؛ الأشموني ٤/٣٧.

(٣) انظر: معاني القرآن ١/١٤٣، ١٧٥.

(٤) انظر - مثلاً: المقرب ٩٧؛ شرح الكافية الشافعية ٣/١٦٢٩؛ رصف المباني ٣٦٠؛ جواهر الأدب ٣٣١؛ الجنى الداني ٢٨٥؛ مغني اللبيب ٣٤٢؛ الفوائد الضيائية ٢/٣٨١.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٨؛ الجنى الداني ٢٨٥؛ مغني اللبيب ٣٤٥؛ شرح الأشموني ٤/٣٨.

التصریح ٤/٤٠٧.

(٦) انظر: شرح الألفية ٧١٠-٧١١.

(٧) انظر: مغني اللبيب ٣٤٥/٣٤٧.

إيلاً وَهَا مُسْتَقْبِلًا لَكُنْ قُبْلٌ ويقلّ

"وإشارته بقوله (قبل) إلى أنَّ السَّمَاعَ بِهِ ثَابِتٌ لَا يَقْبِلُ التَّأْوِيلَ إِلَّا بِتَكْلِيفٍ،
وَالْحَمْلُ عَلَى الظَّاهِرِ هُوَ الْوَاجِبُ حَتَّى يَدْلِي دَلِيلٌ عَلَى خَلَافَهُ" (١).

وَمَا ذَكَرَهُ أَبْنُ النَّاظِمَ مِنْ شَوَاهِدٍ وَأَنَّهُ يَصْحُّ حَمْلُهَا عَلَى الْمُضَيِّ مَدْفُوعٌ بِشَوَاهِدٍ
عَدَّةً لَا يَكُنْ تَأْوِيلُهَا بِالْمَاضِيِّ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا
صَادِقِينَ﴾ (٢)؛ إِذْ لَوْ حُمِلَتْ عَلَى الْإِمْتِنَاعِيَّةِ لِكَانَ الْمَعْنَى: وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ فِيمَا
مَضَى، مَا أَنْتَ بِمَصْدَقٍ لَنَا، لَكُنَّا لَمْ نَصْدِقُ (٣)، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَرِهَ
الْمُشْرِكُونَ﴾ (٤)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ (٥)، فَالْأَفْعَالُ بَعْدَ (لو)
مَعْنَاهَا مُسْتَقْبِلَةٌ، وَلَا يَصْحُّ تَأْوِيلُهَا بِالْمَاضِيِّ.

الأحكام النحوية لـ (لو) الشرطية:

هناك - كما أسلفت - أحكام خاصة بكل نوع منها، وأخرى مشتركة بين النوعين:

أولاً: أحكام خاصة بكلّ قسم:

١- (لو) الامتناعية هي الأكثُر وقوعاً في باب (لو)، واستعمالها غير امتناعية
معنى (إنْ) قليل، وإنْ كان مقبولاً (٦).

٢- (لو) الامتناعية يكون شرطها ماضياً لفظاً ومعنى، نحو: لو جاء الضيف
أمس لأكرمه، أو ماضياً في المعنى فقط، نحو: لو لم تsei إلَيْ لِأَكْرَمْتَكِ؛ إذ
المضارع المجزوم بـ (لم) ماضي المعنى، "وأكثُر ما يَكُونُ ماضِيُّ الْفَظْ" (٧)، وإذا

(١) المقاصد الشافية ٦ / ١٨١.

(٢) يوسف: ١٧.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٣٤٧؛ شرح الأشموني وحاشية الصبان ٤ / ٣٨-٣٩.

(٤) التوبية: ٣٣.

(٥) المائدة: ١٠٠.

(٦) انظر مasicq ص ١١.

(٧) تذكرة النحوة ٣٩.

وليَّها مضارع صرفته إلى المضيٌّ، نحو: لو يقوم زيد لقام عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَتَّم﴾^(١)، أي: لو أطاعكم.

أمّا (لو) غير الامتناعيَّة فلا يقع بعدها إلا المستقبل في اللفظ والمعنى، أو المستقبل في المعنى فقط بأن يكون ماضياً مُؤولاً بالمضارع^(٢)، كما مرّ من قوله تعالى: ﴿وَلَيَخُشَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِم﴾^(٣).

٣- (لو) الامتناعيَّة يرتبط شرطها بجوابها في الزمن الماضي، وهذا يقتضي أنَّ شرطها لم يقع فيما مضى، فهو ممتنع، ويتربَّط عليه امتناع الجواب. أمّا غير الامتناعيَّة فتفيد تعليق الجواب على الشرط في المستقبل، بحيث لا يتحقق في المستقبل معنى الجواب إلا بعد تحقق معنى الشرط، وحصوله في المستقبل، فالجواب متربَّط على معنى الشرط غير الممتنع.

٤- ضابط كلٌّ منها^(٤):

الضابط في (لو) الامتناعيَّة أن يصحَّ في كلٌّ موضع استُعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط، منفيًا لفظاً أو معنى، نحو: لو جاءني لأكرمه، لكنَّه لم يجيء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَا تَبِينَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِي لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّم﴾^(٥) على تقدير: ولكن لم أشاء ذلك فحقَّ القولُ مني، وقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَرَأَكُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَسَازِعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾^(٦) أي: فلم يركموهم كذلك.

(١) الحجرات: ٧.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٤١؛ تذكرة النحاة ٣٩؛ الجنى الداني ٢٨٤؛ المقاصد الشافية ٦ /

. ١٨٠

(٣) النساء: ٩.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٣٣٨، ٣٤٩.

(٥) السجدة: ١٣.

(٦) الأنفال: ٤٣.

وقول امرئ القيس :

فَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةً
كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِّنَ الْمَالِ
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجَدِّ مَؤْثِلٍ
وَقَدْ يَدْرُكُ الْجَدَّ الْمَؤْثِلَ أَمْثَالِي^(١)

وقول زهير بن أبي سلمى :

فَلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ
أَمَّا غَيْرُ الْامْتِنَاعِيَّةِ فَهِيَ لِتَعْلِيقِ أَمْرٍ بِأَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ مُحْتَمَلٍ، وَلَا دَلَالَةٌ لَهَا عَلَى
حَكْمِ شَرْطِهَا فِي الْمَاضِيِّ وَالْحَالِ، وَمَتَى مَا كَانَ ماضِيًّا أَوْ حَالًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا، وَلَكِنْ
قَصْدُ فَرْضِهِ الْآنَ أَوْ فِيمَا مَضَى فَهِيَ الْامْتِنَاعِيَّةُ.

ثانيةً: الأحكام المشتركة بينهما :

١- كلاهما يفيد الشرط، قياسي الاستعمال^(٣).

٢- لا بد لهما من جملتين بعدهما، الأولى جملة الشرط، والثانية جملة الجواب.

٣- لهما الصدارة في الكلام^(٤)؛ لأنهما لإنشاء نوع من أنواع الكلام^(٥)،
وعليه فيجب الترتيب بين (لو) وجملتيها، فلا يصح تقديم شيء منهما ولا من
معمولاتهما على (لو)؛ ولا يصح تقديم شيء من جملة الجواب أو معمولاتها على
جملة الشرط^(٦).

٤- إنها غير عاملة^(٧)، فلا تجزم كبقية أدوات الشرط، ولو أريد بها معنى (إنْ).

(١) الديوان ٣٩؛ مغني اللبيب ٣٣٨؛ المساعد ٣؛ ١٩٤ / ٣٤٩.

(٢) الديوان ١٩٠.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٦ / ١٨١ (الكلام عن التي يعني إن)، النحو الوفي ٤ / ٤٩١.

(٤) انظر: شرح المفصل لان يعيش ٩ / ٧؛ جواهر الأدب ٣٢٤ (الامتناعية)؛ الكافية وشرحها للرضي ٤ / ٤٥٠، وشرحها لابن جمعة الموصلي ٢ / ٦٩٥، أسرار النحو ٤ / ٣٠.

(٥) انظر: الكناش ٢ / ١١٧.

(٦) انظر: النحو الوفي ٤ / ٥٠٠.

(٧) انظر: معاني الحروف ١٠١؛ جواهر الأدب ٣٢٤.

الشرطية، وهذه المسألة فيها ثلاثة آراء للنحوة^(١) :

الأول: أنه لا يُجزم بها في الكلام ولا في الشعر. والعلة في عدم إعمالها وفيها معنى الشرط مخالفتها حروف الشرط؛ لأنها لا ترد الماضي مستقبلاً كما يفعل حرف الشرط^(٢)، وإن كانت مثله في الاختصاص بالفعل^(٣)، ولغلبة دخولها على الماضي^(٤)، ودخولها على المضارع خلاف الأصل^(٥)، وعلى ندور^(٦)، و"لأنَّ الجزم من خواصُ المَعْرَبِ، والماضي مبنيٌّ"^(٧). ومن ذهب إلى ذلك ابن مالك^(٨).

الثاني: أنَّ الجزم بها ضرورة؛ واستدلَّ على ذلك بقول لقيط بن زراره:
تَامَتْ فَوَادِكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعْتَ إِحْدَى نِسَاءِ بْنِ ذَهْلٍ بْنِ شِيبَانًا^(٩)
وقول امرأة من بنى الحارث:

(١) انظر: شرح التسهيل^٤ / ٩٦-٩٧؛ شرح الكافية للرضي^٤ / ٤٥٢، جواهر الأدب^٤، ٣٢٥؛ ارتشاف الضرب^٤ / ٤١٨٩٩؛ الجنى الداني^٤، المساعد^٣ / ١٩٠؛ مغني اللبيب^٤، الأشموني^٤ / ٤٢؛ موصل^٤ الطلاب^٤؛ همع الهوامع^٤ / ٣٤٢-٣٤٣.

(٢) انظر: معاني الحروف للرماني^٤ / ١٠٢؛ أمالى ابن الشجري^١ / ٢، ٢٨٧-٢٨٨؛ المفضل في شرح المفصل^٤ / ٢٢٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل^٤ / ٩٦.

(٤) شرح التسهيل^٤ / ٩٣؛ شرح الألفية لابن الناظم^٣ / ٧١٣؛ مغني اللبيب^٤، المساعد^٣ / ١٩٠؛ الأشموني^٤ / ٤٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل^٤ / ٩٦.

(٦) انظر: شفاء العليل^٣ / ٩٦٨.

(٧) شرح الكافية للرضي^٤ / ٤٥٢. وانظر: شرح الكافية لابن جماعة الموصلي^٢ / ٦٩٦؛ شرح ألفية ابن معطي^٢ / ١١٤٣.

(٨) شرح الكافية الشافية^٣ / ١٦٣٢-١٦٣٣، وفي التسهيل ذهب إلى القول بأنها تجزم للضرورة.

(٩) نسبة في لسان العرب (تيم)^٤ / ١٣ / ٧٥؛ وورد البيت في: شرح التسهيل^٤ / ٩٧؛ الجنى الداني^٤، المغني^٤، الأشموني^٤ / ٤٤٣؛ شرح شواهد المغني للسيوطى^٢ / ٦٦٥؛ شرح أبيات المغني للبغدادى^٥ / ١٠٥.

لو يشأ طاربَه ذُو مَيْعَةٍ لاحقُ الْأَطَالِ نَهَدْ ذُو خُصَّلٍ^(١)

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ: أَبْنُ الشَّجَرِيِّ، وَالرَّضِيِّ، وَأَبُو حِيَانَ^(٢).

وقد خرّج هذان الشاهدان على أن التسكتين في (يَحْزِنُكَ) من باب تسكتن ضمة الإعراب تخفيفاً، كما جاء في قراءة أبي عمرو: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُم﴾^(٣)، و﴿يَأْمُرُكُم﴾^(٤)، وقراءة: ﴿وَرَسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُون﴾^(٥).

وأما (يشأ) فإن من العرب من يترك الهمزة، فيقول: جا يجي، وشا يشا، فيتمكن أن يكون الشاعر من لغته ترك همزة (يشاء)، فقال: يشا، ثم أبدل الألف همزة، كما في: عالم وخاتم: عالم وخاتم، وكما قرأ ابن عامر - في رواية - وابن ذكوان: ﴿تَأْكُلُ مِنْ سَأَتْهُ﴾^(٦) - بسكون الهمزة - والأصل بهمزة مفتوحة، أبدلت الهمزة ألفاً، ثم الألف همزة ساكنة^(٧).

الثالث: أن الجزم بها لغة مطردة لقوم^(٨).

(١) (ذُو مَيْعَةٍ): المراد فرس، (الميْعَة): الدفعة من النشاط، أي: لو شاء لفرَّ ونجَّاه فرسه. شرح الحماسة للأعلم ١ / ٥٦٢، والمرزوقي ٣ / ١١٠٨؛ أمالى ابن الشجري ١ / ٢، ٢٨٨ / ٤٣؛ شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٢؛ شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٥٢؛ تذكرة النحاة ٣٩؛ الجنى الدانى ٢٨٧؛ مغني اللبيب ٣٥٧؛ الأشمونى ٤ / ٤٢.

(٢) انظر: الأمالى ٢ / ٨٣؛ شرح الكافية ٤ / ٤٥٢؛ تذكرة النحاة ٣٩ (نسب جواز الجزم بها إلى ابن الشجري)، وكذلك فعل ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٣، وما هو موجود في أمالى مخالف لذلك.

(٣) سورة الأنعام: ١٠٩.

(٤) سورة البقرة: ٦٧. وانظر القراءتين في: البحر الحيط ١ / ٤، ٢٤٩؛ الإتحاف ١ / ٢، ٣٩١؛ غيث النفع ١١٨، ٢١٣.

(٥) سورة الزخرف: ٨٠. أورد ابن جنى القراءة في المحتسب حكاية عن أبي زيد. انظر: ١ / ٣٣٨.

(٦) سورة سباء: ١٤. والقراءة في: حجة القراءات ٤ / ٥٨٤؛ التيسير في القراءات السبع ١٨٠؛ التشر في القراءات العشر ٢ / ٣٥٠.

(٧) انظر تخریج الشاهدين في: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٣-١٦٣٤؛ مغني اللبيب ٣٥٧؛ شرح التسهيل ٤ / ٩٧؛ الأشمونى ٤ / ٤٣.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٤ / ٩٣؛ شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٥٢؛ جواهر الأدب ٣٢٥؛ الجنى الدانى ٢٨٦؛ مغني اللبيب ٣٥٧؛ ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٩٩؛ شرح الأشمونى ٤ / ٤٢.

وبعد عرض الآراء في مسألة الجزم بـ(لو)، لعلَّ الذي يترجح منها الرأي الأول، وهو أنَّه لا يُجزم بها في الكلام ولا في الشعر؛ لعدم سماع شواهد على ذلك، وما استدلَّ به من شواهد شعرية، محتملة للتاؤيل، مع ما في بيت لقيط من اختلاف في روایته يخرجه عن الاستشهاد به^(١)، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

أما القول بأنَّها لغة مطردة لقوم، فلم أقف على نسبة لها، ولا شواهد نُقلت عن أئمَّة ثقات.

الدراسة التطبيقية^(٢):

أ. وقوع الشرط والجواب فعليين ماضيين:

لوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلُ قَبْلِهِ، لَقُلْتُ رَجُلٌ يَأْتِسِي ... (ح ٧، ١ / ٩)
فَلَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ .. (ح ٧، ١ / ٩)
وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغْسَلْتُ عَنْ قَدَمِهِ (ح ٧، ١ / ٨)
لوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ (ح ٢٩، ١ / ١٥)
لوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ نَزَلتْ، لَا تَخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا (ح ٤٥، ١ / ١٨)
لوْ وَضَعْتُمُ الصَّمْصَامَةَ عَلَى هَذِهِ... لَا نَفْذُتُهَا (ح ٦٥، ١ / ٢٤)
وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَشَّثْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبَلْعُومُ (ح ١٢٠، ١ / ١٣٥)
لوْ رَخَّصْتُ لَهُمْ فِي هَذَا كَانَ إِذَا وَجَدَ أَحَدَهُمُ الْبَرَدَ قَالَ .. (ح ٣٤٥، ١ / ٧٧)
لوْ وَارَتْ جَسَدَهَا فِي ثُوبٍ لَأَحْرَتْهُ (ح -، ١ / ٨٤)
لوْ مُتَّ مُتَّ عَلَى غَيْرِ سَنَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ح ٣٨٩، ١ / ٨٧)
وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لَا تَخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أُخْوَةُ الْإِسْلَامِ (ح ٤٦٦، ١ / ١٠٠)

(١) انظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ٥ / ١٠٩.

(٢) جعلت ملحقاً في آخر البحث لبيان الموضع الأخرى التي وردت فيها شواهد على ما يذكر من قواعد، وهذا ينطبق على الدراسة التطبيقية كلها في البحث؛ إذ إن ما يذكر في هذه الجداول ليس على سبيل الحصر.

إِنَّه لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ لِنَبَاتُكُمْ بِهِ (ح ٤٠١، ٨٩) / ١
 لَوْ كَنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلْدِ لَا وَجَعْتُكُمَا (ح ٤٧٠، ١٠١) / ١
 وَلَوْ اسْتَرَدْتُهُ لِزَادَنِي (ح ٥٢٧، ١١٢) / ١
 حَتَّى لَوْ اجْتَرَأْتُ عَلَيْهَا لَجَعْتُكُمْ بِقِطَافِهَا (ح ٧٤٥، ١٤٩) / ١
 وَلَوْ أَخْذَتُهُ لَا كَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا (ح ٧٤٨، ١٥٠) / ١
 لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءَ لِنَعْهَنَ (ح ٨٦٩، ١٧٣) / ١
 لَوْ كَانَ نَجِسًا مَا مَسَسْتُهُ (ح -، ٧٣) / ٢
 وَلَوْ سَمِعَ الْإِنْسَانُ لصَعِقَ (ح ١٣٨٠، ٨٦) / ٢
 فَلَوْ كُنْتُ ثُمَّ لَأَرِيْتُكُمْ قَبْرَهُ (ح ١٣٣٩، ٩٩٠) / ٢
 وَلَوْ كَانَ مُسْتَقِيمًا كَانَ ضَرِيْحًا (ح -، ٩٢) / ٢
 لَوْ تَرَكْتُهُ بَيْنَ (ح ١٣٥٥، ٩٣) / ٢
 فَلَوْ اسْتَكْمَلْتَ أَتَيْتَ مَنْزِلَكَ (ح ١٣٨٦، ١٠٠) / ٢
 لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ (ح ١٣٨٨، ١٠٢) / ٢
 وَلَوْ أَمْرُوا عَلَيْ حَبَشِيًّا لَسِمِعْتُ وَأَطْعَتُ (ح ١٤٠٦، ١٠٧) / ٢
 لَوْ جِئْتَ بِهَا بِالْأَمْسِ لَقَبِلْتُهَا (ح ١٤١١، ١٠٨) / ٢
 لَوْ كَانَتْ كَمَا أَوْلَتَهَا عَلَيْهِ، كَانَتْ: لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ (ح ١٦٤٣، ١٥٨) / ٢
 لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا سَتَدَبَرْتُ مَا هَدَيْتُ (ح ١٦٥١، ١٩٩) / ٤
 لَوْ رَأَيْتُ الظَّبَاءَ بِالْمَدِينَةِ تَرْتَعُ مَا ذَعَرْتُهَا (ح ١٨٧٣، ٢١) / ٣
 لَوْ تَأْخِرَ لِزَدْتُكُمْ (ح ١٩٦٥، ٣٧) / ٣
 لَوْ جَمَعْتُ هَؤُلَاءِ عَلَى قَارِئٍ وَاحِدٍ، لَكَانَ أَمْثَلَ (ح ٢٠١٠، ٤٥) / ٣
 لَوْ تَرَكْتَ زَمْزَمَ - أَوْ قَالَ: لَوْلَمْ تَغْرِفْ مِنَ الْمَاءِ - لَكَانَتْ عَيْنَا مَعِينًا (ح ٢٣٦٨، ١١٢) / ٣
 لَوْ دُعِيْتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ لَا جَبَّتْ (ح ٢٥٦٨، ١٥٣) / ٣

ولو أهدي إلّي ذراع أو كُراع لقبلتُ (ح ٢٥٦٨)، ٣ / ١٥٣
ولو كان حراماً ما أكيل على مائدة رسول الله ﷺ (ح ٢٥٧٥)، ٣ / ١٥٥
أما إنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك (ح ٢٥٩٢)، ٣ / ١٥٨
لو جاء مال البحرين أعطيتك هكذا.. (ح ٢٥٩٨)، ٣ / ١٦٠
أما إنه لو منحها إياه كان خيرا له (ح ٢٦٣٤)، ٣ / ١٦٦
لو كان فلان حياً - لعمها من الرضاعة - دخل علي؟ (ح ٥٠٩٩)، ٧ / ٩
من لو أقسم على الله لأبره (ح ٢٧٠٣)، ٣ / ١٨٦
لو كان لي عدد هذه العضاه نعماً لقسمته بينكم (ح ٢٨٢١)، ٤ / ٢٢
لو كان أحد منكم قال هذا القول قبله، قلت رجل ياتم يقول (ح ٢٩٤١)، ٤ / ٤٥
لو كان علي رضي الله عنه، ذاكراً عثمان رضي الله عنه (ح ٣١١١)، ٤ / ٨٣
لو قد جاءني مال البحرين لقد أعطيتك هكذا (ح ٣١٣٧)، ٤ / ٩٠
لو كان المطعم بن عدي حياً، ثم كلامي في هؤلاء النتنى لتركتهم له.
(ح ٣١٣٩)، ٤ / ٩١
لو قال: أعود بالله من الشيطان، ذهب عنه ما يجد (ح ٣٢٨٢)، ٤ / ١٢٤
ولم يكن لهم يوماً حب، ولو كان لهم دعا لهم فيه (ح ٣٣٦٤)، ٤ / ١٤٢
ولو لبست في السجن طول ما لبث يوسف، لأجبت الداعي (ح ٣٣٧٢)، ٤ / ١٤٧
لو تركته كان الماء ظاهراً (ح ٣٣٦٥)، ٤ / ١٤٤
اما إنك لو أخذت الخمر غوت أمتك (ح ٣٣٩٤)، ٤ / ١٥٢
لو كان صير لقص علينا من أمرهما (ح ٣٤٠١)، ٤ / ١٥٤
حتى لو سلكوا جحر ضبل سلكتموه (ح ٣٤٥٦)، ٤ / ١٦٩
لو عده العاد لا حصاه (ح ٣٥٦٧)، ٤ / ١٩٠
ولو أدركته لرددت عليه (ح ٣٥٦٨)، ٤ / ١٩٠

- لوْ كُنَّا مائَةً أَلْفِ لَكَفَانَا (ح ٣٥٧٦)، ٤ / ١٩٣
 لوْ سَأَلْتَنِي هَذِهِ الْقِطْعَةَ مَا أَعْطَيْتُكُمَا (ح ٣٦٢٠)، ٤ / ٢٠٣
 وَكَانَ لَوْ اشْتَرَى التُّرَابَ لِرَبِيعٍ فِيهِ (ح ٣٦٤٢)، ٤ / ٢٠٧
 لوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُ يَدَهَا (ح ٣٧٣٣)، ٥ / ٢٣
 لوْ رَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَحَبَّهُ (ح ٣٧٣٤)، ٥ / ٢٤
 لوْ سَلَكَتِ الْأَنْصَارُ وَادِيًّا، أَوْ شِعْبًا لِسَلَكْتُ وَادِيَ الْأَنْصَارِ.. (ح ٣٧٧٨)، ٥ / ٣٠
 لوْ آمَنَ بِي عَشَرَةٌ مِنَ الْيَهُودِ، لَآمَنَ بِي الْيَهُودُ (ح ٣٩٤١)، ٥ / ٧٠
 وَلَوْ تَرَكَهَا لِقَبْلِتِهَا (ح ٤٠٠٥)، ٥ / ٨٣
 إِنَّ الْكَرِيمَ لَوْ دُعِيَ إِلَى طَعْنَةٍ بِلِيلٍ لِأَجَابَ (ح ٤٠٣٧)، ٥ / ٩٠
 لوْ كَانَ أَحَدُ أَعْزَبِ بَطْنِ مَكَّةَ مِنْ عُشْمَانَ بْنِ عَفَانَ لَبَعَثَهُ مَكَانَهُ (ح ٣٦٩٨)، ٥ / ١٥
 إِنَّ هُؤُلَاءِ قُتِلُوا، فَلَوْ كَانُوا أَحْيَاءً لَأَجَابُوا (ح ٤٠٤٣)، ٥ / ٩٤
 وَلَوْ كَانَ مِنْ رَهْطِكَ مَا أَحَبَبْتَ أَنْ يُقْتَلَ (ح ٤١٤١)، ٥ / ١١٦
 وَلَوْ كُنْتُ أَبْصِرُ الْيَوْمَ لَأَرَيْتُكُمْ مَكَانَ الشَّجَرَةِ (ح ٤١٥٤)، ٥ / ١٢٣
 لوْ شِئْتَ قُلْتَمْ: جَعْنَا كَذَا وَكَذَا (ح ٤٣٣٠)، ٥ / ١٥٧
 لوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًّا، وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ شِعْبًا... (ح ٤٣٣٣)، ٥ / ١٥٩
 لوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ (ح ٤٣٤٠)، ٥ / ١٦١
 لوْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أَعْطَيْتَكَ هَكَذَا وَهَكَذَا (ح ٤٣٨٣)، ٥ / ١٧٢
 أَمَا إِنَّكَ لَوْ شِئْتَ أَمْرَتُ بَعْضَهُمْ يَقْرَأُ عَلَيْكَ (ح ٤٣٩١)، ٥ / ١٧٤
 لوْ نَزَلْتَ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا لَا تَخْذُنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا (ح ٤٤٠٧)، ٥ / ١٧٧
 لوْ شَرِبَ الْمَاءُ الْبَارِدُ لَمَا وَجَدَ بَرَدَهُ (ح ٤٦٥٨)، ٦ / ٦٥
 وَلَوْ قَالَ: بَرِيءٌ لِقِيلٍ فِي الْاثْنَيْنِ: بَرِيَانٍ (ح —)، ٦ / ١٢٠
 لوْ شِئْتُ أَنْ أَحْكِيَ لِكُمْ قِرَاءَةَ النَّبِيِّ ﷺ لِفَعْلَتْ (ح —)، ٦ / ١٣٥

لوْ كَانَتْ كَذَلِكَ مَا جَاءَتْهَا (ح ٤٨٨٦)، ٦ / ١٤٧
 لوْ كَانَ هُؤُلَاءِ عَلَى الْحَقِّ مَا أَصَابَهُمْ هَذَا (ح —)، ٦ / ١٤٩
 لوْ كَانَ الإِيمَانُ عِنْدَ الشُّرِيكَ، لَنَالَهُ رِجَالٌ -أَوْ رَجُلٌ- مِنْ هُؤُلَاءِ (ح ٤٨٩٧)، ٦ / ١٥١
 لوْ فَعَلَهُ لَا خَذَتْهُ الْمَلَائِكَةُ (ح —)، ٦ / ١٧٤
 وَلَوْ نَزَلَ أَوْلَى شَيْءٍ: لَا تَشْرِبُوا الْخَمْرَ، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الْخَمْرَ أَبَدًا (ح ٤٩٩٣)، ٦ / ١٨٥
 وَلَوْ نَزَلَ: لَا تَرْزُنُوا، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الزَّنَّا أَبَدًا (ح ٤٩٩٣)، ٦ / ١٨٥
 وَلَوْ قَرَأْتَ لَا صَبَحَتْ يَنْظُرُ النَّاسُ إِلَيْهَا، لَا تَتَوَارَى مِنْهُمْ (ح ٥٠١٨)، ٦ / ١٩٠
 وَلَوْ أَجَازَ لُهُ التَّبَتُّلُ لَا خَتَّصَيْنَا (ح ٥٠٧٤)، ٧ / ٤
 وَلَوْ تَرَكَهَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَهَا (ح ٥١٢٢)، ٧ / ١٣
 قَالَتْ: فَلَوْ جَمِعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَانِيهِ، مَا بَلَغَ أَصْغَرَ آتِيَةِ أُبِي زَرْعٍ (ح ٥١٨٩)، ٧ / ٢٧
 وَلَوْ شِعْتُ قُلْتُ رَفِعَهُ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ (ح ٤٢١٤)، ٧ / ٣٤
 لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لِضَرِبَتِهِ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصْفَحٍ (ح ٦٨٤٦)، ٨ / ١٧٣
 لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، رَجَمْتُ هَذِهِ (ح ٥٣١٠)، ٧ / ٥٥
 لَوْ شِعْتُ شَرَطْتِيَّهُ لَهُمْ (ح ٥٤٣٠)، ٧ / ٧٧
 وَلَوْ كَانَ ذَاكَ، لَظَلَلْتَ أَخْرَيَوْمَكَ مُعَرَّسًا بِعَضِّ أَزْوَاجِكَ (ح ٥٦٦٦)، ٧ / ١١٩
 لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ، لَطَعَنْتُ بِهَا فِي عَيْنِكَ (ح ٥٩٢٤)، ٧ / ١٦٤
 إِنِّي لَا عُلِمْتُ كَلِمَةً، لَوْ قَالَهَا لِذَهَبَ عَنْهُ الَّذِي يَجِدُ (ح ٣٢٨٢)، ٤ / ١٤٢
 لَوْ أَخَذْتَ هَذَا فَلَبِسْتُهُ كَانَتْ حُلَّةً (ح ٦٠٥٠)، ٨ / ١٦
 لَوْ كُنْتَ قُلْتَهَا لِكَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ كَذَا وَكَذَا (ح ٦١٢٢)، ٨ / ٢٩
 لَوْ تَكَلَّمَ بِهَا بِعَضُّكُمْ لِعِبْتُمُوهَا عَلَيْهِ (ح ٦١٤٩)، ٨ / ٢٥
 وَلَوْ قُضِيَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَبِيًّا عَاشَ أَبْنَهُ... (ح ٦١٩٤)، ٨ / ٤٣
 لَوْ رَأَوْكَ كَانُوا أَشَدَّ لَكَ عِبَادَةً (ح ٦٤٠٨)، ٨ / ٨٦

لو رأوهَا كَانُوا أَشَدَّ مِنْهَا فَرَارًا (ح ٦٤٠٨)، ٨ / ٨٦
 لو كَانَ لَابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى ثَالِثًا (ح ٦٤٣٦)، ٨ / ٩٢
 وَلَوْ أُعْطِيَ ثَانِيَا أَحَبَّ إِلَيْهِ ثَالِثًا (ح ٦٤٣٨)، ٨ / ٩٣
 لو كَانَ لِي مِثْلُ أَحْدُ ذَهَبًا، لَسَرَنِي أَنْ لَا تَمُرُّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ لِيَالٍ (ح ٦٤٤٥)، ٨ / ٩٥
 لو أَعْطَانِي كَذَا وَكَذَا مَا بِتُّ عِنْدِهِ (ح ٦٧٥٨)، ٨ / ١٥٥
 لو مات وَدِيَتِهِ (ح ٦٧٧٨)، ٨ / ١٥٨
 لو قَدْ ماتَ عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْتُ فُلَانًا (ح ٦٨٣٠)، ٨ / ١٦٨
 لو اطَّلَعَ فِي بَيْتِكَ أَحَدٌ، وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ، خَذَفْتَهُ بِحَصَّاهٍ، فَفَقَاءُتَ عَيْنَهُ مَا كَانَ
 عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ (ح ٦٨٨٨)، ٩ / ٧
 لو عَلِمْتُ أَنَّكُمَا تَعَمَّدُتُمَا لِفَطَعْتُكُمْ (ح ٦٨٩٦)، ٩ / ٨
 لو اشْتَرَكَ فِيهَا أَهْلُ صَنْعَاءَ لِقَتْلَتُهُمْ (ح ٦٨٩٦)، ٩ / ٨
 وَلَوْ انْقَضَ أَحْدُدُ مِمَّا فَعَلْتُمْ بِعُثْمَانَ، كَانَ مَحْقُوقًا أَنْ يَنْقَضَ (ح ٦٩٤٢)، ٩ / ٢٠
 لو أَتَوْا الْأَمْرَ عِيَانًا كَانَ أَهْوَنَ عَلَيَّ (ح —)، ٩ / ٢٤
 لو كَانَ فِيكَ خَيْرٌ لِرَأَيْتَ مِثْلَ مَا يَرَى هُؤُلَاءِ (ح ٧٠٢٨)، ٩ / ٤٠
 لو شَعْتَ أَنْ أَقُولُ : بْنِي فَلان، وَبْنِي فَلان لَفَعْلَتْ (ح ٧٠٩٨)، ٩ / ٤٧
 لو دَخَلُوا عَلَيَّ مَا بَهَشْتُ بِقَصْبَةِ (ح ٧٠٧٨)، ٩ / ٥٠
 مَا مِنْ أَصْحَابِكَ أَحَدٌ إِلَّا لَوْ شَعْتُ لَقْلُوتُ فِيهِ غَيْرِكَ (ح ٧١٠٥)، ٩ / ٥٦
 لو كُنْتَ فِي شِدْقِ الْأَسَدِ لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ فِيهِ، وَلَكِنَّ هَذَا أَمْرٌ لَمْ أَرِهُ
 (ح ٧١١٠)، ٩ / ٥٧
 لو كَانَ عِنْدِي أَحْدُدُ ذَهَبًا، لَأَحْبَبْتُ أَنْ لَا يَأْتِيَ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ...
 (ح ٧٢٢٨)، ٩ / ٨٣
 لو اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدَبْرْتُ مَا أَهْدَيْتُ (ح ١٦٥١)، ٢ / ١٥٩

لوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا لَفَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ (ح ٧٢٣٢)، ٩ / ٨٤
لوْ مُدَّ بِي الشَّهْرُ لِوَاصْلَتُ وَصَالًا يَدْعُ الْمَعْمُقُونَ تَعْمَقُهُمْ (ح ٧٢٤١)، ٩ / ٨٥

فَلَوْ اقْتَلَ رَجُلًا دَخَلَ فِي مَعْنَى الْآيَةِ (ح -)، ٩ / ٨٦
وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا كَانُوا يُؤْدُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَقَاتَلُتُهُمْ عَلَى مَنْعِهِ
(ح ٧٢٨٤)، ٩ / ٩

وَلَوْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ مَا قُمْتُمْ بِهِ (ح ٧٢٩٠)، ٩ / ٩٥
لوْ تَأْخِرَ الْهِلَالُ لِزِدْتُكُمْ (ح ٧٢٩٩)، ٩ / ٩٧
لوْ مَاتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَبَيَعْنَا فُلَانًا (ح ٧٣٢٣)، ٩ / ١٠٣
لوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ كَاتِمًا شَيْئًا لَكُتَمَ هَذِهِ (ح ٧٤٢٠)، ٩ / ١٢٤
لوْ كَانَ سُلَيْمَانُ اسْتَشْتَى لَحَمَلتْ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ (ح ٧٤٦٩)، ٩ / ١٣٨

ب . وقوع الشرط والجواب فعليه مصارعين :

لوْ لَمْ أَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَسْجُدْ لَمْ أَسْجُدْ (ح ١٠٧٤)، ٢ / ٤١
فَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ لَمْ يَيْئَسْ مِنَ الْجَنَّةِ
(ح ٦٤٦٩)، ٨ / ٩٩
وَلَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعَذَابِ لَمْ يَأْمَنْ مِنَ النَّارِ
(ح ٦٤٦٩)، ٨ / ٩٩

ج . وقوع الشرط ماضياً والجواب مصارعاً :

مَا لَوْ نَظَرَ فِيهِ ذُوو الْفَهْمِ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، لَمْ يُجِيزُوهُ (ح ٢٣٤٦)، ٣ / ١٠٨
لوْ كَانَ لِي مِثْلُ أُحْدِي ذَهَبًا مَا يَسْرِنِي أَنْ لَا يَمْرُرَ عَلَيَّ ثَلَاثٌ، وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا
شَيْءٌ أَرْصَدَهُ لِدِينِ (ح ٢٣٨٩)، ٣ / ١١٦
لوْ كُنْتَ رَسُولًا لَمْ نُقَاتِلْكَ (ح ٢٦٩٨)، ٣ / ١٨٤
لوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَحْرِقْهُمْ (ح ٣٠١٧)، ٤ / ٦١

لو علمنا أنك رسول الله لم نمنعك ولبأيعناك، ولكن اكتب (ح ٣١٨٤)، ٤ / ١٠٣
وكلو كانت واحدة لم تقم على ساق (ح —)، ٦ / ١٣٤
لو قال: إن شاء الله لم يحنث (ح ٥٢٤٢)، ٧ / ٣٩
فوضع الضب على مائدة، فلو كان حراماً لم يوضع (ح ٥٤٠٢)، ٧ / ٧٣
إن منزلي متراخ، فلو صليت وتركته، لم آت أهلي إلى الليل (ح ٦١٢٧)، ٨ / ٣٠
لو قيل له لتشرين الحمر... لم يسعه (ح —)، ٩ / ٢٢
لو دخلوها لم يزالوا فيها إلى يوم القيمة (ح ٧٢٥٧)، ٩ / ٨٨
وكلو علم كراهية لم يعطيه (ح ٢٢٧٩)، ٣ / ٩٣
ولو اعتمر لم يخف على عبد الله (ح ٣١٤٤)، ٤ / ٩٣
د. وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً:

لو يعلم المار بين يدي المصالي ماذا عليه، لكن أن يقف أربعين خيراً له من أن
يمر بين يديه (ح ٥١٠)، ١ / ١٠٨

ولو يعلمون ما في العتمة والصبح، لا توهما ولو حبوا (ح ٦١٥)، ١ / ١٢٦
والذي نفسي بيده لو يعلم أحد هم، أنه يجد عرقاً سميناً، أو مرماتين
حسنتين، لشهد العشاء (ح ٦٤٤)، ١ / ١٣١
ولو يعلمون ما في التهجير لاستقبوا إليه (ح ٦١٥)، ١ / ١٢٦
لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه
لاستهموا (ح ٦١٥)، ١ / ١٢٦

ولو يعلمون ما في الصف المقدم لاستهموا (ح ٧٢١)، ١ / ١٤٥
والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيرتم كثيراً (ح ١٠٤٤)، ٢ / ٣٤
لو أعلم أنني إن زدت على السبعين يغفر له لزدت عليها (ح ١٣٦٦)، ٢ / ٩٧
لو تركت زمام - أو قال: لو لم تعرف من الماء - وكانت عيناً معيناً (ح ٢٣٦٨)، ٣ / ١١٢

وَاللَّهُ لَوْ أَسْتَطِعُ الْجِهَادَ لَجَاهَدْتُ (ح ٤٥٩٢)، ٦ / ٤٧
وَلَوْ أَرْجُو أَنْ أَخْلُصَ إِلَيْهِ، لَتَجَشَّمْتُ لِقَيْهُ (ح ٢٩٤١)، ٤ / ٤٥
لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْوَحْدَةِ مَا أَعْلَمُ، مَا سَارَ رَاكِبٌ بِلِيلٍ وَحْدَهُ (ح ٢٩٩٨)، ٤ / ٥٨
وَلَوْ أَسْتَطِعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ لِرَدَدَتِهِ (ح ٣١٨١)، ٤ / ١٠٣
وَلَوْ نَرَى قِتَالًا لِقَاتَلَنَا (ح ٣١٨٢)، ٤ / ١٠٣
لَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا مَنَعَنَا شَيْئًا (ح ٤٢٥١)، ٥ / ١٤١
لَوْ يَعْطِي النَّاسُ بِدَعَوَاهُمْ لِذَهَبِ دَمَاءِ قَوْمٍ وَأَمْوَالِهِمْ (ح ٤٥٥٢)، ٦ / ٣٥
وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ، تُبَلَّغُهُ الْإِبْلُ لِرَكِبْتُ إِلَيْهِ (ح ٥٠٠٢)، ٦ / ١٨٧
فَوَاللَّهِ لَوْلَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجَرِي مَا حَلَّتْ لِي (ح ٥٣٧٢)، ٧ / ٦٧
لَوْ أَعْلَمُ أَنَّكَ تَنْظُرُ، لَطَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ (ح ٦٢٤١)، ٨ / ٥٤
هـ. وَقْوَعُ الْجَوابِ أَسْلُوبُ اسْتِفَهَامِ :

أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهَرًا بِيَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا، مَا تَقُولُ ذَلِكَ يُبَقِّي
مِنْ دَرَنِهِ؟ (ح ٥٢٨٠)، ١ / ١١٢
لَوْ كَانَ عَلَى أُمُّكِ دِينٍ أَكْنَتْ قَاضِيَّةً؟ (ح ١٨٥٢)، ٣ / ١٨
لَوْ شَهِدَ عَلَى شَهَادَةٍ أَكْنَتْ تَرْدَهُ؟ (ح ٢٦٥٥)، ٣ / ١٧٢
أَرَأَيْتُكُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا بِالوَادِي تُرِيدُ أَنْ تُغَيِّرَ عَلَيْكُمْ، أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِيَّ؟
(ح ٤٧٧٠)، ٦ / ١١١
أَرَأَيْتَ لَوْ نَزَلْتَ وَادِيَا وَفِيهِ شَجَرَةٌ قَدْ أُكِلَّ مِنْهَا، وَوَجَدْتَ شَجَرًا لَمْ يُؤْكَلْ مِنْهَا،
فِي أَيِّهَا كُنْتَ تُرْتِعُ بِعِيرَكَ (ح ٥٠٧٧)، ٧ / ٥

أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبْلٌ هَبَطَتْ وَادِيَا لَهُ عُدُوتَانِ، إِحْدَاهُمَا خَصْبَةُ، وَالْأُخْرَى
جَدْبَةُ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا
بِقَدَرِ اللَّهِ؟ (ح ٥٧٢٩)، ٧ / ١٣٠

فَكَيْفَ لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا؟ (ح ٦٤٠، ٨ / ٨)

أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا، أَكُنْتَ تَفْتَدِي بِهِ؟ (ح ٦٥٣٨، ٨ / ١١٢)

لَوْ جَاءَكُمْ أَمِيرٌ فَضَرَبَ مُدًّا أَصْغَرَ مِنْ مُدِ النَّبِيِّ ﷺ، بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تُعْطُونَ؟

(ح ٦٧١٣، ٨ / ١٤٥)

أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ مُّحْسَنٍ بِدِمَشْقٍ أَنَّهُ قَدْ زَنَى، لَمْ

يَرَوْهُ، أَكُنْتَ تَرْجُمُهُ؟ قَالَ: لَا. (ح ٦٨٩٩، ٩ / ٩)

أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ بِحِمْصَ أَنَّهُ سَرَقَ، أَكُنْتَ تَقْطَعُهُ

وَلَمْ يَرَوْهُ؟ قَالَ: لَا (ح ٦٨٩٩، ٩ / ٩)

لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، أَمَّا كَانَ يَتَيَّمُ وَيَصَلِّي، فَكَيْفَ

تَصْنَعُونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَّمُوْا صَعِيدًا طَيْبًا﴾

(ح ٣٤٧، ١ / ٧٧)

إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِأَهْوَانِ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا: لَوْ أَنَّ لَكَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ كُنْتَ

تَفْتَدِي بِهِ؟ (ح ٣٣٣٤، ٤ / ١٣٣)

و. وقوع الشرط ماضيا والجواب أمراً:

لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى أَهْلِيكُمْ صَلَوَا صَلَاتَةَ كَذَا، فِي حِينِ كَذَا (ح ٨١٩، ١ / ١٦٣)

لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى بِلَادِكُمْ، فَعَلَّمْتُمُوهُمْ مَرْوُهُمْ، فَلَيُصَلُّوْا صَلَاتَةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا

(ح ٦٨٥، ١ / ١٣٨)

ز. مجيء (لو) للاستقبال:

لَوْ كَانَ لِي أُحُدٌ ذَهَبًا (ح —، ٩ / ٨٢)

لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى أَهْلِيكُمْ صَلَوَا صَلَاتَةَ كَذَا، فِي حِينِ كَذَا (ح ٨١٩، ١ / ١٦٣)

لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى بِلَادِكُمْ، فَعَلَّمْتُمُوهُمْ مَرْوُهُمْ، فَلَيُصَلُّوْا صَلَاتَةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا..

(ح ٦٨٥، ١ / ١٣٨)

لوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ (ح ٢٩١)، ١٥ /
لوْ كَانَ الْإِيمَانُ عِنْدَ الشُّرِيكَ، لَنَالَهُ رِجَالٌ – أَوْ رَجُلٌ – مِنْ هُؤُلَاءِ (ح ٤٨٩٧)، ٦ / ١٥١
لوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ نَظَرَ تَحْتَ قَدَمِيهِ لِأَبْصَرَنَا... (ح ٣٦٥٣)، ٥ / ٤.

لوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ رَفَعَ قَدَمَهُ رَأَنَا (ح ٤٦٦٣)، ٦ / ٦
لوْ كُنْتُ رَاجِمًا بِعَيْرِ بَيْنَهُ لِرَجَمْتُ هَذِهِ (ح -)، ١١ / ١٢٢
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالصَّبَرِ، فَيُؤْثِرُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ كَانَ بِهِ خَاصَّةً (ح -)، ٢ / ١١٢

التحليل النحوی:

- يتضح من خلال النصوص السابقة أن الأغلب مجيء (لو) امتناعية، ومجيءها غير امتناعية قليل، وهذا موافق لما قرره أكثر النحوين.

- مجيء الشرط والجواب ماضيين هو الأغلب في هذا الباب، يليه مجيء الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، ثم عكسه، وأقله مجيء الشرط والجواب مضارعين. وهذا يعزز ما ذكره أبو حيّان من أن الأكثر في هذا الباب أن يكون الشرط ماضي اللفظ. وما ورد من كون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، فهذا من باب وقوع المضارع موقع الماضي؛ ففي قوله عليه السلام : " لو يعلم المار "... تقديره: لو علم، " فوضع المضارع موضع ماتستدعيه (لو) من الماضي؛ ليفيد استمرار العلم، وأنه مما ينبغي أن يكون على بال منه" كما قال الكرماني ^(١)، أي: " لو علم المار مقدار الإثم الذي يلحقه من مروره بين يدي المصلي ، لاختار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه ذلك الإثم" ^(٢).

وفي قوله عليه السلام : " لو يعلم الناس مافي النداء..." قال القسطلاني: " عدل في قوله (لو يعلم الناس) عن الأصل، وهو كون شرطها فعلاً ماضياً إلى المضارع قصداً

(١) فيض القديرين / ٣٣٤، وانظر: دليل الفالحين / ٥٢٠ . ولم أقف عليه في شرحه للبخاري.

(٢) نيل الأوطار / ٣ / ١١ .

لاستحضار صورة المتعلق بهذا الأمر العجيب الذي يفضي الحرص على تحصيله إلى الاستهانة به عليه^(١). وذكر ابن حجر في حديث "لو أستطيع الجهاد.." أنَّ التعبير بالمضارع فيه إشارة إلى الاستمرار، واستحضاراً لصورة الحال^(٢).

وقد خالف الكرماني في تقدير الجواب في "لو يعلم المار.." ، فذهب إلى أنَّ الجواب محدود على تقدير: لو يعلم ماذا عليه لوقف أربعين، ولو وقف أربعين لكان خيراً له^(٣). وقال ابن حجر: "وليس مقالة متعيناً"^(٤).

– ورد الشرط ماضياً والجواب فعل أمر (ينظر: الجدول " و ")، وهذه الصورة لم أقف لها على شواهد عند النحوين. وسيأتي تفصيل لذلك عند الحديث عن أحوال الجواب.

– لم يرد جزم الشرط في باب (لو) في نصوص الصحيح - على اختلاف الروايات في بعضها - وهذا موافق لما سبق ترجيحه من الآراء في هذه المسألة.

– سبق القول بأن الضابط في الامتناعية أن يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط، منفيًا لفظاً أو معنى، ومن النصوص الواردة في توضيح هذا الضابط وتأكيده قوله ﷺ: "وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لَا تَخَذِّتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أُخْوَةُ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ" ، قوله عليه الصلاة والسلام: "وَلَوْ قُضِيَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَبِيًّا عَاشَ أَبْنَهُ، وَلَكِنْ لَا نَبِيًّا بَعْدَهُ" ، ونحو: "لَوْ كُنْتَ فِي شَدْقِ الأَسَدِ لَا حَبَبْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ فِيهِ، وَلَكِنْ هَذَا أَمْرٌ لَمْ أَرَهُ" ، "لَوْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولَ اللَّهِ لَمْ نَمْنَعْكَ وَلَبَأْعَنَاكَ، وَلَكِنْ اكْتُبْ.." ، "إِنِّي وَاللَّهِ لَوْ جَلَسْتُ عِنْدَ غَيْرِكَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، لَرَأَيْتُ أَنْ سَأَخْرُجُ مِنْ سَخَطِهِ

(١) إرشاد الساري / ٢ / ٩.

(٢) انظر: فتح الباري / ٨ / ٢٦٠؛ وانظر: عمدة القاري / ١٤ / ١٣٠؛ إرشاد الساري / ٥ / ٦١.

(٣) انظر: شرح الكرماني / ٤ / ١٦٣.

(٤) فتح الباري / ١ / ٥٨٥.

بِعُذْرٍ، وَلَقَدْ أُعْطِيْتُ جَدَّلًا، وَلَكِنِي وَاللَّهِ.. .

وقع الاستفهام في موضع جواب (لو) لأغراض منها: التأكيد والتقرير، ففي قوله عليه السلام: "أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهَرًا بَيْبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا، مَا تَقُولُ ذَلِكَ يُبَقِّي مِنْ دَرَنِهِ؟" وفي الحديث وردت (لو) الامتناعية، وحقها أن تجاب، والتقدير لو ثبت نهر بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات لما بقي من درنه شيء، لكنه "وضع الاستفهام موضعه تأكيداً وتقريراً" (١)، إذ هو في الحقيقة متعلق الاستخبار، أي: أخبروني هل يبقى لو كان كذلك؟ (٢).

وفي: "فَكَيْفَ لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا؟" جواب (لو) ما دل عليه (كيف)؛ لأنَّه سُؤالٌ عن الحال، أي: لو رأوا جنتي ما يكون حالهم في الذكر (٣).

وفي: "لَوْ كَانَ عَلَى أَمْكِ دِينٍ أَكْنِتْ قَاضِيَةً؟" ونظائره، جواب (لو) فيه ثلاثة أوجه (٤):

الوجه الأول: أنَّ الجواب هو جملة (رأيت) وهو قول الحوفي.

الوجه الثاني: أنَّ الجواب (أكنت قاضية؟) بحذف الفاء، وهو قول الزمخشري.

الوجه الثالث: أنَّ الجواب ممحض، وهو قول الجمهور، وفي الحذف ثلاثة

تقديرات:

١- لو كان على أمك دين فمن يقضيه؟ واختار ذلك الزمخشري.

٢- لو كان على أمك دين قضيته، بدليل قوله: أكنت قاضية؟ وهو قول العكري.

٣- أنَّ التقدير من جنس ماتقدم في المعنى، وتقديره: لو كان على أمك دين فأخبريني عنه أنقضينه عنها؟ واختار ذلك أبو حيَان.

(١) فتح الباري ٢ / ١١، وانظر: عمدة القاري ٥ / ١٥.

(٢) انظر: مرعاة المفاتيح ٢ / ٢٧٠.

(٣) انظر: مرقة المفاتيح ٤ / ١٥٤٨.

(٤) انظر: الكشاف ٢ / ١٨؛ التبيان ١ / ٦١٦؛ البحر الخبيط ٤ / ١٢٧-١٢٨؛ الدر المصنون ٤ / ٦٢٤-٦٢٧.

ونظير هذه التراكيب في هذا الحديث الشريف ونحوه، قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتُكُمُ السَّاعَةُ أَغْيَرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾^(١).

وفي: "لو أنَّ رجلاً أجنب فلم يجد الماء شهراً أمَّا كان يتيمٌ ويصلّي؟ (ما) نافية على أصلها، والهمزة فيها ثلاثة أقوال:

للتقرير الخرج عن معنى الاستفهام الذي هو المانع من وقوعه جزء للشرط.

١ - مقحمة، وجودها كالعدم.

٢ - للاستفهام، وعليه فهو جواب لو.

لكن يقدَّر في الأوَّلين القول قبل (لو)، وفي الثالث قبل أمَّا كان، أي: لو أنَّ رجلاً أجنب يقال في حقِّه: أمَّا يتيمٌ، ويجوز على هذا أن يكون جواب (لو) هو قوله: (فكيف تصنعون) أي: مع قولكم لا يتيمٌ^(٢).

- جاءت (لو) للاستقبال في الجدول (ز)، ففي "لو رجعتم..." قال العيني: "أي: إذا رجعتم أو إنْ رجعتم"^(٣).

وفي: "لوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ نَظَرَ تَحْتَ قَدَمَيْهِ.." ذكر ابن حجر أنَّ فيه مجيء (لو) الشرطية للاستقبال خلافاً للأكثر...، وعلى هذا فيكون قاله حالة وقوفهم على الغار، وعلى القول الأكثر يكون قاله بعد مضيهم؛ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى صِيَانَتِهِمَا منهم"^(٤).

- ويعُيدُ مجئها للاستقبال في حديث "لو أحسنت إلى إحداهنَّ.." مجئها في رواية الحموي والكسائي "إنْ أحسنت.." وذهب بعض الشرَّاح إلى احتمال كونها امتناعية بأن يكون الحكم ثابتاً على النقيضين، ويكون الطرف المskوت

(١) سورة الأنعام: ٤٠.

(٢) انظر: عمدة القاري ٤ / ٣٦؛ إرشاد الساري ١ / ٣٧٩.

(٣) عمدة القاري ٦ / ٩٦؛ وانظر: إرشاد الساري ٢ / ١٢٣.

(٤) فتح الباري ٧ / ١١.

عنه أولى من المذكور، ويسميه البينانيون: ترك المعين إلى غير المعين؛ ليشمل كل مخاطب^(١).

- وفي "لو كان الإيمان عند الشريأا.." (لو) بمعنى (إن) مجرد الفرض والتقدير على سبيل المبالغة^(٢).

وفي كل ما سبق دخلت (لو) على الفعل الماضي لفظاً، إلا أنها نقلت معناه إلى الاستقبال.

٥- مختصة بالدخول على الفعل^(٣):

تختصُّ (لو) بالدخول على الفعل (لفظاً أو تقديرأً)؛ " لأنَّها شرط، والشرط لا يكون إلا بالفعل"^(٤) نحو: لو جاءني زيد لأكرمنه، فلابد أن يقع الفعل بعدها مباشرة، ولذلك فتحت (أنَّ) حين وقعت بعدها؛ لكونها فاعلة للمحذوف^(٥)، فإن لم يقع الفعل ظاهراً بعدها، وكان الظاهر اسماً - وهذا قليل موازنة بوقوع الفعل^(٦) - فله أحوال هي:

أ- أن يكون اسمًا مرفوعاً معمولاً لمحذوف يفسّره ما بعده، نحو قولهم في المثل:
لو ذات سوارٍ لطمَّتني^(٧)، وقول عمر لأبي عبيدة - رضي الله عنهما -: "لو غيرك

(١) انظر: فتح الباري / ٢ / ٥٤٢؛ عمدة القاري / ٧ / ٤٨؛ إرشاد الساري / ١ / ١٤. وانظر: شرح التلخيص في علوم البلاغة ٣١.

(٢) مرقة المفاتيح / ٩ / ٤٠٠٥.

(٣) انظر: الكتاب / ١ / ١٣٦، ٤٧٠؛ المقتصب / ٣ / ٧٧؛ اللامات / ١٣٦؛ معاني الحروف / ١٠١؛ أمالى ابن الشجري / ٢ / ٨٣، ٥٦٣؛ شرح الجمل لابن عصفور / ٢ / ٤٤٠؛ المقرب / ٩٧؛ شرح الكافية الشافية / ٣ / ١٦٣٥؛ الكافي في الإفصاح / ٣ / ٩٢٤؛ الجنى الدانى / ٢٧٨؛ المعني / ٣٥٣؛ المقاصد الشافية / ٦ / ١٨٢؛ شرح الأشموني / ٤ / ٣٩؛ التصریح / ٤ / ٤١٢.

(٤) المفضل في شرح المفصل ٣٤٣.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي / ٤ / ٤٥٢؛ جواهر الأدب ٣٢٥.

(٦) انظر: أوضاع المسالك / ٤ / ٢٢٩.

(٧) قاله حاتم الطائي وقد لطمته جارية، أراد: لو لطمته حرّة؛ لأنَّ العرب قلماً تلبس الإمام السوار. يضرب =

قالها يا أبا عبيدة^(١)، وقول جرير:

لو غيرُكم علِق الزبَّيرُ بحبله أَدَى الْجِوارَ إِلَى بَنِي الْعَوَامِ^(٢)
وقول الملتمس:

ولو غيرُ أخوالِي أرادوا نقيصتي جعلتُ لَهُمْ فَوْقَ الْعَرَانِينَ مَيْسَماً^(٣)
وقول الغَطَّمَش الضَّبَّي:

أَخْلَاي لو غَيْرُ الْحِمَامُ أَصَابَكُم عَتَّبْتُ، وَلَكُنْ مَاعْلَى الْمَوْتِ مَعْتَبُ^(٤)
بـ- أَنْ يَكُونَ اسْمًا مَنْصُوبًا مَعْمُولاً لِمَذْوَفٍ، يُفسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، نَحْوَ: لو زَيْدًا
رأيَتَهُ أَكْرَمَتْهُ.

جـ- أَنْ يَكُونَ خَبَارًا لـ(كان) مَحْذُوفَة: نَحْوَ: أَضْرَبَ لو زَيْدًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ:
"الْتَّمَسَ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ"^(٥)، أَيْ: لو كَانَ الْمَلْتَمِسُ خَاتَمًا، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:
لا يَأْمُنَ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلَكًا جَنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ^(٦)

= لِلْكَرِيمِ إِذَا ظَلَمَهُ الْلَّئِيمُ. انْظُرْ: جَمْهُرَةُ الْأَمْثَالِ / ١٩٣؛ مَجْمُوعُ الْأَمْثَالِ / ١٧٤؛ وَكَثُرَ دُورَانُهُ فِي كُتُبِ
النَّحْوِ، اَنْظُرْ-مَثَلًا: الْمَقْتَضِبُ / ٣٧٧؛ الْلَّامَاتُ / ١٣٧؛ شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلْرَّاضِيِّ / ٤٤٢؛ جَوَاهِرُ
الْأَدْبِرِ / ٣٢٦؛ اَرْتَشَافُ الْضَّرِبِ / ٤٨٩٩؛ الْجَنِيُّ الدَّانِيُّ / ٢٧٩؛ مَغْنِيُّ الْلَّبِيبِ / ٣٥٣؛ التَّصْرِيفُ / ٤٤٤.
(١) صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ (كَتَابُ الطِّبِّ، بَابُ "مَا يَذَرُ فِي الطَّاعُونِ" / ٧، ٥٧٢٩، ١٣٠) وَمُسْلِمُ (كَتَابُ
السَّلَامِ، بَابُ "الْطَّاعُونُ وَالظِّيَرَةُ..." / ٤٨٤٠) وَقَدْ ذُكِرَ فِي عَدْدٍ مِنَ الْمَطَانِ النَّحْوِيَّةِ، اَنْظُرْ-مَثَلًا:
الْلَّامَاتُ / ١٣٧؛ جَوَاهِرُ الْأَدْبِرِ / ٣٢٦؛ تَذَكِّرَةُ النَّحْاءِ / ٤٠؛ الْجَنِيُّ الدَّانِيُّ / ٢٧٨؛ الْمَغْنِيُّ / ٣٥٣؛ شَرْحُ
الْأَشْمُونِيِّ / ٤٣٩.

(٢) الْدِيْوَانُ / ٥٥٣؛ الْمَقْتَضِبُ / ٣٧٨ (وَاخْتَارَ النَّصْبَ فِي (غَيْرِ)، الْلَّامَاتُ / ١٣٧؛ شَرْحُ الْجَمْلِ لِابْنِ
عَصْفُورِ / ٤٤٠؛ مَغْنِيُّ الْلَّبِيبِ / ٣٥٣؛ هَمْمُ الْهَوَامِعِ / ٤٣٤).

(٣) الْدِيْوَانُ / ٢٩، الْمَقْتَضِبُ / ٧٧؛ الْلَّامَاتُ / ١٣٨؛ تَذَكِّرَةُ النَّحْاءِ / ٤٩٠؛ هَمْمُ الْهَوَامِعِ / ٤٣٤.

(٤) وَلَهُ تَخْرِيجٌ آخَرُ. شَرْحُ الْحَمَاسَةِ / ٣٩٨؛ جَوَاهِرُ الْأَدْبِرِ / ٣٢٥؛ اَرْتَشَافُ الْضَّرِبِ / ٤٨٩٩؛ تَذَكِّرَةُ
النَّحْاءِ / ٤٠؛ تَوْضِيْحُ الْمَقَاصِدِ / ٤٣٧٦؛ الْجَنِيُّ الدَّانِيُّ / ٢٧٨؛ الْمَسَاعِدُ / ٣١٩١؛ أَوْضَعُ الْمَسَالِكِ / ٤٢٢٩؛
شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ / ٤٣٩.

(٥) صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ (كَتَابُ النَّكَاحِ، بَابُ "الْسُّلْطَانِ وَلِيٌّ" / ٢٣٦٨، ٢١٧).

(٦) لَمْ أَقْفَ عَلَى قَائِلِهِ. وَوَرَدَ فِي: مَغْنِيُّ الْلَّبِيبِ / ٣٥٤.

ونحو: ألا ماءً ولو بارداً، واضرب ولو زيداً. ونصَّ ابن عقيل على أنَّه مقيس^(١).

د- أن يكون اسمًا هو في الظاهر مبتدأً وما بعده خبر، ومنه قول عدي بن زيد:

لو بغير الماء حلقى شرق^٩ **كنت كالغصان بالماء اعتصاري^(٣)**

فولي (لو) اسم في الظاهر مبتدأ، و (شَرِقٌ) خبره، فوّقعت الجملة الاسمية بعد (لو)، وهذا مذهب الكوفيين^(٣)، ووافقهم ابن مالك - ونصّ على ندرته^(٤)، ونُسب لبعض البصريين^(٥).

وللمانعين توجيهات أخرى في الشاهد، من حَمْلٍ على الضرورة، أو تأويله على
وجه مختلفة، ولا تخلو هذه التأويلات من تكليف^(٦).

وماذكر من أنه يلي (لو) الفعل ظاهراً أو مضمراً هو رأي جمهور النحوين^(٧)،

(١) انظر: المساعد / ٣ / ١٩١.

(٢) الديوان ٩٣؛ الكتاب ١ / ٤٦٢؛ اللامات ١٣٨؛ شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٦؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٤؛ شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٥٢؛ شرح الألفية لابن الناظم ٧١؛ شرح ألفية ابن معطبي ٢ / ١١٤٣؛ جواهر الأدب ٣٢٧؛ الارتفاع ٤ / ١٩٠٠؛ الجنبي الداني ٢٨٠؛ المساعد ٣ / ١٩٢؛ معنى اللبيب ٣٥٤؛ المقاصد الشافية ٦ / ١٨٢؛ شرح الأشموني ٤ / ٤٠؛ التصرير ٤ / ٤١٧؛ همع الهاوامع ٤ / ٣٤٨.

(٣) انظر نسبة الرأي لهم في: جواهر الأدب ٣٢٧؛ ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٠ الجنى الداني ٢٨٠ . والذي وقفت عليه في معاني القرآن للفراء ٢٤ / ١٠٤ : (ما) في معنى جزاء ولها فعل مضمر، كأنك قلت: ما يك من نعمة فمن الله، لأن الجزاء لابد له من فعل مجزوم، إن ظهر فهو جزم، وإن لم يظهر فهو مضمر . وهو في أدوات الشريط الحازمة.

(٤) انظر: شرح التسهيل، ٩٨ / ٤

(٥) انظر: جواهر الأدب ٣٢٧.

(٦) انظر: كتاب الشعر / ٢٠١٣-٥٤٤؛ شرح الجمل / ٤٤٠؛ شرح الكافية الشافية / ٣٦٣٧؛ شرح الرضي / ٤٥٢؛ ارشاد الضرب / ٤٩٩؛ الجنى الداني / ٢٨١-٢٨٠؛ المساعد / ٣١٩٣؛ المقاصد الشافية / ٦١٨٤؛ همم الهاوامع / ٤٣٤.

(٧) انظر المصادر الواردة في هامش (١) ص (٢٤) (عدا شرح الجمل لابن عصفور). وقد نسب أبو حيّان والسمين الحلبي والسيوطى رأى ابن عصفور للبصريين. انظر: ارتشاف الضرب / ٤ ، ١٨٩٩ الدر المصور / ٧ ، ٤١٨، همع الهوامع / ٣٤٧-٣٤٨. وأوردتُ ما يخالف ذلك من مصادر بعض متقدّمى البصريين.

وذهب ابن عصفور إلى أنه لا يليها فعل مضمر إلا في الضرورة، أو التدور^(١). والذى يظهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر؛ لوقعه في فصيح الكلام، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٢) فـ(أنتم) مرفوع بفعل مقدّر يفسّره (تملكون) الظاهر، والأصل: لو تملكون .. تملكون، حذف الفعل بعد (لو) فانفصل الضمير^(٣).

الدراسة التطبيقية :

لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوْا (ح ٦٥٧)، ١ / ١٢٦

تَصَدَّقَنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيْكُنَ (ح ١٤٦٦)، ١ / ١٢١

لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (ح ٥٧٢٩)، ٧ / ١٣٠

فَلَوْ غَيْرُ أَكَارِ قَتَلَنِي (ح ٤٠٢٠)، ٥ / ٨٥

تَغْتَسِلُ وَتُصَالِي وَلَوْ سَاعَةً (ح —)، ١ / ٧٣

يَزِرَهُ وَلَوْ بِشَوَّكَةٍ (في إِسْنَادِهِ نَظَرٌ) (ح —)، ١ / ٧٩

اسْمَعْ وَأَطِعْ وَلَوْ لِجَبَشِيٍّ كَانَ رَأْسَهُ زَبِيْبَةً (ح ٦٩٦)، ١ / ١٤١

وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّىٰ يُدْرِكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ (ح ٣٦٠)، ٤ / ١٩٩

^(١) انظر: شرح الجمل ٢ / ٤٤٠.

١٠٠ (٢) سورة الإسراء:

(٣) انظر: المقتنب /٢٧٧؛ معاني القرآن للزجاج /٣؛ ٢٦٢؛ اللامات /١٣٧؛ البيان /٢؛ التبيان /٢؛ شرح المفصل لابن يعيش /٩؛ ١٠؛ تذكرة النحاة /٤؛ الجنى الداني /٢٧٩؛ مغني اللبيب /٣٥٤؛ المساعد /١٩١؛ المقاصد الشافية /٦؛ الأشموني /٤. ٣٩. وفي الآية تقديران آخران، هما: لو كنتم تملكون، فالضمير مرفوع بـ(كان)، حذفت (كان) فانفصل الضمير، و(تملكون) في محل نصب (كان) المخوذة. والآخر: أن (أنتم) توکید لاسم (كان) المقدر معها، الأصل: لو كنتم أنتم، فحذفت (كان) واسمها، وبقي المؤكّد. وانظر المناقشة حولهما في: الدر المصون /٧-١٧-٤١٨؛ المغني /٤١٨-٤١٧؛ المصنون /٧-١٧-٤١٨-٤١٩؛ حاشية الأمير /١. تحفة الغريب (قسم الأدوات) /٢؛ ٨٣٩.

أَلَا خَمَرْتُهُ، وَلَوْ أَنْ تَعْرُضَ عَلَيْهِ عُودًا (ح ٥٦٠٥، ٧ / ١٠٨)
وَخَمَرُوا آتَيْتُكُمْ وَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَلَوْ أَنْ تَعْرُضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا (ح ٥٦٢٣، ٧ / ١١١)
وَخَمَرُوا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ - قَالَ هَمَامٌ: وَاحْسِبْهُ قَالَ - وَلَوْ بِعُودٍ يَعْرُضُهُ
(ح ٦٢٩٦، ٨ / ٦٥)

التحليل النحوی:

من خلال النصوص السابقة يتضح وقوع الاسم بعد (لو)، وقد وقع اسمًا مرفوعاً معمولاً لمحذوف يفسره ما بعده في موضعين: "لو غيرك قالها يا أبا عبيدة" و "فلو غير أكار قتلني" على تقدير: لو قالها غيرك، ولو قتلني؛ لأنَّ (لو) لا يأتي بعدها إلا الفعل.

كما وقع خبراً لكان ممحوظة مع اسمها، في :

- "لأتوهما ولو حبواً" على تقدير: ولو كان الإتيانُ حبواً، وقدر: ولو أتوهما حابين، أو: ولو كان إتياناً حبواً^(١).
- "ولو منْ حُلِيِّكُنَّ" ، التقدير: ولو كانت صدقتكنَّ منْ حُلِيِّكُنَّ^(٢). وذكر الطيبى أنَّ (لو) هنا للimbâla (٣).

- "تعتسل وتصلي ولو ساعة" ، أي: ولو كان الطُّهر ساعة^(٤).
- "اسمعْ وَأطِعْ ولو لِحَبَشِي" على تقدير: ولو كان الطاعة أو الأمر لحاشي^(٥).
- "ولو أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ" أي: ولو كان الاعتزال بالبعض^(٦)، وهكذا التقدير في بقية النصوص .

(١) انظر: عمدة القاري ٥ / ١٢٥، إرشاد السارى ٢ / ٢٩، ٦٥، عقود الزبرجد ٦٦-٦٥ / ١٦١، ٤.

(٢) انظر: عمدة القاري ٩ / ٦.

(٣) انظر: شرح الطيبى على مشكاة المصايب ٤ / ٣٩.

(٤) شرح أبي داود للعييني ٢ / ٦٥.

(٥) انظر: عمدة القاري ٥ / ٢٣٣.

(٦) انظر: فتح الباري ١٣ / ٣٦.

– وفي " لو أن تعرضاً " المذكور بعد (لو) فاعل فعل مقدر، أي: لو ثبت أن تعرضاً^(١).

– وفي " يزرهُ ولو بشوكة " الباء فيها متعلقة بمحذوف، تقديره: لو أن تزره بشوكة^(٢).

– وردت النصوص فيما سبق ممحذوفة الجواب؛ ومن الأمثلة: " لو غيرك قالها يا باعبيدة " ، في تقدير الجواب وجهان:

١- لعاقبته، أو لآدبه؛ لاعتراضه على في مسألة اجتهادية وافقني عليها أكثر الناس وأهل الحل والعقد.

٢- لو غيرك قالها لم أتعجب منه، وإنما أتعجب من قولك مع ما أنت عليه من العلم والفضل.

وحملت على التمني، وسياق الحديث يقوّي الأول^(٣).

وفي: " فلو غير أكار قتلني " تقدير الجواب: لكان أحب إلى، وأعظم لشани^(٤). وفي: " وخمروا آنتم واذكروا اسم الله ولو أن تعرضاً " الجواب ممحذوف تقديره: ولو خمّرتموها بشيء عرضاً نحو العود، وذكرتم اسم الله عليها لكان كافياً^(٥).

– لم يرد من صور وقوع الاسم بعد (لو) مجيهه اسماء منصوباً معمولاً محذوف يفسّره مابعده، ولا اسمأ هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر، والأول لم يورد النحوين له شواهد - فيما وقفت عليه من مصادر - والثاني يعزّز رأي مانعي هذا التركيب.

(١) انظر: مرقة المفاتيح / ٧٢٧٥٩.

(٢) انظر: عمدة القاري / ٤٥٤.

(٣) انظر: شرح النووي / ١٤ / ٢١٠، ٢١١؛ فتح الباري / ١٠ / ١٨٥؛ إرشاد السارى / ٨ / ٣٨٤؛ عمدة القاري / ٢١ / ٢٥٩.

(٤) انظر: مرقة المفاتيح / ٦٢٥٩.

(٥) المصدر السابق / ٧٢٥٩.

٦- كلاما صالح للدخول على (أنَّ) ومعموليها:

انفردت (لو) بدخولها على (أنَّ) مخالفة بذلك (إنْ) الشرطية، وهو كثير^(١)، نحو: لو أنَّ زيداً جاءني لأكرمه. ولذلك أخذ على ابن مالك قوله في الألفية: "قد يقتربن"؛ لِمَا تفيدة من التقليل^(٢). ومن شواهد ذلك: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾^(٣)، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٤)، ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٥)، ﴿وَلَوْ أَنَا كَتَبْنَا﴾^(٦)، وقول الشاعر:

ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة^(٧)

وموضعها مع صلتها رفع، واختلف في توجيهه على قولين:

الأول: أنَّها في موضع رفع بالابتداء، ولا تحتاج إلى خبر؛ لانتظام الخبر عنه والخبر بعد (أنَّ)^(٨)، وهو مذهب سيبويه^(٩)، وجمهور البصريين^(١٠) "واختصَّت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد (لو)"، كما اختصت (غدوة) بالنصب بعد

(١) انظر: الجنى الداني ٢٧٩؛ توضيح المقاصد ٤ / ٢٧٧؛ مغني اللبيب ٣٥٥؛ المقاصد الشافية ٦ / ١٨٣؛ الأشموني ٤ / ٤٠.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٦ / ١٨٣.

(٣) سورة البقرة: ١٠٣.

(٤) سورة الحجرات: ٥.

(٥) سورة الزمر: ٤٧.

(٦) سورة النساء: ٦٦.

(٧) من شواهد: مغني اللبيب ٣٥٦؛ شرح الأشموني ٤ / ٤٠.

(٨) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٤٠؛ الكافي في الإفصاح ٣ / ٩٢٦؛ ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٠؛ الجنى الداني ٢٨٠؛ المساعد ٣ / ١٩٤؛ مغني اللبيب ٣٥٦؛ شرح الأشموني ٤ / ٤٠.

(٩) جاء في الكتاب ١ / ٤٧٠: "(لو) منزلة (لولا) ولا تبتداً بعدها الأسماء سوى (أنَّ)، نحو: لو أتَك ذاهب"؛ وانظر نسبة الرأي له في: جواهر الأدب ٣٢٦؛ ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠١؛ الجنى الداني ٢٧٩؛ المساعد ٣ / ١٩٤؛ المقاصد الشافية ٦ / ١٨٤.

(١٠) النسبة لجمهور البصريين في: أوضح المسالك ٤ / ٢٣٠؛ وعزى لجمهور دون تحديد في: المقاصد الشافية ٦ / ١٨٤؛ شرح الأشموني ٤ / ٤٠.

(لدن) و(الخين) بالتنصب بعد (لات)^(١). وذكر ابن هشام الخضراوي أنَّ مذهب سيبويه والبصريين أنَّ الخبر ممحظ (٢)، وذكر الشاطبي أنَّه ظاهر قول ابن مالك^(٣).

الثاني: أنَّها في موضع رفع على الفاعلية بفعل مقدر، تقديره: لو ثبت أنَّهم، ومن قال به: الكوفيون^(٤)، والمبرد^(٥)، والزجاج^(٦)، والزمخشري^(٧)، وكثير من النحويين^(٨).

وبالتأمل في القولين يتبيَّن أنَّ القول الثاني أولى؛ إبقاء لاختصاص (لو) بالفعل، وهو مارجحه عدد من النحويين^(٩)، قال ابن الناظم: "وهو أقرب في القياس مما ذهب إليه سيبويه"^(١٠)، ورجح ابن عصفور الأول بناءً على مذهبـه في أنَّه لا يليـ (لو) الفعلُ مضـماً إلـا في الضرورة، وأنَّ عدم الإضمار أحسن من تكـلفـه^(١١). وقد ذهب السيرافي^(١٢) - ووافقـه الزمخـشـري^(١٣) - إلى أنَّ خـبرـ (أنَّ) الواقعـةـ

(١) معنى الليـبـ ٣٥٦.

(٢) انظر: ارتـشـافـ الضـرـبـ ٤ / ١٩٠١؛ تـذـكـرـةـ النـحـاةـ ٣٩٩، وفيـهـ: "... فـتـقـدـرـ مصدرـ مـرـفـوعـ عـلـىـ الـابـتـداءـ عـنـدـ سـيـبـويـهـ وـأـصـحـابـنـاـ الـأـنـدـلـسـيـنـ، وـالـخـبـرـ مـحـظـ لـقـدـيرـهـ: لوـ قـيـامـ زـيدـ مـوـجـودـ لـقـمـتـ"؛ الجنـيـ الدـانـيـ ٢٨٠.

(٣) انظر: المـقـاصـدـ الشـافـيـةـ ٦ / ١٨٤.

(٤) انـظـرـ نـسـبـةـ الرـأـيـ لـهـمـ فـيـ: ارتـشـافـ الضـرـبـ ١ / ١٩٠١؛ الجنـيـ الدـانـيـ ٢٧٩؛ معـنىـ الليـبـ ٣٥٦؛ شـرـحـ الأـشـمـونـيـ ٤ / ٤٠.

(٥) انـظـرـ: المـقـتضـبـ ٣ / ٧٧.

(٦) انـظـرـ: معـانـيـ الـقـرـآنـ وـإـعـرـابـهـ ٢٤٠ / ٧٠.

(٧) انـظـرـ: الـكـشـافـ ٣ / ٥٥٩.

(٨) نـصـ علىـ ذـلـكـ: رـصـفـ الـمـبـانـيـ ٣٥٩؛ الجنـيـ الدـانـيـ ٢٧٩؛ الـمـنهـاجـ ٢ / ٣٣٥.

(٩) انـظـرـ: الجنـيـ الدـانـيـ ٢٨٠؛ معـنىـ الليـبـ ٣٥٦؛ المـقـاصـدـ الشـافـيـةـ ٦ / ١٨٤؛ التـصـرـيـحـ ٤ / ٤١٨.

(١٠) شـرـحـ الـأـلـفـيـةـ ٧١١.

(١١) انـظـرـ: شـرـحـ الـجـمـلـ لـابـنـ عـصـفـورـ ٢ / ٤٤١.

(١٢) انـظـرـ: شـرـحـ الـكـافـيـةـ لـلـرـضـيـ ٤ / ٤٥٣؛ ارتـشـافـ الضـرـبـ ٤ / ١٩٠١؛ الجنـيـ الدـانـيـ ٢٨١؛ المـقـاصـدـ الشـافـيـةـ ٦ / ١٨٦.

(١٣) انـظـرـ: المـفـصلـ ٣٢٣.

بعد (لو) يلزم كونه فعلاً، نحو: قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوَعِّظُونَ بِهِ﴾^(١)؛ ليكون عوضاً عن الفعل المذوف، ولا يصح أن يكون اسمًا ولو كان بمعنى فعل، ولذلك منع نحو: لو أن زيداً حاضري لأكرمه^(٢)؛ لأنَّ (حاضر) اسم، فلا يكون الاسم الواقع بعد (لو) موصولاً بفعل، وليس في الكلام أيضاً فعل ظاهر يدلُّ على المقدار^(٣). وقيد ابن الحاجب ما ذهب إليه الزمخشري بأنَّه "إن كان الخبر مما يصحُّ التعبير عنه بالفعل، فأما إذا لم يكن كذلك، لم يقع إلا الاسم"^(٤)، فعلى رأيه "أنَّ" إذا وقعت بعد (لو) المذوف شرطها، فخبرها إنَّ كان مشتتاً وجوب أن يكون فعلاً؛ لأنَّ الفعل المقدار لابدَّ له من مفسِّر، وإنَّ لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدلُّ على معنى (ثبت)، فلزم أن يكون خبر (أنَّ) فعلاً ماضياً لا اسم فاعل؛ ليكون كالغرض من لفظ المفسِّر... وإنَّ لم يكن مشتتاً جاز؛ للتعذر، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾^(٥)، ووافقه المرادي في هذا التفصيل^(٦).

وقد ردَّ ابن الصائع وابن مالك ما ذهب إليه الزمخشري بأنَّ وقوع خبر (أنَّ) غير فعل، شائع ذائع في كلام العرب^(٧)، ووصفه أبو حيَّان بأنَّه "وهم وخطئ فاحش"^(٨).

(١) النساء: ٦٦.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١١؛ المنهاج ٢ / ٣٣٦؛ المقاصد الشافية ٦ / ١٨٦.

(٣) المفضل في شرح المفصل ٣٤٤.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٥٩؛ وانظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ١٠٠٣؛ الكناش ٢ / ١١٨.

(٥) لقمان: ٢٧.

(٦) شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٥٣؛ وانظر: جواهر الأدب ٣٢٦؛ الفوائد الضيائية ٢ / ٣٨٤.

(٧) انظر: الجنبي الداني ٢٨٢.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٧؛ المقاصد الشافية ٦ / ١٨٦.

(٩) ارشاف الضرب ٤ / ١٩٠١.

ومن الشواهد التي استدلَّ بها - إضافة إلى الآية السابقة - :

قول العوَّام بن شوذب الشيباني :

ولو أَنَّهَا عَصْفُورٌ لَحَسِبَتْهَا مَسُومَةً تَدْعُ عُبْدِيًّا وَأَزْنَمًا^(١)

وقول تميم بن مقبل :

مأطِيبُ الْعِيشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ تَنبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ^(٢)

وقول لبيد بن ربيعة :

لَوْ أَنَّ حَيَاً مَدْرُكُ الْفَلَاحِ أَدْرَكَهُ مَلَاعِبُ الرَّمَاحِ^(٣)

وقول صخر بن عمرو السلمي :

ولَوْ أَنَّ حَيَا فَاتَّ الْمَوْتَ فَاتَّهُ أَخْوَ الْحَرْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْعَدْوَانِ^(٤)

وقول كعب بن زهير :

أَكْرَمْ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعِدَهَا، أَوْ لَوْ أَنَّ النُّصْحَ مَقْبُولٌ^(٥)

والشاهد الأول والثاني فيه رد على الزمخشري، وبقية الشواهد رد عليه وعلى

ابن الحاجب.

وقد استدلَّ ابن هشام بقوله تعالى : ﴿يَوَدُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾^(٦)

قال : " وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسمًا مشتقاً، ولم يتتبَّع لها

(١) شرح التسهيل ٤ / ١٠٠؛ شرح الكافية الشافعية ٣ / ١٦٣٩؛ ارشاف الضرب ٤ / ١٩٠١؛ تذكرة

النحوة ٣٩٧؛ الجنى الداني ٢٨١؛ مغني اللبيب ٣٥٧؛ شرح الأشموني ٤ / ٤١.

(٢) الديوان ١٩٨؛ الجنى الداني ٢٨١؛ المساعد ٣ / ١٩٣؛ مغني اللبيب ٣٥٦؛ شرح الأشموني ٤ / ٤١.

(٣) الديوان ٣٣٣؛ شرح التسهيل ٤ / ٩٩؛ شرح الكافية الشافعية ٣ / ١٦٣٧؛ الجنى الداني ٢٨١؛ مغني اللبيب ٣٥٧؛ المقاصد الشافعية ٦ / ١٨٧؛ شرح الأشموني ٤ / ٤٢.

(٤) الأصمسيات ١٤٧؛ شرح التسهيل ٤ / ٩٩؛ شرح الكافية الشافعية ٣ / ١٦٣٨؛ شرح الألفية لابن الناظم ٧١٣؛ شرح الأشموني ٤ / ٤١.

(٥) الديوان ٧٧؛ شرح الكافية للدرسي ٤ / ٤٥٤.

(٦) سورة الأحزاب : ٢٠ .

الزمخشي .. ولا ابن الحاجب، وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك وإلا لما استدل بالشعر^(١).

وهذا الشاهد لم يَخْفَ على ابن الحاجب، بل هو محمول عنده على التمني، قال:

لو أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ لَوْ لِلْتَّمَنِي لَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ^(٢)

وعَدَ الرَّضِيُّ (لو) هُنَا مُصْدِرِيَة ؛ لِجِيئِهَا بَعْدَ فَعْلِ دَالٍ عَلَى التَّمَنِي^(٣).

وذكر ابن هشام أَنَّه وجد آية وقع فيها الخبر ظرف لغو، وهي: ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا

ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾^(٤)، وعلق الشيخ عضيمة بأنه "قد يُوهم كلام ابن هشام أَنَّه ليس

في القرآن خبر (أَنَّ) الواقعه بعد (لو) ظرف لغو سوى هذه الآية التي ذكرها، وفي

القرآن غيرها^(٥)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَقُضِيَ

الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾^(٦)، وأورد عدداً من الآيات ورد فيها الخبر جاراً ومجروراً، منها

قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْدَتْ بِهِ﴾^(٧).

وبالنظر في هذه المسألة يتبيّن صحة مجيء خبر (أَنَّ) بعد (لو) فعلأً أو اسمأً،

وإن كان وقوع الفعل أكثر^(٨).

وقد ذكر الرضي أَنَّه إذا وقع الفعل في خبر (أَنَّ) فالأكثر كونه ماضياً؛ لكونه

كالعوض من شرط (لو) الذي هو الماضي، وقد جاء مضارعاً، نحو قول الراجز:

تمدُّ بِالْأَعْنَاقِ أَوْ تَلَوِّيَهَا وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّنَا نَشْكِيْهَا^(٩)

(١) مغني اللبيب ٣٥٧.

(٢) شرح الوافية ٤١، وانظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ٦٩٨ / ٢، الكناش ١١٩.

(٣) انظر: شرح الكافية ٤ / ٤٥٣.

(٤) سورة الصافات: ١٦٨. وانظر: مغني اللبيب ٣٥٧.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١ / ١٤٦٠.

(٦) سورة الأنعام: ٥٨.

(٧) سورة يونس: ٥٤.

(٨) انظر: شرح الكافية ٤ / ٤٥٤، المقاصد الشافعية ٦ / ١٨٨، الكافي في الإفصاح ٣ / ٩٢٦؛ دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١ / ٢ / ٦٥٢.

(٩) ورد في: شرح الكافية ٤ / ٤٥٤.

الدراسة التطبيقية:

فلوْ أَتَيْتَ أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلُصُ إِلَيْهِ لِتَجَسَّمَتْ لِقَاءَهُ (ح ٧٢)، ٨ / ١

لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنْبِ
الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا، فَقُضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدُ لَمْ يَضُرُّهُ (ح ١٤١)، ٤٠ / ١

لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، أَمَا كَانَ يَتَيمَ وَيُصَلِّي؟ (ح ٣٤٧)، ٧٧ / ١

أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهَرًا بِبَابِ أَحَدٍ كُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا، مَا تَقُولُونَ؟ ذَلِكَ
يُبَقِّي مِنْ دَرَنِهِ (ح ٥٢٨)، ١١٢ / ١

لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرُونَ لِيَوْمِكُمْ هَذَا (ح ٩٠٢)، ٦ / ٢

لَوْ أَنَّ مُسَدَّدًا أَتَيْتُهُ فِي بَيْتِهِ، فَحَدَّثَتْهُ لَا سْتَحِقُّ ذَلِكَ (ح ١٥٧٦)، ١٤٥ / ٢

وَلَوْ أَنَّهُ انْقَطَعَ طِيلَهَا، فَاسْتَنَتْ شَرَفًا أَوْ شَرَفَينِ كَانَتْ آثارُهَا، وَأَرْوَاثُهَا حَسَنَاتٍ
لَهُ (ح ٢٣٧١)، ١١٣ / ٣

وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهَرٍ، فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْقِيَ كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ
(ح ٢٣٧١)، ١١٣ / ٣

لَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَاضَ الْآنَ أَصَابَ السُّنَّةَ (ح ١٦٨٣)، ١٦٦ / ٢

لَوْ أَنَّ رَجُلًا ابْتَاعَ ثَمَرًا قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صَلَاحُهُ، ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ، كَانَ مَا أَصَابَهُ
عَلَى رَبِّهِ. (ح ٢١٩٩)، ٧٧ / ٣

وَلَوْ أَتَيْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدَبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ. (ح ٢٥٠٥)، ١٤١ / ٣

لَوْ أَنَا خرقنا في نصيбنا خرقاً وَلَمْ نَؤْذِنَ فِي فوْقَنَا.. (ح ٢٤٩٣)، ١٣٩ / ٣

وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اطْلَعَتْ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ لِأَضَاءَتْ مَا بَيْنَهُمَا.
(ح ٢٧٩٦)، ١٧ / ٤

وَأَحَبُّوا لَوْ أَنِّي أَبْصِرْتُهُ (ح ٢٥٧٠)، ١٥٤ / ٣

لَوْ أَنَّ لَكَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ كُنْتَ تَفْتَدِي بِهِ؟ (ح ٣٣٣٤)، ١٣٣ / ٤

وَأَيْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بُنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعَتْ يَدَهَا (ح ٣٤٧٥)، ٤ / ١٧٥
لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوهُمْ (ح ٣٦٠٤)، ٤ / ١٩٩
لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ نَظَرَ تَحْتَ قَدَمِيهِ لَا بَصَرَنَا (ح ٣٦٥٣)، ٥ / ٤
لَوْ أَنَّ لِي طِلَاعَ الْأَرْضِ ذَهَبًا لِأَفْتَدِيَتْ بِهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (ح ٣٦٩٢)، ٥ / ١٢
لَوْ أَنَّ الْأَنْصَارَ سَلَكُوا وَادِيًّا، أَوْ شَعْبًا، لَسَلَكْتُ فِي وَادِي الْأَنْصَارِ (ح ٣٧٧٩)، ٥ / ٣١
وَلَوْ أَنَّ أَحَدًا انْفَضَّ لِمَا صَنَعْتُمْ بِعُثْمَانَ، لَكَانَ مَحْقُوقًا أَنْ يَنْفَضَّ (ح ٣٨٦٧)، ٥ / ٤٩
لَوْ أَنَّ بَعْضَهُمْ طَاطِطًا بَصَرَهُ رَأَنَا (ح ٣٩٢٢)، ٥ / ٦٥
فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أَحُدٍ، ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ (ح ٣٦٧٣)، ٥ / ٨
لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجَرِي مَا حَلَّتْ لِي (ح ٥١٠١)، ٧ / ٩
لَوْ أَنَّ أَهْلِي أَكَلُوا الضَّفَادِعَ لَا طَعْمَتُهُمْ (ح —)، ٧ / ٨٩
فَكَيْفَ لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا؟ (ح ٦٤٠٨)، ٨ / ٨٦
قال : يقولون : لو أنهم رأوها كانوا أشدّ عليها حرضاً . (ح ٦٤٠٨)، ٨ / ٨٦
لَوْ أَنَّ لَابْنِ آدَمَ مِثْلَ وَادِيٍّ مَالًا لَا حَبَّ أَنَّ لَهُ إِلَيْهِ مُثْلُهُ (ح ٦٤٣٧)، ٨ / ٩٢
لَوْ أَنَّ ابْنَ آدَمَ أَعْطَيَ وَادِيًّا مَنْعِلًا مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ ثَانِيًّا (ح ٦٤٣٨)، ٨ / ٩٣
لو أن لابن آدم وادياً من ذهب أحب أن يكون له واديان (ح ٦٤٣٩)، ٨ / ٩٣
أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ مُّحْسَنٍ بِدِمَشْقٍ أَنَّهُ قَدْ زَنَى، لَمْ
يَرُوهُ، أَكُنْتَ تَرْجُمَهُ؟ قَالَ : لَا (ح ٦٨٩٩)، ٩ / ٩
أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ بِحِمْصَ أَنَّهُ سَرَقَ، أَكُنْتَ تَقْطَعُهُ
وَلَمْ يَرُوهُ؟ قَالَ : لَا (ح ٦٨٩٩)، ٩ / ٩
لَوْ أَنَّ امْرَأً اطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَخَدَفَتْهُ بِعَصَاهٍ فَفَقَاتَتْ عَيْنَهُ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ
جُنَاحٌ (ح ٩٦٠٢)، ٩ / ١١
لَوْ أَنَّ عَلَيْنَا نَزَلتْ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿الْيَوْمَ أَكَمَلْتَ..﴾ لَا تَخْذُنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا
(ح ٧٢٦٨)، ٩ / ٩

التحليل النحوی :

- وردت (لو) داخلة على (أنّ) فيما يزيد على أربعين نصاً - على اختلاف روايات بعضها - من صحيح البخاري، منها ما حُمل على الشرطية وهو الأکثر، ومنها ما حُمل على التمني، منها ما هو محمول على المصدرية، ففي قوله: "لو أنّ الناس اعزّلوكم" قال ابن حجر: "محذوف الجواب... ويحتمل أن يكون (لو) للتمني فلا يحتاج إلى جواب"^(١). وفي قوله: "لو أنّكم تطهّرتم ليومكم هذا" قال ابن حجر: "(لو) للتمني فلا تحتاج إلى جواب أو للشرط، والجواب محذوف"^(٢)، وقوله: "أَحَبُّوا لَوْ أَنِّي أَبْصِرْتُه" جاءت(لو) مصدرية داخلة على (أنّ).

- ذهب عدد من شراح الحديث إلى تقدير فعل بعد (لو)، وهذا مارجحه الكوفيون ومن وافقهم، ففي "لو أنّ نهراً.." قدر الطيببي: لو ثبت نهر صفتة كذا^(٣)، وفي "لو أنّكم تطهّرتم" ، قال القسطلاني: "لو: تختص بالدخول على الفعل، فالتقدير: لو ثبت تطهّركم"^(٤) . وفي: "لو أنّ لكَ مَا في الأرضِ من شيء" قال المناوي: "أي: لو ثبت؛ لأنّ (لو) تقتضي الفعل الماضي، وإذا وقعت (أنّ) المفتوحة بعد (لو) وجّب حذف الفعل؛ لأنّ ما في (أنّ) من معنى التحقق والثبات منزل منزلة الفعل المحذوف"^(٥).

- ورد خبر (أنّ) فعلاً، ولم يرد اسمًا ظاهراً في النصوص الواردة في الصحيح. وورد شبه جملة في خمسة مواضع - باختلاف في لفظ الروايات -: "لو أنّ نهراً بباب أحدكم" ، "لو أنّ لكَ ما في الأرض" ، "لو أنّ لي طلاعَ الأرض ذهباً" ، "لو أنّ لابن آدم وادياً" ، "لو أنّ لابن آدم مثل وادٍ مالاً" والظرف في معنى الفعل؛ لأنّه

(١) فتح الباري / ١٣ / ١٠.

(٢) فتح الباري / ٢ / ٣٨٦.

(٣) شرح الطيببي / ٢ / ١٤٨.

(٤) إرشاد الساري / ٢ / ١٧٢.

(٥) فيض القديري / ٢ / ٣٠٧.

لابد له من متعلق .

– جاء خبر (أنَّ) فعلاً مضارعاً مثبتاً في موضعين "فلو أني أعلم.." ، "لو أنَّ أحدهم يقول حين يأتي أهله" ، وورد في موضع واحد مضارعاً مجزوماً بـ(لم) "لو أنَّها لم تكن ربيبي" ، والمضارع المجزوم في معنى الماضي .

– ورد خبر (أنَّ) في بقية الموضع فعلاً ماضياً، وهذا يعزز ما ذكره الرضي من أنَّ الفعل إذا وقع في خبر (أنَّ) فالأكثر كونه ماضياً .

٧ – كلاماً لابد له من جواب مذكور أو محذوف :

يقع جواب (لو) فعلاً ماضياً مثبتاً، أو منفياً بـ(ما)، أو مضارعاً مجزوماً بـ(لم)، وقد يحذف^(١)، وفيما يلي تفصيل ذلك :

أ: الأكثر في جواب (لو) إذا كان ماضياً مثبتاً اقترانه باللام؛ للدلالة على أنَّ ما دخلت عليه هو اللازم لما دخلت عليه (لو)^(٢) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عِلْمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَا سَمْعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾^(٣)، ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا هُنَّا حُطَامًا﴾^(٤).

وقد تمحذف؛ لأنَّه قد عُرف موضعها، وكثير استعمالها^(٥)، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾^(٦)، ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلٍ وَإِيَّاهُ﴾^(٧)، ﴿أَنَّ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ﴾^(٨) .

(١) انظر: معاني الحروف ٤٠١؛ شرح الكافية الشافعية /٣٣٩-١٦٤٠؛ شرح الكافية للرضي ٤ /٤٤٥؛ رصف المباني ٣٥٩؛ جواهر الأدب ٣٣١-٣٣٠؛ ارتشف الضرب ٤ /١٩٠٣-١٩٠١؛ الجنى الداني ٢٨٣؛ مغني الليبيب ٣٥٨؛ همع الهوامع ٤ /٣٤٨؛ شرح الأشموني ٤ /٤٣ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٢ /١١٤٥ .

(٣) سورة الأنفال: ٢٣ .

(٤) سورة الواقعة: ٦٥ .

(٥) انظر: اللامات ١٣٧-١٣٦ .

(٦) سورة الواقعة: ٧٠ .

(٧) سورة الأعراف: ١٥٥ .

(٨) سورة الأعراف: ١٠٠ .

وتسمى هذه اللام (لام التسويف)؛ لأنّها تدل على تأخير وقوع الجواب وترخيه عن الشرط، وحذفها يدل على تعجيل وقوع الجواب عقب الشرط دون مهلة^(١).

ب : الأكثـر في جواب (لو) إذا كان فعلاً ماضياً منفيـاً بـ(ما) التجرـد من اللام، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَوْ شاءَ اللَّهُ مَا افْتَلُوا﴾^(٢) ، ﴿وَلَوْ شاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾^(٣) ، ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾^(٤) . وقد تلحـقـها اللام بقلـةـ، والخلـوـ منها أجـودـ، وبذلك نـزلـ القرآنـ الـكـرـيمـ^(٥) . ومـا وـردـ عـلـىـ إـثـبـاتـ اللـامـ قولـ قـيسـ بنـ المـلوحـ :

كـذـبـتـ وـبـيـتـ اللـهـ لـوـ كـنـتـ صـادـقاـ
لـمـ سـبـقـتـنـيـ بـالـبـكـاءـ الـحـمـائـمـ^(٦)

وقـولـ الشـاعـرـ :

ولـوـ نـعـطـىـ الـخـيـارـ لـمـ اـفـتـرـقـناـ
وـلـكـنـ لـاـخـيـارـ مـعـ الـلـيـالـيـ^(٧)

فـدـخـلـتـ الـلـامـ عـلـىـ (ـمـ)ـ النـافـيـةـ،ـ وـلـاـ تـدـخـلـ الـلـامـ عـلـىـ نـافـ غـيرـهاـ.

ج : أن يكون مضارعاً منفيـاً بـ(لم)، نحو: لو ضربـتـنـيـ لـمـ أـضـرـبـكـ،ـ وـمـنـهـ: "ـلوـ لـمـ يـخـفـ اللـهـ لـمـ يـعـصـهـ"^(٨).

(١) انظر: التصريح / ٤١٩ - ٤٢٠ .

(٢) سورة البقرة: ٢٥٣ .

(٣) سورة الأنعام: ١٠٧ .

(٤) سورة الأحقاف: ١١ .

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية / ٣٠ ، ١٦٤٠ ، شرح الألفية لابن الناظم ٧١٤ . وقد أورد الشيخ عضيمة قرابة ثلاثة موضعـاً تجرـدـ الجوابـ فيهاـ منـ اللـامـ . انـظـرـ درـاسـاتـ لـأـسـلـوبـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ ١ / ٢ - ٦٤٨ / ٦٥٠ .

(٦) الديوان ٥٩؛ شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٨٩؛ وينسب لنصيـبـ . الـديـوانـ ١٢٤؛ الجنـيـ الدـانـيـ ٢٨٤؛ توضـيـحـ المـقـاصـدـ ٤ / ٢٨٢ .

(٧) أوضح المسالك / ٤٢٣؛ مغني اللبيب ٣٥٨؛ التصريح / ٤٢٠؛ الفرائد الجديدة ٦١٩؛ شرح الأشموني ٤ / ٤٤٣؛ همع الھوامع ٤ / ٣٤٩ .

(٨) سبق تحرـيـجهـ .

وقول زهير:

فَلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ
وَلَكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخْلِدٍ^(١)
هَذِهِ هِيَ أَحْوَالُ الْجَوَابِ، فَلَا يَكُونُ الْجَوَابُ جَمْلَةً اسْمَيَّةً؛ "لَأَنَّ الْاسْمَيَّةَ صَرِيقَةٌ
فِي ثَبَوتِ مَضْمُونِهَا وَاسْتِقْرَارِهِ، وَمَضْمُونُ جَوَابٍ (لَوْ) مِنْتَفِعٌ"^(٢)، وَإِنْ وَرَدَ
مَا ظَاهِرُهُ خَلَافٌ ذَلِكَ فَهُوَ مَؤْوِلٌ^(٣)، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقُوا
لَمْشُوَّبَةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٤)، فَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ، وَاللَّامُ جَوَابٌ قَسْمٌ مَحْذُوفٌ، أَغْنَى
عَنْ جَوَابٍ (لَوْ)^(٥)، وَذَهَبَ الزَّجَاجُ إِلَى أَنَّ (لَمْشُوَّبَةً) فِي مَوْضِعِ الْجَوَابِ، كَأَنَّهُ قَالَ:
لَا تَشْبِهُوا^(٦)، وَوَافَقَهُ الْأَنْبَارِيُّ، وَالْعَكْبَرِيُّ، وَالْزَّمْخَشْرِيُّ، فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْاسْمَيَّةَ
جَوَابٌ (لَوْ)^(٧). وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّانَ - تَعْلِيقًا عَلَى رَأْيِ الْزَّمْخَشْرِيِّ -:
"وَمُخْتَارٌ غَيْرُ مُخْتَارٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَقَوْعُ الْجَمْلَةِ الْابْتَدَائِيَّةِ
جَوَابًا لَلَّوْ، إِنَّمَا جَاءَ هَذَا الْمُخْتَلِفُ فِي تَخْرِيجِهِ، وَلَا تَثْبِتُ الْقَوَاعِدُ الْكُلِّيَّةُ
بِالْمُحْتَمَلِ"^(٨).

د- يجوز حذف جواب (لَوْ)^(٩) لدلالة المعنى عليه، قال المبرد: "ولا يجوز

(١) سبق تخربيجه.

(٢) شرح الكافية للمرتضى ٤ / ٤٥٤.

(٣) انظر: شرح الكافية للمرتضى ٤ / ٤٥٥؛ الجنى الداني ٤ / ٢٨٤؛ أوضح المسالك ٤ / ٢٣٢؛ مغني الليبيب ٣٥٩؛ التصريح ٤ / ٤٢١.

(٤) سورة البقرة: ١٠٣.

(٥) شرح الكافية للمرتضى ٤ / ٤٥٤-٤٥٥؛ ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٢؛ الجنى الداني ٤ / ٢٨٤؛ مغني الليبيب ٣٥٩؛ شرح الأشموني ٤ / ٤٣؛ التصريح ٤ / ٤٢١؛ همع الهوامع ٤ / ٣٥٠.

(٦) معاني القرآن ١ / ١٨٧.

(٧) انظر: البيان ١ / ١١٦؛ التبيان ١ / ١٠١؛ الكشاف ١ / ٣٠٢.

(٨) البحر الحيط ١ / ٣٣٥.

(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٤١؛ شرح الألفية لابن الناظم ٤ / ٧١؛ شرح ألفية ابن معطى ٢ / ١١٤٥؛ رصف المباني ٣٥٩؛ جواهر الأدب ٩٧، ٣٣١؛ ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٣؛ همع الهوامع ٤ / ٣٥؛ أمالی المرتضى ٢ / ٣٠٩.

الحذف حتى يكون المذوف معلوماً بما يدل عليه من متقدّم خبر، أو مشاهدة حال^(١)، ومن ذلك: قوله -إذا كنت مخبراً بأمر عظيم شاهدته- : لو رأيت الجيش خارجاً قد جمع الطمّ والرمّ، على تقدير: لرأيت شيئاً عظيماً^(٢)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقْفُوا عَلَى النَّارِ﴾^(٣)، والتقدير مثل سابقه، وقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرَّاً نَسِيَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾^(٤) أي: لكان هذا القرآن.

ومثل ذلك قول امرئ القيس:

أَجِدْكَ لَوْ شَيْءٌ أَتَانَا رَسُولُهُ سواكَ، وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعاً^(٥)
أي: لو أتانا رسول شيء سواك لما أتينا^(٦). وقول عدي بن حاتم: لو ذات سوار لطمتنني، والتقدير: لانتصفت، أو لكان أهون علىي. وحذف جواب (لو) كثير في الكلام^(٧).

وإذا استعملت (لو) بمعنى (إن) فالغلب أن يكون الجواب ممحذوفاً، لدلالة الكلام عليه، نحو: أنا أكرمك لو قمت، على تقدير: لو قمت أكرمك^(٨).

أحكام متفرقة متعلقة بالجواب:

- تجيء (إذن) قبل الجواب، نحو: لو زرتني إذن لا كرمتك، ومنه قوله سبحانه:

(١) المقتصب / ٢ / ٨١.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري / ٢ / ١١٩-١٢٠.

(٣) سورة الأنعام: ٢٧، وانظر: التبيان / ١ / ٤٨٩؛ الدر المصنون / ٤ / ٥٨٢.

(٤) سورة الرعد: ٣١ وانظر: أمالي ابن الشجري / ٢ / ٧٥٨؛ التبيان / ٢ / ١٢٠؛ الدر المصنون / ٧ / ٥٠.

(٥) الديوان / ٢٤٢؛ معاني الحروف / ١٠١؛ التخمير / ٤١٥١؛ شرح المفصل / ٩٧؛ الكافي في الإفصاح / ٣ / ٩٢٥.

(٦) انظر: معاني الحروف / ١٠١.

(٧) انظر: المقتصب / ٢ / ٨١؛ أمالي ابن الشجري / ٢ / ١١٩؛ شرح المفصل / ٩٧؛ المساعد / ٣ / ١٩٧.

وللاستزادة من الشواهد على حذف الجواب، انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم / ١ / ٢ / ٦٥٥-٦٥٩.

(٨) انظر: رصف المباني / ٣٦٠؛ تذكرة النحوة / ٣٩.

﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ اللَّهُ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَا يَتَغَوَّلُ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾^(١). وقد تدخل بين اللام والفعل، نحو: لو زرتني لإذن أكرمتك^(٢). ومجيئها مع الجواب يفيده تقوية وتوكيده^(٣).

– أجاز ابن مالك أن يكون جواب (لو) بالفاء ، واستدلّ بقول الشاعر:

لو كان قُتُلُّ ياسَلَامُ فَرَاحَةُ ولكن فررتُ مخافَةً أَنْ أُوسِرَا^(٤)
على تقدير: فهو راحة، وجوز ابنه كون (راحة) معطوف على (قتل)،
والجواب محدود^(٥).

– جاء جواباً لـ(لو) فعل التعجب بصيغة (أَفْعِل) مقروناً باللام، قال عبيد الله ابن الحرّ:

فلو متُّ في يوم ولم آتِ عَجَزَةً يضعنُّني فيها امرؤٌ غَيْرُ عَاقِلٍ
لَا كَرِيمٌ بِهَا مِنْ مِيتَةٍ إِنْ لَقِيَتُهَا أَطْاعَنُّ فِيهَا كُلَّ خِرْقٍ مُنَازِلٍ^(٦)
وقد وصف بالندرة^(٧)، وأنَّه " من غريب ماوقع جواباً لـ(لو)"^(٨).

– جاء جواباً لـ(لو) (رُبَّ) مقروناً باللام، قال الشاعر:
ولو عَلِمَ الأَقْوَامُ كَيْفَ خَلَفْتُمْ لَرُبَّ مُفَدَّ في الْقُبُورِ وَحَامِدٍ^(٩)

(١) الإسراء: ٤٢ . وردت في القرآن في ثلاثة مواضع ١ / ١ ، ٥٧ ، وهذا أحدها.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٢ ؛ جواهر الأدب ٤ / ٣٣١ ؛ همع الهوامع ٤ / ٣٤٩ .

(٣) انظر: النحو الواقي ٤ / ٤٩٨ ، ٣١٥ .

(٤) البيت في: شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١٠٠ ؛ ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٢ ؛ المساعد ٣ / ١٩٦-١٩٧ .
مغني اللبيب ٤ / ٣٥٩ ؛ همع الهوامع ٤ / ٣٤٩ .

(٥) انظر: شرح التسهيل ٤ / ١٠١ ؛ ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٢ .

(٦) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٣ ؛ همع الهوامع ٤ / ٣٤٩ ؛ الدرر اللوامع ٥ / ١٠٢ .

(٧) انظر: همع الهوامع ٤ / ٣٤٩ .

(٨) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٣ .

(٩) البيت في: ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٣ ؛

– ورد جواب (لو) الماضي مقوروناً بـ(قد)، قال ابن هشام: " وهو غريب"^(١)، ووصف أيضاً بالندرة^(٢)، ومنه قول جرير:

لو شئت قد نقعَ الفؤاد بشريبةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجُدُنَّ عَلِيَّاً^(٣)
قال أبو حيّان: " لا أحفظ من كلامهم: لو جئتني لقد أحسنت إليك؛ وليس
بعيد أن يسمع ذلك فيها".^(٤)

الدراسة التطبيقية:

أ. الجواب ماض مثبت مقترن باللام:

لوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلُ قَبْلُهُ، لَقُلْتُ رَجُلٌ يَأْتِسِي بِقَوْلٍ .. (ح ٧٦)، ١ / ٩

فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ لِتَجْسِمَتْ لِقَاءَهُ (ح ٧٧)، ١ / ٩

وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمِهِ (ح ٧٨)، ١ / ٩

لوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ نَرَكْتُ، لَا تَخَذُنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا (ح ٤٥)، ١ / ١٨

لوْ وَضَعْتُمُ الصَّمْصَامَةَ عَلَى هَذِهِ .. ثُمَّ ظَنَنْتُ أَنِّي أُفْنِدُ كَلِمَةً سَمِعْتُهَا مِنْ

النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ تُجِيزُوا عَلَيَّ لِأَنْفَذُهَا (ح -)، ١ / ٢٣

لوْ رُخْضَ لَهُمْ فِي هَذَا لَا وَشَكُوا إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَمَمُّوا الصَّعِيدَ ..

(ح ٣٤٧)، ١ / ٧٧

لوْ وَارَتْ جَسَدَهَا فِي شَوْبٍ لِأَجْزَتُهُ (ح -)، ١ / ٨٤

إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ لِبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ

(ح ٤٠١)، ١ / ٨٩

وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لَا تَخَذُتُ أَبَا بَكْرٍ (ح ٤٦٦)، ١ / ١٠٠

(١) مغني الليبيب ٣٥٨.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤ / ٣٤٩.

(٣) الديوان ٤٥٣؛ مغني الليبيب ٣٥٨؛ همع الهوامع ٤ / ٣٤٩.

(٤) تذكرة النحوة ٤٠.

لوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلْدِ لَا وَجَعْتُكُمَا (ح ٤٧٠)، ١٠١ / ١
لوْ يَعْلَمُ الْمَارُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقْفَ أَرْبَعِينَ (ح ٥١٠)، ١٠٨ / ١
وَلَوِ اسْتَرَدَتُهُ لِرَادَنِي (ح ٥٢٧)، ١١٢ / ١
وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ، لَا تَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوْا (ح ٦١٥)، ١٢٦ / ١
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ، أَنَّهُ يَجِدُ عَرْقًا سَمِينًا (ح ٦٤٤)، ١٣١ / ١
وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهَجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ (ح ٦١٥)، ١٢٦ / ١
لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفَّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهِمُوا عَلَيْهِ
لَاسْتَهِمُوا (ح ٦١٥)، ١٢٦ / ١
وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَا تَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوْا (ح ٦٥٧)، ١٣٢ / ١
وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الصَّفَّ الْمُقْدَمِ لَاسْتَهِمُوا (ح ٧٢١)، ١٤٥ / ١
حَتَّى لَوْ اجْتَرَأْتُ عَلَيْهَا، لَجِئْتُكُمْ بِقَطَافِ مِنْ قِطَافِهَا (ح ٧٤٥)، ١٤٩ / ١
وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَا كَلْتُ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا (ح ٧٤٨)، ١٥٠ / ١
لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءَ لِنَعْهُنَّ (ح ٨٦٩)، ١٧٣ / ١
وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لِضَحْكِتُمْ قَلِيلًا، وَلَبَكِيَتُمْ كَثِيرًا (ح ١٠٤٤)، ٣٤ / ٢
وَلَوْ سَمِعَ الْإِنْسَانُ لِصَعِقَ (ح ١٣١٦)، ٨٦ / ٢
فَلَوْ كُنْتُ ثَمْ لَا رَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ (ح ١٣٣٩)، ٩٠ / ٢
لَوْ أَعْلَمُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ يُغْفِرُ لَهُ لَزِدْتُ عَلَيْهَا (ح ١٣٦٦)، ٩٧ / ٢
وَاللَّهِ لَوْ مَنَعْنَيَ عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدِّنَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَاتَلَتُهُمْ (ح ١٤٠٠)، ١٠٥ / ٢
وَلَوْ أَمْرُوا عَلَيْهِ حَبَشِيًّا لِسَمِعْتُ وَأَطَعْتُ (ح ١٤٠٦)، ١٠٧ / ٢
لَوْ جَعْتَ بِهَا بِالْأَمْسِ لِقَبِلَتُهَا (ح ١٤١١)، ١٠٨ / ٢
لَوْ أَنْ مُسَدَّدًا أَتَيْتُهُ فِي بَيْتِهِ، فَحَدَّثَتُهُ لَأَسْتَحْقَ ذَلِكَ (ح ١٥٧٦)، ١٤٥ / ٢

لو تَأْخَرَ لِزِدْتُكُمْ (ح ١٩٦٥)، ٣٧ / ٣

لو تَرَكَتْ زَمْرَمْ - أَوْ قَالَ: لو لَمْ تَعْرِفْ مِنَ الْمَاءِ - لَكَانَتْ عَيْنَا مَعِينَا (ح ٢٣٦٨)،

١١٢ / ٣

لو دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ .. لَأَجْبَتُ، وَلَوْ أَهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٍ .. لَقَبِلْتُ (ح ٢٥٦٨)، ٣ / ٣، ١٥٣

مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ (ح ٢٧٠٣)، ٣ / ٣، ١٨٦

وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٌ بِيَدِهِ، لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، جَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

(ح ٢٨١٩)، ٤ / ٤

لو كَانَ لِي عَدْدٌ هَذِهِ الْعِضَاهِ نَعَمًا لِقَسْمَتِهِ بَيْنَكُمْ (ح ٢٨٢١)، ٤ / ٤، ٢٢

وَاللَّهِ لَوْ أَسْتَطِعُ الْجِهَادَ لِجَاهَدْتُ (ح ٤٥٩٢)، ٤ / ٤

وَلَوْ أَرْجُو أَنْ أَخْلُصَ إِلَيْهِ، لَتَجَشَّمْتُ لِقَيْهِ (ح ٢٩٤١)، ٤ / ٤، ٤٥

لو كَانَ الْمُطْعُمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيَاً، ثُمَّ كَلَمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتَنِي، لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ

(ح ٣١٣٩)، ٤ / ٤

لو قَدْ جَاءَنَا مَالُ الْبَحْرَيْنِ لَأَعْطِيْتُكَ (ح ٣١٦٤)، ٤ / ٤، ٩٨

وَلَوْ أَسْتَطِعُ أَنْ أَرْدَأَ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ لِرَدَدْتُهُ (ح ٣١٨١)، ٤ / ٤

وَلَوْ نَرَى قِتَالًا لِقَاتَلَنَا (ح ٣١٨٢)، ٤ / ٤، ١٠٣

وَلَوْ لِبِسْتُ فِي السِّجْنِ طُولَ مَا لَبِثَ يُوسُفُ، لَأَجْبَتُ الدَّاعِيَ (ح ٣٣٧٢)، ٤ / ٤، ١٤٧

لو قَالَهَا جَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ (ح ٣٤٢٤)، ٤ / ٤

حَتَّى لو سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٌ لِسَلَكْتُمُوهُ (ح ٣٤٥٦)، ٤ / ٤

وَأَيْمُ اللَّهِ لو أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعَتْ يَدَهَا (ح ٣٤٧٥)، ٤ / ٤

يُحَدِّثُ حَدِيثًا لو عَدَهُ العَادُ لِأَحْصَاهُ (ح ٣٥٦٧)، ٤ / ٤

وَلَوْ أَدْرَكْتُهُ لِرَدَدْتُ عَلَيْهِ (ح ٣٥٦٨)، ٤ / ٤

لو كُنَّا مِائَةً أَلْفِ لِكْفَانَا (ح ٣٥٧٦)، ٤ / ٤

كَانَ لَوْ اشْتَرَى التُّرَابَ لِرَبِحٍ فِيهِ (ح ٣٦٤٢)، ٤ / ٢٠٧
لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ نَظَرَ تَحْتَ قَدَمَيْهِ لَا بَصَرَنَا (ح ٣٦٥٣)، ٥ / ٤
وَاللَّهُ لَوْ أَنَّ لِي طَلَاعَ الْأَرْضِ ذَهَبًا لِأَفْتَدَيْتُ بِهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ (ح ٣٦٩٢)، ٥ / ١٢
لَوْ رَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا حَبَّهُ (ح ٣٧٣٤)، ٥ / ٢٤
لَوْ سَلَكْتَ الْأَنْصَارَ وَادِيًّا أَوْ شَعْبًا لَسَلَكْتُ وَادِيَ الْأَنْصَارَ أَوْ شَعْبَهُمْ (ح ٣٧٧٨)، ٥ / ٣٠
وَلَوْ أَنَّ أَحُدًا انْقَضَ لِمَا صَنَعْتُمْ بِعُثْمَانَ، لَكَانَ مَحْقُوقًا أَنْ يَنْقَضَ
(ح ٣٨٦٧)، ٥ / ٤٩
لَوْ آمَنَ بِي عَشْرَةٌ مِنَ الْيَهُودِ، لَآمَنَ بِي الْيَهُودُ (ح ٣٩٤١)، ٥ / ٧٠
وَلَوْ تَرَكَهَا لِقَبْلِتُهَا (ح ٤٠٠٥)، ٥ / ٨٣
إِنَّ الْكَرِيمَ لَوْ دُعِيَ إِلَى طَعْنَةٍ بِلِيلٍ لِأَجَابَ (ح ٤٠٣٧)، ٥ / ٩٠
إِنَّ هُؤُلَاءِ قُتِلُوا، فَلَوْ كَانُوا أَحْيَاءً لَأَجَابُوا (ح ٤٠٤٣)، ٥ / ٩٤
فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ أَحَدٌ أَعَزَّ بَطْنَ مَكَّةَ مِنْ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ لِبَعْثَهُ مَكَّانَهُ (ح ٤٠٦٦)، ٥ / ٩٨
وَلَوْ كُنْتُ أَبْصِرُ الْيَوْمَ لَا رَيْتُكُمْ مَكَانَ الشَّجَرَةِ (ح ٤١٥٤)، ٥ / ١٢٣
لَوْ نَزَلتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا لَا تَخْذُنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا (ح ٤٤٠٧)، ٥ / ١٧٧
وَاللَّهُ لَوْ جَلَسْتُ عِنْدَ غَيْرِكَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، لَرَأَيْتُ أَنْ سَأَخْرُجُ مِنْ سَخْطِهِ
بِعُذْرٍ... وَلَكِنِّي وَاللَّهِ... (ح ٤٤١٨)، ٦ / ٣
لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَذَهَبَ دِمَاءُ قَوْمٍ وَأَمْوَالُهُمْ (ح ٤٥٥٢)، ٦ / ٣٥
إِنَّكُمْ تَقْرَئُونَ آيَةً لَوْ نَزَلتْ فِينَا لَا تَخْذُنَا هَا عِيدًا (ح ٤٦٠٦)، ٦ / ٥٠
لَوْ شَرِبَ الْمَاءَ الْبَارِدَ مَا وَجَدَ بَرَدُهُ (ح ٤٦٥٨)، ٦ / ٦٥
لَوْ أَعْلَمُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ يُغْفَرُ لِهِ لِزِدْتُ عَلَيْهَا (ح ٤٦٧١)، ٦ / ٦٨
وَلَوْ قَالَ : بَرِيءٌ لَقِيلٌ فِي الْأَثْنَيْنِ : بَرِيَانٍ (ح —)، ٦ / ١٢٠
وَاللَّهُ لَوْ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ رُفِعَ حَيْثُ رَدَهُ أَوْأَئِلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَهَلَكُوا (ح ٤٨١٩)، ٦ / ١٣٠

لو شُئْتُ أَنْ أَحْكِيَ لِكُمْ قِرَاءَةَ النَّبِيِّ ﷺ لِفَعَلْتُ (ح—)، ١٣٥ / ٦
 لو كَانَ الإِيمَانُ عِنْدَ الشُّرِّيَا، لَنَالَهُ رِجَالٌ—أَوْ رَجُلٌ—مِنْ هُؤُلَاءِ (ح ٤٨٩٧)، ٦ / ١٥١
 لو فَعَلَهُ لَأَخْدَتُهُ الْمَلَائِكَةُ (ح—)، ٦ / ١٧٤
 ولو نَزَلَ أَوْلَ شَيْءٍ: لَا تَشْرِبُوا الْخَمْرَ، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الْخَمْرَ أَبَدًا (ح ٤٩٩٣)، ٦ / ١٨٥
 وكُلُّ نَزَلٍ: لَا تَرْتُنُوا، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الزَّنَّا أَبَدًا (ح ٤٩٩٣)، ٦ / ١٨٥
 وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ، تُبَلِّغُهُ الْإِبْلُ لِرَكْبَتِهِ (ح ٥٠٠٢)، ٦ / ١٨٧
 وكُلُّ قَرَأَتْ لَأَصْبَحَتْ يَنْظُرُ النَّاسُ إِلَيْهَا، لَا تَتَوَارَى مِنْهُمْ (ح ٥٠١٨)، ٦ / ١٩٠
 وَلَوْ أَجَازَ لِهِ التَّبَتُّلُ لِأَخْتَصِّيَنَا (ح ٥٠٧٤)، ٧ / ٤
 وكُلُّ شُئْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أَنْسًا رَفَعَهُ إِلَيَّ النَّبِيِّ ﷺ (ح ٥٢١٤)، ٧ / ٣٤
 لو رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لِضَرِبَتِهِ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصْفَحٍ (ح—)، ٧ / ٣٥
 لو رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لِرَجَمَتْ هَذِهِ (ح ٥٣١٦)، ٧ / ٥٦
 لو أَنَّ أَهْلِي أَكَلُوا الصَّفَادِعَ لَأَطْعَمْتُهُمْ (ح—)، ٧ / ٨٩
 ولو كَانَ ذَاكَ، لَظَلَلْتَ آخَرَ يَوْمِكَ مُعَرِّسًا بَعْضًا أَزْوَاجِكَ. (ح ٥٦٦٦)، ٩ / ٨٠
 لو عَلِمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ، لَطَعَنْتُ بِهَا فِي عَيْنِكَ (ح ٥٩٢٤)، ٧ / ١٦٤
 إِنِّي لَا عِلْمُ كَلِمَةً، لَوْ قَالَهَا لِذَهَبٍ عَنْهُ الَّذِي يَجِدُ (ح ٦٠٤٨)، ٨ / ١٥
 لو كُنْتَ قُلْتَهَا لِكَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ كَذَا وَكَذَا (ح ٦١٢٢)، ٨ / ٢٩
 فَتَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَلِمَةٍ، لَوْ تَكَلَّمَ بِهَا بَعْضُكُمْ لِعِبْتُمُوهَا عَلَيْهِ
 (ح ٦١٤٩)، ٨ / ٢٥
 لو كَانَ لَابْنِ آدَمَ وَادِيَانَ مِنْ مَالٍ لَا بُتَّغَى ثَالِثًا (ح ٦٤٣٦)، ٨ / ٩٢
 لو كَانَ لِي مِثْلُ أُحْدٍ ذَهَبًا، لَسَرَنِي أَنْ لَا تَمْرُ عَلَيَّ ثَلَاثٌ لِيَالٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ،
 إِلَّا شَيْئًا أَرْصَدْهُ لِدِينِ (ح ٦٤٤٥)، ٨ / ٩٥
 وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ اطَّلَعَتْ إِلَى الْأَرْضِ لَأَضَاءَتْ مَا بَيْنَهُمَا
 (ح ٦٥٦٨)، ٨ / ١١٧

لو عَلِمْتُ أَنَّكُمَا تَعْمَدُ تُمَا لَقَطَعْتُكُمَا (ح—)، ٨ / ٩
لو اشْتَرَكَ فِيهَا أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتْلَتُهُمْ (ح ٦٨٩٦)، ٨ / ٩
لو كَانَ فِيكَ خَيْرٌ لَرَأَيْتَ مِثْلَ مَا يَرَى هُؤُلَاءِ (ح ٧٠٢٨)، ٤٠ / ٩
لو شِئْتَ أَنْ أَقُولُ : بَنِي فُلَانٍ، وَبَنِي فُلَانٍ لَفَعَلْتُ . (ح ٧٠٩٨)، ٤٧ / ٩
مَا مِنْ أَصْحَابِكَ أَحَدٌ إِلَّا لَوْ شِئْتُ لَقْلَتُ فِيهِ غَيْرَكَ . (ح ٧١٠٥)، ٥٦ / ٩
لو كُنْتَ فِي شِدْقِ الْأَسَدِ لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ فِيهِ، وَلَكِنَّ هَذَا أَمْرٌ لَمْ أَرِهُ
(ح ٧١١٠)، ٥٧ / ٩
لو أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا لَفَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ (ح ٧٢٣٢)، ٨٤ / ٩
لو مُدَّبِّي الشَّهْرِ لَوَاصَلْتُ وِصَالًا يَدِعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمِّقُهُمْ (ح ٧٢٤١)، ٨٥ / ٩
لو أَنَّ عَلَيْنَا نَزَلتْ هَذِهِ الْآيَةُ... لَا تَخْدُنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا (ح ٧٢٦٨)، ٩١ / ٩
لو مَاتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَبَيَعْنَا فُلَانًا (ح ٧٣٢٣)، ١٠٣ / ٩
لو كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَاتِمًا شَيْئًا لَكَتَمَ هَذِهِ (ح ٧٤٢٠)، ١٢٤ / ٩
لو كَانَ سُلَيْمَانُ اسْتَشْتَى لَحْمَلَتْ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ (ح ٧٤٦٩)، ١٣٨ / ٩
ب. الجواب ماضٌ مثبتٌ مجردٌ من اللام:
فلو كَانَ مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ، قُلْتُ : رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ آبَائِهِ (ح ٧)، ٩ / ١
لو أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ : مَا رَأَيْتَ مِنْكَ خَيْرًا
قط (ح ٢٩)، ١٥ / ١
وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَشَّثْتُهُ قُطَعَ هَذَا الْبُلْعُومُ (ح ١٢٠)، ٣٥ / ١
لو رَخَضْتُ لَهُمْ فِي هَذَا كَانَ إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمُ الْبَرَدَ قَالَ .. (ح ٣٤٥)، ٧٧ / ١٠
لو مُتَّ مُتَّ عَلَى غَيْرِ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ (ح ٣٨٩)، ٨٧ / ١
وَلَوْ كَانَ مُسْتَقِيمًا كَانَ ضَرِيحًا (ح—)، ٩٢ / ٢
لو تَرَكْتُهُ بَيْنَ (ح ١٣٥٥)، ٩٣ / ٢

ولو سمعه صعقاً (ح ١٣١٤)، ٨٥ / ٢

فلو استكملت أتيت منزلك (ح ١٣٨٦)، ١٠٠ / ٢

لو تكلمت تصدقت (ح ١٣٨٨)، ١٠٢ / ٢

إن هذه لو كانت كما أولتها عليه، كانت: لا جناح عليه أن لا يتطرق بهما

(ح ١٦٤٣)، ١٥٨ / ٢

لو أن أمير المؤمنين أقض الآن أصاب السنة (ح ١٦٨٣)، ١٦٦ / ٢

لو أن رجلاً ابْتَاعَ ثَمَراً قَبْلَ أَنْ يَبْدُوا صَلَاحَهُ، ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ، كَانَ مَا أَصَابَهُ

على ربه (ح ٢١٩٩)، ٧٧ / ٣

أما إنك لو أعطيتها أحوالك كان أعظم لأجرك (ح ٣٥٩٢)، ١٥٨ / ٣

لو جاء مال البحرين أعطيتك هكذا - ثلاثة (ح ٢٥٩٨)، ١٦٠ / ٣

اما إن له منحها إياها كان خيراً له من أن يأخذ عليها أجراً (ح ٢٦٣٤)، ١٦٦ / ٣

لو كان فلان حياً - لعمها من الرضاعة - دخل على؟ (ح ٢٦٤٦)، ١٧٠ / ٣

لو كان أحد منكم قال هذا القول قبله، قلت رجل يأتكم بقول قد قيل قبله

(ح ٢٩٤١)، ٤٥ / ٤

لو كان علي رضي الله عنه، ذاكراً عثمان رضي الله عنه، ذكره يوم جاءه ناس

(ح ٣١١١)، ٨٣ / ٤

لو قال: أُعُوذ بالله من الشيطان، ذهب عنه ما يجد (ح ٣٢٨٢)، ١٢٤ / ٤

ولم يكن لهم يومئذ حب، ولو كان لهم دعا لهم فيه (ح ٣٣٦٤)، ١٤٢ / ٤

لو تركته كان الماء ظاهراً (ح ٣٣٦٥)، ١٤٤ / ٤

اما إنك لو أخذت الخمر غوت أمتك (ح ٣٣٩٤)، ١٥٢ / ٤

لو أن بعضهم طلططاً بصره رأنا (ح ٣٩٢٢)، ٦٥ / ٥

لو شغتم قلتم: جئتنا كذلك (ح ٤٣٣٠)، ١٥٧ / ٥

أَمَا إِنَّكَ لَوْ شِئْتَ أَمْرَتُ بَعْضَهُمْ يَقْرَأُ عَلَيْكَ؟ (ح ٤٣٩١)، ٥ / ١٧٤
لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيْنَةٍ، رَجَمْتُ هَذِهِ (ح ٥٣١٠)، ٧ / ٥٥
لَوْ شِئْتَ شَرَطْتِيهِ لَهُمْ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ (ح ٥٤٣٠)، ٧ / ٧٧
لَوْ أَخَذْتَ هَذَا فَلِبِسْتُهُ كَانَتْ حُلَّةً، وَأَعْطَيْتُهُ ثُوبًا آخَرَ (ح ٦٠٥٠)، ٨ / ١٦
لَوْ كُنْتَ قُلْتَهَا كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ كَذَا وَكَذَا (ح ٦١٤٤)، ٨ / ٢٤
وَلَوْ قُضِيَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا عَاشَ ابْنَهُ، وَلَكِنْ لَا نَبِيًّا بَعْدَهُ
(ح ٦١٩٤)، ٨ / ٤٣
يَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْكَ كَانُوا أَشَدَّ لَكَ عِبَادَةً (ح ٦٤٠٨)، ٨ / ٨٦
لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ عَلَيْهَا حِرْصًا (ح ٦٤٠٨)، ٨ / ٨٦
لَوْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ مِنْهَا فَرَارًا، وَأَشَدَّ لَهَا مَخَافَةً (ح ٦٤٠٨)، ٨ / ٨٦
لَوْ أَنَّ ابْنَ آدَمَ أُعْطِيَ وَادِيًّا مَلْعَنًا مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ ثَانِيًّا، وَلَوْ أُعْطِيَ ثَانِيًّا أَحَبَّ
إِلَيْهِ ثَالِثًا (ح ٦٤٣٨)، ٨ / ٩٣
إِلَى صَاحِبِ الْخَمْرِ، فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدِيْتُهُ (ح ٦٧٧٨)، ٨ / ١٥٨
وَلَوْ انْقَضَ أَحَدٌ مِمَّا فَعَلْتُمْ بِعُثْمَانَ، كَانَ مَحْقُوقًا أَنْ يَنْقَضَ (ح ٦٩٤٢)، ٩ / ٢٠
لَوْ أَتَوْا الْأَمْرَ عِيَانًا كَانَ أَهْوَنَ عَلَيَّ (ح -)، ٩ / ٢٤
فَلَوْ افْتَنَلَ رَجُلًا دَخَلَ فِي مَعْنَى الْآيَةِ (ح -)، ٩ / ٨٦
حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعُتُمُوهُمْ (ح ٧٣٢٠)، ٩ / ١٠٣
لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ عَمِلْتُ فِيهِ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ (ح ٧٥٢٨)، ٩ / ١٥٤
وَلَوْ تَرَكَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَتُهَا (ح ٥١٢٢)، ٧ / ١٣
وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ رَفَعْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ (ح ٥٢١٤)، ٧ / ٣٤

ج. الجواب ماض منفي بـ(ما) :

لوْ كَانَ نَجِسًا مَا مَسَّتْهُ (ح—)، ٢ / ٧٣

لُوِ استَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ (ح ١٦٥١)، ٢ / ١٥٩

لُوْ رَأَيْتُ الظَّبَابَ بِالْمَدِينَةِ تَرْتَعُ مَا ذَعَرَتْهَا (ح ١٨٧٣)، ٣ / ٢١

وَلُوْ كَانَ حَرَامًا مَا أُكِلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (ح ٢٥٧٥)، ٣ / ١٥٥

لُوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا صَدَدَنَاكَ عَنِ الْبَيْتِ.. (ح ٢٧٣١)، ٣ / ١٩٣

لُوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْوَحْدَةِ مَا أَعْلَمُ مَاسَارَ رَاكِبِ بَلِيلٍ وَحْدَه (ح ٢٩٩٨)، ٤ / ٥٨

لُوْ سَأَلْتَنِي هَذِهِ الْقَطْعَةَ مَا أَعْطَيْتُكَهَا (ح ٣٦٢٠)، ٤ / ٢٠٣

فَلُوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أَحَدٍ، ذَهَبَا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدَهُمْ، وَلَا نَصِيفَهُ (ح ٣٦٧٣)، ٥ / ٨

فَلُوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا مَنَعْنَاكَ، لَكِنْ أَنْتَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

(ح ٢٦٩٩)، ٣ / ١٨٥

لُوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ (ح ٤٣٤٠)، ٥ / ١٦١

فَوَاللَّهِ لُوْ كَلَفْنِي نَقْلُ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أَمْرَنِي بِهِ

(ح ٤٦٧٩)، ٦ / ٧١

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لُوْ كَانُوا مِنَ الْأَوْسِ مَا أَحْبَبْتَ أَنْ تُضْرَبَ أَعْنَاقَهُمْ (ح ٤٧٥٧)، ٦ / ١٠٧

لُوْ كَانَتْ كَذَلِكَ مَا جَاءَعْتُهَا (ح ٤٨٨٦)، ٦ / ١٤٧

لُوْ كَانَ هُؤُلَاءِ عَلَى الْحَقِّ مَا أَصَابَهُمْ هَذَا (ح—)، ٦ / ١٤٩

فَلُوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَانِيهِ، مَا بَلَغَ أَصْغَرَ آنِيَةِ أُبَيِ زَرْعٍ (ح ٥١٨٩)، ٧ / ٢٧

فَوَاللَّهِ لَوْلَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجَرِي مَا حَلَّتْ لِي (ح ٥٣٧٢)، ٧ / ٦٧

لُوْ أَعْطَانِي كَذَا وَكَذَا مَا بِتُّ عِنْدَهُ (ح ٦٧٥٨)، ٨ / ١٥٥

لُوِ اطَّلَعَ فِي بَيْتِكَ أَحَدُ، وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ، حَذَفْتَهُ بِحَصَّاهِ، فَفَقَأْتَ عَيْنَهُ مَا كَانَ

عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ (ح ٦٨٨٨)، ٩ / ٧

لُوْ دَخَلُوا عَلَيَّ مَا بَهَشْتُ بِقَصَبَةٍ (ح ٧٠٧٨)، ٩ / ٥٠

لو دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا (ح ٧١٤٥)، ٩ / ٦٣

وَلَوْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ مَا قُمْتُمْ بِهِ (ح ٧٢٩٠)، ٩ / ٩٥

د. الجواب مصارع منفي بر(لم):

لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنَّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنَّبِ

الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا، فَقُضِيَ بِيَهُمَا وَلَدُّهُ لَمْ يَضُرُهُ (ح ١٤١)، ١ / ٤٠

لَوْ لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ لَمْ أَسْجُدْ (ح ١٠٧٤)، ٢ / ٤١

مَا لَوْ نَظَرَ فِيهِ ذُوو الْفَهْمِ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، لَمْ يُجِيزُوهُ (ح ٢٣٤٦)، ٣ / ١٠٨

لَوْ كُنْتَ رَسُولًا لَمْ نُقَاتِلْكَ (ح ٢٦٨٩)، ٣ / ١٨٤

لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحَرِّقُهُمْ (ح ٣٠١٧)، ٤ / ٦١

لَوْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ تَمْنَعْنَا وَلَبَاعِنَاكَ، وَلَكِنْ اكْتُبْ (ح ٣١٨٤)، ٤ / ١٠٣

وَلَوْ كَانَتْ وَاحِدَةً لَمْ تَقْمِ عَلَى سَاقٍ (ح —)، ٦ / ١٣٤

لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ أَرْجَى لِحَاجَتِهِ (ح ٥٢٤٢)، ٧ / ٣٩

فَوْضِيعُ الضَّبُّ عَلَى مَائِدَتِهِ، فَلَوْ كَانَ حَرَاماً لَمْ يُوضَعْ (ح ٥٤٠٢)، ٧ / ٧٣

لَوْ أَنَّ امْرَأً أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَخَذَفْتَهُ بِعَصَاهٍ فَفَقَاتَ عَيْنَهُ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ

جُنَاحٌ (ح ٦٩٠٢)، ٩ / ١١

لَوْ قِيلَ لَهُ لِتَشْرِبِنَ الْخَمْرَ، أَوْ لِتَأْكِلَنَ الْمَيْتَةَ...، لَمْ يَسْعَهُ (ح —)، ٩ / ٢٢

لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يَرَالوْا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ (ح ٧٢٥٧)، ٩ / ٨٨

إِنَّ مَنْزِلِي مُتَرَّاخٌ، فَلَوْ صَلَّيْتُ وَتَرَكْتُهُ، لَمْ آتِ أَهْلِي إِلَى اللَّيْلِ (ح ٦١٢٧)، ٨ / ٣٠

فَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ لَمْ يَئِسْ مِنَ الْجَنَّةِ (ح ٦٤٦٩)، ٨ / ٩٩

وَلَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعَذَابِ لَمْ يَأْمُنْ مِنَ النَّارِ (ح ٦٤٦٩)، ٨ / ٩٩

وَلَوْ عَلِمَ كَرَاهِيَّةً لَمْ يُعْطِهِ (ح ٢٢٧٩)، ٣ / ٩٣

وَلَوِ اعْتَمَرَ لَمْ يَخْفَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ (ح ٣١٤٤)، ٤ / ٩٣

هـ: الجواب مضارع منفي بـ(ما) :

لو كان لي مثل أحد ذهباً ما يسرني أن لا يمر علي ثلا.. (٢٣٨٩) / ٣ ، ١١٦

التحليل النحوي:

– ورد جواب (لو) ماضياً مثبتاً مقترباً باللام، وهذا هو الأكثر في النصوص؛ إذ زاد على مائة وثلاثين موضعًا، بينما بلغت النصوص الواردة في الجواب المجرد من اللام خمسين موضعًا، وهذا موافق لما أورده النحويون في هذه المسألة من غلبة الأول على الثاني.

– ورد جواب (لو) ماضياً منفيًا بـ(ما) في اثنين وثلاثين موضعًا، وفيها كلها كان الجواب مجرداً من اللام.

– جاء جواب (لو) في نصوص الصحيح مضارعاً منفيًا بـ(لم) في مواضع لا تزيد على خمسة وعشرين موضعًا.

– لم يخرج جواب (لو) عن الأحوال المذكورة، فلم يرد جملة اسمية، وهذا موافق لما هو مقرر في قواعد النحو، إلا أنه ورد جواب (لو) مضارعاً منفيًا بـ(ما) "ما يسرني"، وهذا خلاف الأحوال المعهودة في الجواب، إذ الأصل أن يكون ماضياً مثبتاً أو مضارعاً منفيًا بـلم، وقد خرجه ابن مالك على أحد وجهين: الأول: أن يكون وضع المضارع موضع الماضي، والثاني: أن يكون الأصل: ما كان يسرني، فحذف (كان)، وهو الجواب، وضميره هو الاسم، و(يسريني) الخبر، وحذف (كان) مع اسمها وبقاء خبرها كثير في الكلام^(١).

ووردت صورة للجواب لم أقف لها على شواهد عند النحاة، وهي مجيء الجواب جملة فعلية، فعلها أمر: "لو رجعتم إلى بلادكم فعلمتموهن مروهم فليصلوا صلاة كذا في حين كذا" ، فقد ذكر العيني أنَّ الجواب (مروهم)، إلا أنه

(١) انظر: شواهد التوضيح . ٧١

جُوَز أَيْضًا أَنْ يَكُونُ الْجَوابُ مَحْذُوفًا تَقْدِيرَهُ: لَوْ رَجَعْتُمْ لِكَانَ خَيْرًا، وَيَكُونُ (مَرْوُهُمْ) اسْتِعْنَافًا، كَأَنْ سَائِلًا سَأَلَ: مَاذَا نَعْلَمُهُمْ؟ فَقَالَ: مَرْوُهُمْ بِالطَّاعَاتِ^(١).

الدراسة التطبيقية:

الْجَوابُ مَحْذُوفٌ :

لَوْ كَانَ لِي مَنْعَةً (ح ٢٤٠)، ١ / ٥٧

لِطَرْحَتِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٢)

لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالْفَجْرِ (ح -)، ١ / ١١٧

لَا تَوَهْمَا. وَالتَّقْدِيرُ يَفْهَمُ مِنْ سِيقِ الرِّوَايَاتِ الْأُخْرَى لِلْحَدِيثِ

لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى بِلَادِكُمْ، فَعَلَمْتُمُوهُمْ مَرْوُهُمْ، فَلِيصَلُّو صَلَاتَةَ كَذَا (ح ٦٨٥)، ١ / ١٣٨

لَوْ رَجَعْتُمْ لِكَانَ خَيْرًا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُ الْجَوابُ (مَرْوُهُمْ)^(٣)

لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى أَهْلِكُمْ صَلُّوا صَلَاتَةَ كَذَا، فِي حِينِ كَذَا صَلُّوا صَلَاتَةَ كَذَا

(ح ٨١٩)، ١ / ١٦٣

التَّقْدِيرُ كَسَابِقِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُ الْجَوابُ (صَلُّوا)

فَقَالَ الْحَاجُ: لَوْ نَعْلَمُ مَنْ أَصَابَكَ (ح ٩٦٦)، ٢ / ١٩

حَذْفُ الْجَوابِ لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِ، أَوْ هِيَ لِلتَّمْنِي فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى جَوابِ،

وَيَرْجُحُ الْأَوْلَى رِوَايَةً "لَوْ نَعْلَمُ مَنْ أَصَابَكَ عَاقِبَنَا" ، وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى "لَوْ أَعْلَمُ الَّذِي

أَصَابَكَ لِضَرِبِتِ عَنْقِهِ"^(٤).

أَرَأَيْتَ لَوْ قَعَدَ لَهَا، كَأَنَّهُ لَا يُوجِبُهُ عَلَيْهِ (ح -)، ٢ / ٤١

جَوابُ لَوْ مَحْذُوفٌ، يَعْنِي: لَا يُجْبِي عَلَيْهِ شَيْءٌ^(٥)

(١) انظر: عمدة القاري ٥ / ٢١٢.

(٢) إرشاد الساري ١ / ٣٠٦.

(٣) عمدة القاري ٥ / ٢١٢.

(٤) فتح الباري ٢ / ٤٥٥؛ عمدة القاري ٦ / ٢٨٧.

(٥) عمدة القاري ٧ / ١٠٨.

لو رأيتني وكُنْتَ مَعْشَرَ قُرَيْشٍ نَّغْلَبُ النِّسَاءَ (ح ٢٤٦٨) ، ٣ / ٣٣
لتعجبت . (مفهوم من السياق)

لو رأيتني وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ لَهَا: لَا يَغْرِنَّكَ أَنْ كَانَتْ جَارِتُكِ أَوْضَاءَ
مِنْكِ (ح ٢٤٦٨) ، ٣ / ٣٣
لتعجبت . (مفهوم من السياق)

لو أَنَا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقاً (ح ٢٤٩٣) ، ٣ / ١٣٩
لكان حسناً . (مفهوم من السياق)

وَيَلُ أُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ، لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ (ح ٢٧٣١) ، ٣ / ١٩٣

الجواب محدود يدل عليه السابق، أي: لو فرض له أحد ينصره لإسعار الحرب
لآثار الفتنة، وأفسد الصلح^(١)

لو غَضَّ النَّاسُ إِلَى الرُّبْعِ، لَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ"
(ح ٢٧٤٣) ، ٤ / ٣

كان أولى، وفي رواية ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان "كان أحب إليّ"^(٢)
لو رأيتني مُوثقي عمر على الإسلام، أنا وأخته، وما أسلم (ح ٣٨٦٧) ، ٥ / ٤٩
لتعجبت . (مفهوم من السياق)

لو اسْتَأْذَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي امْرَاتِكَ كَمَا أَذِنَ لامرأةٍ هِلَالٍ بْنِ أُمَّيَّةَ أَنْ
تَخْدُمَهُ؟ (ح ٤٤١٨) ، ٦ / ٣

لكان حسناً . (مفهوم من السياق)

لو تُخْبِرُنَا أَنَّ لِمَا عَمِلْنَا كَفَّارَةً فَنَزَلَ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ..﴾
(ح ٤٨١٠) ، ٦ / ١٢٥

لو تخبرنا لأسلمنا^(٣)

(١) شرح الكرمانى ١٢ / ٥١؛ عمدة القاري ١٤ / ١٥؛ إرشاد السارى ٤ / ٤٥٢.

(٢) إرشاد السارى ٥ / ٦.

(٣) شرح النووي ٢ / ١٣٩-١٤٠.

إِذْ قَالَتِ امْرَأَتِي : لَوْ صَنَعْتَ كَذَّا وَكَذَّا (ح ٤٩١٣)، ٦ / ١٥٦

لَكَانَ حَسْنًا . (مفهوم من السياق)

لَوْ أَهْدَيْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ (ح ٥١٦٣)، ٧ / ٢٢

لَكَانَ حَسْنًا . (مفهوم من السياق)

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ (ح ٥٢١٣)، ٧ / ٣٤

لَوْ قَلْتَ : قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ لَكُنْتَ صَادِقًا^(١)

لَوْ طَلَقْتَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ أَمْرَنِي بِهَذَا (ح ٥٢٦٤)، ٧ / ٤٣

لَكَانَ خَيْرًا ، أَوْ لَكَانَ لَكَ الرَّجْعَة . وَحُمِّلَ عَلَى التَّمْنِي^(٢) ، وَهُوَ قَوْلٌ مَرْجُوحٌ ،

وَلَا يَسْاعِدُ عَلَيْهِ السِّيَاقُ

بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ : لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ (ح —)، ٧ / ٥٤

لَرَجَمَتْ هَذِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ يَفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ الرِّوَايَاتِ الْأُخْرَى لِلْحَدِيثِ الَّتِي وَرَدَ ذَكْرُ الْجَوابِ فِيهَا .

فَقَالَ عُمَرُ : لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عَبْيَدَةَ (ح ٥٧٢٩)، ٧ / ١٣٠

فِي تَقْدِيرِهِ وَجْهَانِ : ١ - لِعَاقِبَتِهِ ، أَوْ لِأَدْبِتِهِ ؛ لَا عَرَاضَهُ عَلَيْهِ فِي مَسَأَةِ اجْتِهَادِهِ وَفَقَنِي عَلَيْهَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَأَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ .

٢ - لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا لَمْ أَتَعْجَبْ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا أَتَعْجَبْ مِنْ قَوْلِكَ مَعَ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ مِنْ

الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ . وَحَمِلَتْ عَلَى التَّمْنِي ، وَسِيَاقِ الْحَدِيثِ يَقْوِيُ الْأُولَى^(٣)

فَلَوْ رَأَيْتَهُ يُوَسِّعُهَا وَلَا تَتوَسَّعُ (ح ٥٧٩٧)، ٧ / ١٤٣

لِتَعْجِبَتِهِ^(٤)

(١) شرح د. مصطفى البغا على الصحيح / ٧ / ٣٤.

(٢) انظر: فتح الباري / ٩، ٣٧٣؛ عمدة القاري / ٢٠، ٢٤٠؛ إرشاد الساري / ٨، ١٨٦، ١٣٨.

(٣) شرح النووي / ١٤، ٢١٠، ٢١١؛ فتح الباري / ١٠، ١٨٥؛ إرشاد الساري / ٨، ٣٨٤؛ عمدة القاري / ٢١، ٢٥٩.

(٤) إرشاد الساري / ٨، ٤٢٤.

لُوْ شِئْتُ أَنْ أَعْدَّ شَمَطَاتِهِ فِي لِحْيَتِهِ (ح ٥٨٩٥، ٧ / ١٦٠)

لعدتها، أو لفعلت^(١). يؤيد التقدير رواية مسلم: "لو شئت أن أعد شمطات كن في رأسه فعلت"^(٢)

لَا يَدْخُلُ أَحَدُ الْجَنَّةَ إِلَّا أُرِيَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ لُوْ أَسَاءَ، لِيزْدَادَ شُكْرًا

(ح ٦٥٦٩، ٨ / ١١٧)

لو أساء العمل وعصى ربـهـ - فرضاـ أو تقديراـ - لكان ذلك مقعدهـ. وحملت على التمني^(٣)، وهو معنى لا يخدمه السياقـ.

وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ إِلَّا أُرِيَ مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ لُوْ أَحْسَنَ، لِيَكُونَ عَلَيْهِ حَسْرَةً

(ح ٦٥٦٩، ٨ / ١١٧)

لو أحسن العمل ... والجواب مقدر على مسبقـ، والحمل على التمنيـ كسابقهـ

لُوِ اسْتَشَنَى (ح ٦٧٢٠، ٨ / ١٤٦)

لم يحيـث^(٤). وفي رواية ابن سيرين: "لو استثنـى حملـت كل امرأـة"^(٥)

لُوْ مَرَنَا بِالْحَسَنِ وَهُوَ مُتَوَارٍ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ فَحَدَّثَنَا بِمَا حَدَّثَنَا أَنَّسَ

(ح ٧٥١٠، ٩ / ١٤٦)

لـكان حـسـناـ أو نـحوـ ذـلـكـ، وـيفـهمـ منـ السـيـاقـ.

عَنْ أَنَّسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَلُوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَكِنْ قَالَ

(ح ٥٢١٣، ٧ / ٣٤)

لـكـنـتـ صـادـقاـ فيـ تصـريـحيـ بالـرـفعـ إـلـىـ النـبـيـ صـلـّىـ اللـهـ عـلـيـهـ، وـلـكـنـ المـحـافـظـةـ عـلـىـ الـلـفـظـ أـولـيـ.

(١) فتح الباري ١٠ / ٣٥٢؛ عمدة القاري ٢٢ / ٤٨؛ إرشاد الساري ٨ / ٤٦٤

(٢) صحيح مسلم (باب شيبة صلى الله عليه وسلم) ٤ / ١٨٢١.

(٣) مرقة المفاتيح ٨ / ٣٥٦٣.

(٤) عمدة القاري ٢٣ / ٤٢٢٥؛ إرشاد الساري ٩ / ٤١٨.

(٥) عمدة القاري ١٦ / ١٦.

التحليل النحوی:

- جاءت النصوص السابقة بحذف جواب (لو)، وتقديره يرجع إلى دلالة السياق عليه، أو ورود روایات أخرى توضحه، وسيق ذكر ذلك في النص السابق، ولم يخرج ماذكر في هذا المضمار عما أورده النحويون.
- يضاف إلى الموضع السابقة حذف الجواب إذا كان فعل الشرط (كان)، فيحذف مع اسمه ويبقى الخبر، أو يقع بعد (لو) اسم مرفوع معمول بمحذف يفسره ما بعده، أو يقع بعدها (أنّ) ومعمولها فاعلا لفعل مقدر على رأي جماعة. وقد سبق ذكر أمثلة على ذلك.

هـ: الدراسة التطبيقية: أحکام متفرقة للجواب:

لوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ قَدْ أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا.. (ح ٢٢٩٧، ٣ / ٩٦)
لوْ قَدْ جَاءَنِي مَالُ الْبَحْرَيْنِ لَقَدْ أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا.. (ح ٣١٣٧، ٤ / ٩٠)
لوْ قَدْ جَاءَنَا مَالُ الْبَحْرَيْنِ لَا عَطَيْتُكَ هَكَذَا.. (ح ٣١٦٤، ٤ / ٩٨)
لوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْتُ فُلَانًا (ح ٦٨٣٠، ٨ / ١٦٨)
وَاللَّهِ لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ بَايَعْتُ فُلَانًا (ح ٦٨٣٠، ٨ / ١٦٩)

التحليل النحوی:

- ورد جواب (لو) في الصحيح مقترباً بـ(قد) في موضع قليلة، وفق الآتي:
- الشرط والجواب مقتربان بـ(قد)، والجواب مجرد من اللام، "لو قد جاء.. قد أعطيتك".
- الشرط والجواب مقتربان بـ(قد)، واقتربت (قد) باللام في الجواب، "لو قد جاءني.. لقد أعطيتك"، "لو قد مات.. لقد بایعت".
- الشرط مقترب بـ(قد)، والجواب مجرد منها ومقترن باللام، "لو قد جاءنا.. لاعطيتك".

– الشرط مقترب بـ(قد) ومبسوقة بالقسم، والجواب مجرد منها ومن اللام،
"وَاللَّهِ لَوْ قَدْ مَاتَ.. بَأَيَّتُ".

ويلاحظ أن (قد) أقحمت بين (لو) والشرط؛ و(لو) مختصة بالدخول على الفعل، وأجيب بأن (قد) في تقدير الفعل، ومعناه: لو تحقق موت عمر^(١).
وجميع هذه الصور لم يورد النحويون لها نظائر، والشاهد الذي أورده ابن هشام، ورد الجواب فيه مقترباً بـ(قد) مجردة من اللام (لو شئت قد نقع)، وذكر أبو حيّان اقتران الجواب بـ(قد) مسبوقة باللام (لو جئتنى لقد أحسنت...).
ومع ورود هذه النصوص في الصحيح، إلا أنها قليلة لم تتجاوز نصين - باختلاف الروايات -، وهذا موافق لوصف ابن هشام هذه المسألة بالندرة.

المبحث الثاني: (لو) المصدرية

هي التي تؤول مع ما بعدها بمصدر، وعلامتها: أن يصلح في موضعها (أن)^(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُون﴾^(٣)، أي: دهنك، وقوله سبحانه: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ أَلْفَ سَنَةً﴾^(٤)، أي: التعمير. وقوله تعالى: ﴿وَدَكَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرْدُونَكُم﴾^(٥)، فـ(لو) في هذه الشواهد ونحوها مرادفة لـ(أن) إلا أنها لا تناسب، كما أن (لو) مرادف (إن) لاتجزم^(٦). وقد حملها بعض النحويين على التمني لا على المصدرية^(٧).

(١) انظر: عمدة القاري ٢ / ٨، إرشاد الساري ١٠ / ١٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١ / ٢٢٨؛ شرح الألفية لابن الناظم ٧٠٩؛ جواهر الأدب ٣٣٢؛ الجنى الداني ٢٨٧؛ معنى الليبب ٣٤٩؛ شرح الأشموني ٤ / ٣٤؛ شرح قواعد الإعراب ١٣٩.

(٣) سورة القلم: ٩.

(٤) سورة البقرة: ٩٦.

(٥) سورة البقرة: ١٠٩.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٩؛ التصريح ٤ / ٤٠٣؛ شرح قواعد الإعراب ١٣٨.

(٧) انظر: جواهر الأدب ٣٣٢، وانظر مasisati ص ٥٦.

ونص ابن مالك على أن المصدرية لا تقع غالباً إلا بعد مفهِّم تَمَنَّ، نحو (ودَّ) و(بُودَّ)^(١)، وهذا الذي ورد السَّمَاع به، وزاد بعض شرَّاح التسهيل (أَحَبَّ، وَتَمَنَّى، واختار)^(٢).

وقد تقع - على سبيل الندرة - بعد مالا يفيد التَّمَنَّى، نحو قول قتيلة بنت النضر:

ما كان ضرَّك لو مَنَّتْ ورَبَّما من الفتى وهو المغيطُ الحق^(٣)

وقول الشاعر:

ورَبَّما فاتَ قوماً جلُّ أمرِهم من التَّأْنِي، وكان الحزم لو عجلوا^(٤)

التقدير: ما كان ضرَّك مُنْكَ، وكان الحزم عجلهم.

ومن أحكامها:

- أنها لا توصل إلا بفعل متصرِّف، إِمَّا ماضٍ وإِمَّا مضارع، نحو: وددتُ لو قام زيد، ووددتُ لو يقوم زيد^(٥). ظاهر كلام ابن مالك أنها توصل بفعل منفي بـ (لم) نحو: وددتُ لو لم يقم زيد^(٦).

- أنه لا جواب لها^(٧).

- إذا ولَّها الماضي بقي على مُضيِّه، وإذا ولَّها المضارع تخلَّص للاستقبال،

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٢٨ . وانظر: الجنى الداني ٢٨٨ .

(٢) انظر: المساعد ١ / ١٧٣ ، نتائج التحصيل ١ / ٢ / ٨٢٣ .

(٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢ / ٩٦٦ ، شرح التسهيل ١ / ٢٢٨ ، تذكرة النهاة ٣٨ ، الجنى الداني ٢٨٨ ، مغني اللبيب ٣٥ ، أوضح المسالك ٤ / ٢٢٣ ، المساعد ١ / ١٧٤ ، شرح الأشموني ٤ / ٣٤ ، التصرير ٤ / ٤٠٣ .

(٤) البيت في شرح التسهيل ١ / ٢٢٨ ، ونسب في مغني اللبيب ٣٥٠ ، والأشموني ٤ / ٣٤ للأعشى؛ وفي شرح شواهد المغني للسيوطى ٦٥٠ للقطامي، وليس في ديوانيهما.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١ / ٢٢٩ ، جواهر الأدب ٣٣٢ ، تذكرة النهاة ٣٨ .

(٦) انظر: شرح التسهيل ١ / ٢٢٣ ، التذليل والتكميل ٣ / ١٥٨ ، تعليق الفرائد ٢ / ٢٨٤ .

(٧) انظر: الجنى الداني ٢٨٧ ، التصرير ٤ / ٤٠٤ .

مشبهة في ذلك (أنْ) المصدرية^(١).

– أَنَّها توصل بجملة اسمية: وَدِدتُ لَوْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وهذا مقتضى كلام ابن مالك؛ إذ ذكر أَنْ (ما) توصل بجملة اسمية -مستدلاً لذلك -، وأنَّ صلة (لو) كصلة (ما) في غير نيابة^(٢). وأَخْذَ على هذا الرأي أَنَّه غير محفوظ في (لو)^(٣)، إلا أن يحمل على نحو قوله تعالى: ﴿يَوَدُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾^(٤) فـ(لو) مصدرية، وبعدها (أنْ) وصلتها، كما وقع ذلك بعد (لو) الشرطية، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوْعَظُونَ بِهِ﴾^(٥)، وسيبويه على أنَّ الموضع رفع بالابتداء بعد الشرطية، ومقتضى ذلك أَنَّ المصدرية لها الحكم نفسه، فتكون وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأي، ومن ذهب إلى أَنَّ الموضع (أنْ) وصلتها رفع على الفاعلية لا يحيز هذا القياس^(٦).

ولم يثبت أكثر النحويين ورود (لو) مصدرية، قال أبو حيَان: " وإن ثبات كون (لو) مصدرية ليس من طريقة البصريين، ولا ذكر ذلك عنهم أحد من أصحابنا، وإنما هو مما نقل من قول بعض الكوفيين"^(٧)، وتأولوا (لو) في الآيات الواردة في هذا السياق على أنَّها الشرطية، وحذف مفعول (ودَّ) أو (يُودُّ)، ففي قوله تعالى: ﴿وَدُوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾، حذف مفعول (ودُوا)؛ لدلالة ما بعده عليه، أي:

(١) انظر: أوضح المسالك ٤ / ٢٢٤؛ التصریح ٤ / ٤٠٥.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١ / ٢٢٢، ٢٢٣.

(٣) انظر: التذليل والتكميل ٣ / ١٥٨.

(٤) سورة الأحزاب: ٢٠.

(٥) سورة النساء: ٦٦.

(٦) انظر: تعليق الفرائد ٢ / ٢٨٥؛ نتائج التحصيل ١ / ٢ / ٨٢٧-٨٢٨.

(٧) تذكرة النحوة ٣٨، وانظر: التذليل والتكميل ٣ / ١٥٨، ١٥٦ / ٣، ١٥٦ / ١٥٦؛ المساعد ١ / ١٧٣. وفيهما نسبة منع مصدرية (لو) للجمهور؛ مغني اللبيب ٣٥٠؛ وفي الجنى الداني ٢٨٨: "لم يذكر الجمهور أنَّ (لو) تكون مصدرية"، ومثله في توضيح المقاصد ٤ / ٢٦٩؛ وفي الأشموني ٤ / ٣٤: "وأكثرهم لم يثبت ورود (لو) المصدرية".

دَهْنَكَ، وَجُوَابُهَا مَحْذُوفٌ، أَيْ : لَسْرُوا بِذَلِكَ، وَفِي " يَوْمُ أَحَدِهِمْ لَوْ يُعْمَرُ أَلْفَ سَنَةٍ " حَذْفٌ مَفْعُولٌ (يَوْمُ) وَجُوابٌ (لَوْ)، أَيْ : يَوْمُ أَحَدِهِمْ التَّعْمِيرَ، لَوْ يُعْمَرُ أَلْفَ سَنَةٍ لَسَرَّهُ ذَلِكَ^(١). وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا التَّأْوِيلِ مِنْ تَكْلِفٍ وَتَعْسِفَ لَادِعِي لَهُمَا . وَمِنْ أَثْبَتَ (لَوْ) الْمُصْدِرِيَّةَ : الْفَرَاءُ، وَأَبُو عَلَيِّ الْفَارَسِيُّ، وَالْتَّبَرِيزِيُّ^(٢)، وَالْعَكْبَرِيُّ^(٣)، وَابْنُ مَالِكٍ^(٤)، وَابْنُ هَشَامٍ^(٥)، وَيُعَزِّزُ رَأِيهِمْ قِرَاءَةً : " وَدُوا لَوْ تَدْهِنُ فَيُدْهِنُوا " بِحَذْفِ النُّون^(٦)؛ إِذْ عُطِّفَ (يَدْهَنُوا) بِالنِّصْبِ عَلَى (تَدْهِنَ)؛ لَأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى (أَنْ تَدْهِنَ)^(٧).

وَضُعْفُ القَوْلِ بِمُصْدِرِيَّةِ (لَوْ) أَنَّ (لَوْ) دَخَلَتْ عَلَى (أَنَّ) فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمْدَأْ بَعِيدًا﴾^(٨)، وَالْحَرْفُ الْمُصْدِرِيُّ لَا يَدْخُلُ عَلَى مُثْلِهِ^(٩). وَالْجَوابُ عَنْ ذَلِكَ : أَنَّ (لَوْ) دَاخِلَةٌ عَلَى فَعْلِ مَحْذُوفٍ بَعْدِهَا تَقْدِيرُهُ : تَوَدُّ لَوْ ثَبَتَ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمْدَأْ بَعِيدًا^(١٠).

(١) انظر: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ / ١ / ٣١٤، ٣٠٩؛ الْجَنِيُّ الدَّانِيُّ / ٢٨٨؛ مَعْنَى الْلَّبِيبِ / ٣٥٠؛ التَّصْرِيفُ / ٤ / ٤٠٥.

(٢) انظر: شَرْحُ التَّسْهِيلِ / ١ / ٢٢٩؛ التَّذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ / ٣ / ١٥٦؛ الْجَنِيُّ الدَّانِيُّ / ٢٨٨؛ مَعْنَى الْلَّبِيبِ / ٣٥٠؛ التَّصْرِيفُ / ٤ / ٤٠٤.

(٣) انظر: التَّبَيَانُ / ١ / ٩٦.

(٤) انظر: شَرْحُ التَّسْهِيلِ / ١ / ٢٢٨.

(٥) انظر: مَعْنَى الْلَّبِيبِ / ٣٤٩.

(٦) فِي الْكِتَابِ / ١ / ٤٢٢ : " وَزَعَمَ هَارُونٌ أَنَّهَا فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ " وَدُوا لَوْ تَدْهِنُ فَيُدْهِنُوا . وَلَمْ أَقْفَ عَلَى نَسْبَةِ الْقِرَاءَةِ . وَمِنْ أُورْدَهَا: الْكَشَافُ / ٤ / ١٤٢ (نَقْلٌ عَنْ سَيِّبُوْيِهِ)؛ شَرْحُ التَّسْهِيلِ / ١ / ٢٢٩؛ الْبَحْرُ الْمَحِيطُ / ٨ / ٣٠٩؛ مَعْنَى الْلَّبِيبِ / ٣٥٠؛ التَّصْرِيفُ / ٤ / ٤٠٥.

(٧) هَذَا أَحَدُ وَجْهَيْنِ حَمِلَتْ عَلَيْهِمَا الْآيَةُ، وَالْآخَرُ: أَنَّهُ جَوابٌ (وَدُوا)؛ لِتَضْمِنْهُ مَعْنَى (لَيْت). انظر: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ / ٨ / ٣٠٩ . وَاعْتَرَضَ الدَّمَامِيُّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ بِأَنَّ " فَتَدْهِنُوا " نَصْبٌ بِأَنَّ الْمُضْمَرَةَ، وَالْمُسْبَكُ مِنْهَا وَمِنْ صَلْتَهَا مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُصْدِرِ الْمُسْبُوكِ مِنْ (لَوْ) وَصَلْتَهَا . انظر: تَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ / ٢ / ٢٨٤؛ تَحْفَةُ الْغَرِيبِ / ٢ / ٨٣٢ (قَسْمُ الْأَدَوَاتِ).

(٨) سُورَةُ آلِ عُمَرَانَ: ٣٠ .

(٩) انظر: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ / ٢ / ٤٣٠؛ مَعْنَى الْلَّبِيبِ / ٣٥١.

(١٠) انظر: شَرْحُ التَّسْهِيلِ / ١ / ٢٣١؛ مَعْنَى الْلَّبِيبِ / ٣٥١؛ التَّصْرِيفُ / ٤ / ٤٥ .

وقد أورد ابن مالك اجتماع (أنْ) و (لو) المصدريتين في قول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -: "ما كان عليك أن لو صمت أياماً" ^(١)، وأنكر أبو حيّان كون (لو) هنا مصدرية، وذهب إلى أنْ (أنْ) هي المصدرية، وهي المخففة من الثقيلة، وحملة "لو صمت" امتناعية في موضع الخبر لـ(أنْ)، وجواب (لو) محدود، و(أنْ لو) هنا نظير قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الْطَّرِيقَةِ﴾ ^(٢)، والتقدير: ما كان عليك في أنه لو صمت لوجدت ثوابه، أو لنفعك ^(٣).

الدراسة التطبيقية:

يَرَحِمُ اللَّهُ مُوسَى، لَوَدَدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّى يُقْصَصَ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا (ح ١٢٢)، ١ / ٣٥
وَأَحَبُّوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ (ح ٢٥٧٠، ٥٤٠٧)، ٣ / ١٥٤، ٧ / ٧٣

التحليل النحوی:

– أثبت النصان الواردان ورود (لو) مصدرية، وفق ما ذكره الفراء، والفارسي، والibriزي، والعکبri، وغيرهم، وهي في الحديث بمعنى (أنْ) المصدرية، قال العيني: " وكلمة: (لو) ههنا بمعنى (أنْ) الناصبة للفعل كقوله تعالى: ﴿وَدُوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ ^(٤)، والتقدير: والله لو ددنا صبر موسى، أي: لأنَّه لو صبر لأبصر أعجب الأعاجيب، وهكذا حكم كل فعل وقع مصدراً بـ(لو) بعد فعل المودة" ^(٥). وقد جاء بـ(أنْ) في قوله تعالى: ﴿أَيَوْدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ﴾ ^(٦).

– إذا كانت (لو) مصدرية، فهي مسبوقة غالباً بفهم تَمَّ، كما نصَّ عليه

(١) لم أقف له على تخریج. وجاء في كتاب الأحادیث والآثار الواردة في شرح التسهیل ١ / ٣٠٠: "لم أعن على الأثر مسندًا".

(٢) سورة الجن: ١٦.

(٣) انظر: التذیل والتکمیل ٢ / ١٦٣.

(٤) سورة القلم: ٩.

(٥) عمدة القاری ٢ / ١٩٣.

(٦) سورة البقرة: ٢٦٦.

النحويون، وهذا ماورد في النص المذكور في الصحيح "لوددنا لو صبر".

– ورود (لو) المصدرية بعد الفعل (أحب) في قوله: "وأحبوه لو أني أبصرته"،

وهذا موافق لما ذكره بعض شراح التسهيل، ويعزز القول بأنَّ (أحب) مما يفهم التمني، خلافاً لما ذكره الدماميني.

– جاء التركيب في النصين المذكورين:

* لو + فعل متصرف (ماض)، وهو تركيب وردت به الشواهد المسموعة.

وذكر أبو البقاء أنَّ (صبر) يعني (يصبر)، أي: وددنا أن يصبر^(١)، وهذا يخالف ماقرره بعض النحويين من أنها تبقى على المضي، وهو الأرجح والمناسب لسياق المعنى.

* لو + (أنَّ) وصلتها، ولايضعف هذا التركيب القول بمصدرية (لو) كون الحرف المصدري لايباشر مثله ؛ لأنَّه على تقدير فعل بعد (لو)، وهذا لا يخرج عما قررَه النحويون.

– لم يثبت جواب لـ(لو) المصدرية في النصين الواردتين في الصحيح، وهذا هو المقرر عند النحويين من أنه لا جواب لها.

– وُصلت (لو) المصدرية بفعل ماضٍ متصرفٍ، ولم يرد في أحاديث الصحيح وصلها بجملة اسمية كما هو مقتضى كلام ابن مالك.

وما سبق يتضح أنَّ السياق والمعنى يعززُ القول بورود (لو) مصدرية، خلافاً لما ذكره أبو حيَّان، ويقوِي ذلك ماسبق إيراده في القراءة القرآنية "ودُوا لو تُدْهِنُ فِي دِهْنُوا" ، كما وردت رواية في الحديث المذكور، وهي "ودِدَنَا أَنَّ مُوسَى كَانَ صَبَرَ حَتَّى يَقُصَّ اللَّهُ عَلَيْنَا مِنْ حَبَّهَا"^(٢) فجاءت بحرف من الحروف المصدرية.

(١) انظر: إعراب الحديث النبوي ٩٨.

(٢) صحيح البخاري (كتاب التفسير، باب "إِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ .. ، ٤٧٢٥ / ٦ ، ٨٨). .

– ورد اجتماع (أنْ) و (لو) في الحديث: "أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كَانُوا مِنَ الْأُوْسِ مَا أَحْبَبْتَ أَنْ تُضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ" (١)، ولم أقف على من علق عليها من الشرّاح عدا ما ورد عند الأحوذى الذى أشار إلى كون (أنْ) زائدة (٢). وقد سبق إيراد تجويز ابن مالك اجتماع (أنْ) و (لو) المصدريتين. وهذا الموضع – أي: وقوعها بين (لو) وفعل القسم مذكوراً أو متراكماً – من الموضع التي نصَّ فيها عدد من النحوين على زيادة (أنْ) (٣)، ويستشهدون على الأول بقول المسِّيب بن علس:

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِّنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ (٤)

وقول الشاعر:

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كَنْتَ حُرًّا
وَمَا بِالْحُرْ أَنْتَ وَلَا الْقَمِينِ (٥)

والذى يتراجح كونها مخففة من الثقيلة كما ذكر أبو حيـان؛ لقوـة الحجـة التي ذكرها، قال: "وتقرير ذلك أنك إذا قلت: (أَقْسِمُ أَنْ لَوْ كَانَ كَذَا لَكَانَ كَذَا) فمعناه: أَقْسِمُ أَنَّه لَوْ كَانَ كَذَا لَكَانَ كَذَا، ويكون الفعل القسمـي قد وصلـ إليها على إسقاط حرف الـجرـ، كـأنـه قال: أَقْسِمُ عـلى أَنَّه لَوْ كَانَ كَذَا لَكَانَ كَذَا. وصلاحـية (أنْ) المشدـدة مكانـها تـدلـ على أنـها مخفـفة منها، وصلاحـية التـعدـي إـلـيـها بـحرـف الـجرـ الذـي هو (على) تـدلـ على أنـها مـحـدوـفة مـنـها؛ إذـ حـذـفـ حـرفـ الـجرـ جـائزـ مـنـ (أنْ) إـذـا لمـ يـلـبـسـ، وـلـمـ يـلـبـسـ هـنـاـ، فـدـلـ علىـ الجـواـزـ. فـ(أنْ) وـصـلـتـهاـ فيـ مـوـضـعـ الـمـعـمـولـ لـفـعـلـ القـسـمـ، لـأـنـ ذـلـكـ جـمـلـةـ مـقـسـمـ عـلـيـهاـ، لـكـنـهاـ فيـ

(١) صحيح البخاري (كتاب التفسير، باب "إِنَّ الَّذِينَ يَحْبِّونَ أَنْ تُشَيَّعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا" ، ٤٧٥٧ ، ٦ / ١٠٧).

(٢) تحفة الأحوذى ٩ / ٢٣.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافعية ٣ / ١٥٢٩ ؛ الجنـى الدـانـي ٢٢١ ؛ مـغـنيـ اللـبـيـبـ ٥٠.

(٤) البيت فى: الكتاب ١ / ٤٥٥ ؛ شرح المفصل ٩ / ٩٤ ؛ شرح الكافية الشافعية ٣ / ١٥٢٩ ؛ مـغـنيـ اللـبـيـبـ ٥٠.

(٥) البيت فى: رصف المـبـانـيـ ١٩٧٦ ؛ الجنـى الدـانـيـ ٢٢٢ ؛ مـغـنيـ اللـبـيـبـ ٥٠.

معنى الجملة؛ إذ قد تضمنت القسم والمُقسَّم عليه، كتضمن (أنَّ) في نحو (علمتُ أنَّ زيداً قائِمُ) المسند والمسند إليه" (١).

المبحث الثالث : (لو) التي للتمنّي

تكون بمنزلة (ليت) في المعنى لا في اللفظ والعمل، فلا تنصب ولا ترفع، نحو: لو تأتينا فتحدثنا، كما يقال: ليتك تأتينا فتحدثنا. قال ابن عصفور: " وقد تخرج عن بابها بأن تستعمل للتمنّي، فإذا قلت: لو قام زيد، فكأنك قلت: تمنيت قيام زيد" (٢).

وتحمل على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَهَةً فَنَتَبَرَّأُ مِنْهُمْ﴾ (٣)، وقوله سبحانه: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَهَةً فَكَوْنُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤)، أي: فليت. ولكونها للتمنّي نصب (نَتَبَرَّأُ) و(نَكُونُ) في جوابها بـ (أنَّ) مضمرة بعد الفاء، كما انتصب الفعل (فَأَفْوَزُ) في قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفْوَزَ فَوْرًا عَظِيمًا﴾ (٥).

ومما جاء على معنى التمنّي قول زهير بن أبي سلمى:

لا الدار غيرها بعدي الأنيس ولا بالدارِ لو كَلَمْتُ ذا حاجَةِ صَمَمْ (٦)

(١) التذليل والتكميل ٨ / ٢١ - ب، نقلًا عن بحث: (أن) الرائدة عند النحوين والمفسرين ١٨٣.

وانظر: الارتفاع ٤ / ١٧٧٦

(٢) شرح الجمل ٢ / ٤٤١؛ وانظر: المفضل في شرح المفصل ٣٤٥؛ شرح ألفية ابن معطي / ١١٤٥؛ رصف المباني ٣٦٠؛ الجنى الداني ٢٨٨.

(٣) سورة البقرة: ١٦٧.

(٤) سورة الشعراة: ١٠٢.

(٥) سورة النساء: ٧٣. انظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٧١، ٤٧١؛ التبيان ١ / ٢٥٩. والآيتين تخریج آخر وهو أن يكون النصب في (فنکون) و(فنَتَبَرَّأُ) بـ (أنَّ) مضمرة جوازا بعد الفاء، من باب عطف الفعل على الاسم الخالص من التأويل بالفعل، كما في: وليس عباءة وتقرّ عبيبي....
انظر: التبيان ١ / ٢، ١٣٧، ٩٩٨؛ الدر المصنون ٢ / ٨، ٢١٩-٢١٨، ٥٣٦؛ مغني اللبيب ٣٥١، ٣٥١؛ وحاشية الدسوقي عليه ١ / ٢٧٤.

(٦) الديوان ١٠٠، والبيت في: الكتاب ١ / ٧٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٤١؛ تذكرة النحوة ٤٢.

"لأنَّه لا يُتصوَّرُ فيه معنى الشرط، ولا معنى امتناع الشيء لامتناع غيره"^(١)،
وقول امرئ القيس:

تجاوزتُ أحراساً وأهوا معاشرٍ على حِرَاصٍ لَوْ يُشَرُّونَ مَقْتَلِي^(٢)
أي: ليتهم يظهرون قتلي، أي: يتمُّون أن يظهروا قتلي^(٣).

ومن أورد معنى التمني لـ(لو): الزمخشري، وابن الشجري، وابن عصفور،
وابن القواس، والمالقي، وأبو حيّان، والمرادي، وابن هشام، والأزهري^(٤). قال
ابن هشام: "هو مذهب سيبويه، ووافقه أهل التحقيق في صناعة
المعاني" ، ونصَّ على أنها تكون للتمني عند أكثر النحوة^(٥).

واختلف في (لو) التي للتمني على ثلاثة أقوال^(٦)، هي:

١ - أنَّها قسم برأسها - أي: لاشرطية ولا مصدرية - فلا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، وقد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب (ليت) أي: بهضارع منصوب بـ(أنْ) مضمرة بعد فاء السببية؛ لتقدم التمني بحرف (لو)، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ
أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾^(٧)، ومن قال بهذا الرأي ابن الصائغ، وابن هشام^(٨).

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٤٢.

(٢) الديوان ١٣، والبيت في: رصف المباني ٣٦٠؛ مغني اللبيب ٣٥٠ (وجعلها مصدرية، والرواية: لو يُشَرُّونَ ..).

(٣) انظر: رصف المباني ٣٦٠، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٦٤.

(٤) انظر: المفصل ٣٢٣؛ الأمازي ٢ / ٥٦٣؛ شرح الجمل ٢ / ٤٤٠؛ شرح ألفية ابن معطي ٢ / ١١٤٥؛ رصف المباني ٣٦٠؛ تذكرة النحوة ٣٨؛ الجنى الداني ٢٨٨؛ مغني اللبيب ٣٥١؛ التصریح ٤ / ٤٢٢.

(٥) شرح قواعد الإعراب ١٣٩. وانظر: توضيح المقاصد ٤ / ٢٦٩.

والذي وقفت عليه في الكتاب ١ / ٤٢٢: "وتقول: وَلَوْ تأتيه فتحدثه، والرفع جيد على معنى التمني،
ومثله قوله عز وجل: "وَدُولَا لَوْ تَدْهَنْ فِيدَهَنْ".

(٦) انظر: تذكرة النحوة ٤ / ٤؛ توضيح المقاصد ٤ / ٢٧٠؛ الجنى الداني ٢٨٩؛ مغني اللبيب ٣٥٢؛ التصریح ٤ / ٤٢٢؛ شرح الأشموني ٤ / ٣٣-٣٢؛ همع الهوامع ٤ / ٣٥٠؛ شرح قواعد الإعراب ١٣٩.

(٧) سورة البقرة: ١٦٧.

(٨) انظر: الجنى الداني ٢٨٩؛ مغني اللبيب ٣٥٢؛ التصریح ٤ / ٤٢٢؛ وورد(ابن الصائغ) في: توضيح المقاصد ٤ / ٢٦٩؛ شرح الأشموني ٤ / ٣٢؛ همع الهوامع ٤ / ٣٥٠؛ شرح قواعد الإعراب ١٣٩.

٢- أَنَّهَا (لو) الشُّرطِيَّةُ أَشْرَبَتْ مَعْنَى التَّمَنِيِّ، بَدْلِيلٍ أَنَّهُمْ جَمَعُوا لَهَا بَيْنَ جَوَابِينَ: جَوَابٌ مَنْصُوبٌ بَعْدَ الْفَاءِ، وَجَوَابٌ بِاللَّامِ، نَحْوُ قَوْلِ مَهْلَهْلِ بْنِ رَبِيعَةَ:

فَلَوْ نُبَشَّ الْمَقَابِرُ عَنْ كَلِيبٍ
فَيُخَبِّرُ بِالذِّنَائِبِ أَيُّ زِيرٍ
بِيَوْمِ الشَّعْثَمِينَ لِقَرَّ عَيْنًا
وَكَيْفَ لَقَاءُ مِنْ تَحْتِ الْقَبُورِ^(١)

فَقَوْلُهُ: (فَيُخَبِّرُ) نُظَرَ فِيهِ لِمَعْنَى (لَيْت)، وَقَوْلُهُ: (لِقَرَّ عَيْنًا) نُظَرَ فِيهِ لِأَصْلِ وَضْعَهَا مِنْ أَنَّهَا حَرْفٌ مَا كَانَ سِيقَعُ لِوُقُوعِ غَيْرِهِ. وَصَحَّ أَبُو حَيَّانُ هَذَا القَوْلُ^(٢).

٣- أَنَّهَا مَصْدِرِيَّةٌ أَغْنَتْ عَنْ (فَعْل) التَّمَنِيِّ: تَقُولُ: وَدَدْتُ لَوْ جَاءَ زِيدٌ فَأَكْرَمَهُ، فَحَذَفَ فَعْلُ التَّمَنِيِّ، لِدَلَالَةِ (لو) عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: لَوْ جَاءَ زِيدٌ فَأَكْرَمَهُ، فَأَشَبَّهَتْ (لَيْت) فِي الإِشْعَارِ بِمَعْنَى التَّمَنِيِّ دُونَ لِفَظِهِ، وَيُنْصَبُ بَعْدَهَا الْفَعْلُ مَقْتَرَنًا بِالْفَاءِ كَمَا يُنْصَبُ فِي جَوَابِ (لَيْت)^(٣). وَمَنْ قَالَ بِهِ ابْنُ مَالِكَ الَّذِي خَطَأَ مُجِيءَ (لو) لِلْتَّمَنِيِّ فِي مَعْرُضِ مَنَاقِشَتِهِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ، قَالَ: "وَأَمَّا الزَّمَخْشَرِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ: وَقَدْ يَجيِئُ (لو) فِي مَعْنَى التَّمَنِيِّ، كَقَوْلِكُ: لَوْ تَأْتِينِي فَتَحَدَّثُنِي، كَمَا تَقُولُ: لَيْتَكَ تَأْتِينِي فَتَحَدَّثُنِي^(٤)، فَإِنْ أَرَادَ بِهَا الْكَلَامَ مَا أَرَدَتْهُ أَنَا فَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ (لو) حَرْفَ مَوْضِعِ الْتَّمَنِيِّ كَ(لَيْت) فَغَيْرُ صَحِيحٍ" ، وَعَلَّلَ لِذَلِكَ بِأَنَّهُ "يَسْتَلِزُ مَنْعَ الْجَمْعِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَعْلِ التَّمَنِيِّ كَمَا لَا يَجْمِعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (لَيْت)، وَذَلِكَ أَنَّ

(١) الذِّنَائِبُ: مَوْضِعُ التَّرِيرِ؛ مِنْ يَكْثُرُ زِيَارَةَ النِّسَاءِ، الشَّعْثَمِينُ: شَعْثٌ وَشَعِيثٌ ابْنُ مَعاوِيَةَ بْنِ عُمَرٍ، وَقِيلَ: مَوْضِعُ الْأَصْمَعِيَّاتِ ١٥٤؛ الْأَصْوَلُ ٢ / ١٨٥؛ شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٤ / ٣٣؛ الْأَرْتَشَافُ ٤ / ١٩٠٤؛ تَوْضِيْحُ الْمَقَاصِدِ ٤ / ٢٧٠؛ الْجَنْيُ الدَّانِيُّ ٢٨٩؛ الدَّرُ المَصْوُنُ ٢ / ٢١٩؛ مَعْنَى الْلَّبِيبِ ٣٥٢؛ الْأَشْمُونِيُّ وَالْعَيْنِيُّ ٤ / ٣٢؛ شَرْحُ شَوَّاهِدِ الْمَعْنَى لِلْسَّيُوطِيِّ ٢ / ٦٥٤-٦٥٦.

(٢) انْظُرْ: اَرْتَشَافُ الضَّرِبِ ٤ / ١٩٠٣؛ التَّذَكِيرُ وَالتَّكَمِيلُ ٣ / ١٦١-١٦٢.

(٣) هَذَا الْخَتَارُ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ، وَجُوزٌ وَجَهَآخْرٌ، وَهُوَ أَنْ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى الْمَصْدِرِ؛ لَأَنَّ(لو) وَالْفَعْلُ فِي تَأْوِيلِ مَصْدِرٍ، وَالْمَصْدِرُ قَدْ يَعْطُفُ عَلَيْهِ الْفَعْلُ فَيُنْصَبُ بِإِضْمَارِ (أَنْ). انْظُرْ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١ / ٢٢٩.

(٤) انْظُرْ: الْمَفْصِلُ؛ وَشَرْحُهُ لَابْنِ يَعْيَشِ ٩ / ١١؛ وَلِلْسَّخَاوِيِّ ٣٤٥.

حروف المعاني مقصودها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء، فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه، ولهذا امتنع الجمع بين لعلٌ وأترجحٌ، وبين إلأ وأستثنى^(١).

ويلاحظ على رأي ابن مالك أنَّه جمع بين حرفين مصدريين في نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾، إلا أنَّه قد خرَّج الجمع بينهما من وجهين: الأول: أنَّ (لو) داخلة على فعل مقدَّر، أي: لو ثبت أنَّ، والثاني: أنَّه من باب التوكيد اللفظي^(٢).

ويؤخذ على هذا الرأي أنَّ ما ذهب إليه ابن مالك من أنَّ الأصل: وددتُ لو جاء زيد فأكرمه، لا دليل عليه.

الدراسة التطبيقية:

أ: ما حمل على معنى التمني:

نعمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ (ح ١١٢٢، ٢ / ٤٩)

نعمَ الرَّجُلُ أَنْتَ، لَوْ كُنْتَ تُكْثِرُ الصَّلَاةَ (ح ٧٠٢٨، ٩ / ٤٠)

إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ (ح ٧٠٢٩، ٩ / ٤٠)

إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ، لَوْ كَانَ يُكْثِرُ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّيْلِ (ح ٧٠٣١، ٩ / ٤٠)

ب: ما يتحمل الشرطية والتمني:

وردت نصوص في الصحيح حملت على الشرطية، وجوابها في هذه الحال محدوف، أو حملت على التمني فلا تحتاج إلى جواب، وفيما يأتي ذكر هذه النصوص، مع بيان تقدير الجواب على احتمال الشرطية:

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٣٠.

(٢) انظر: المصدر السابق ١ / ٢٣٠.

لوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ : بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنْبِ
الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا، فَقُضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرُّهُ (ح ١٤١)، ١ / ٤٠
لسلم من الشيطان، أو لصال خيراً، ونحو ذلك^(١). وفيه تفصيل سيرد في
التحليل النحوى.

لوْ حَلَلتَ إِزَارَكَ فَجَعَلْتَ عَلَى مَنْكِبِيكَ دُونَ الْحِجَارَةِ (ح ٣٦٤)، ١ / ٨٢
لكان أسهل عليك^(٢)

لوْ ذَهَبْتُ فَنَظَرْتُ مَا فَعَلَ (ح ٣٣٦٥)، ٤ / ١١٤
لكان أولى اكتفاء بدلالة الحال عليه^(٣)

لوْ شَهِدْتَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَتَاهُ رَجُلٌ قَالَ .. (ح ٧٣٢٣)، ٩ / ١٠٣
لشهدت عجبا^(٤)

يا رسول الله، لو اتّخذنا من مقام إبراهيم مصلى (ح ٤٠٢)، ١ / ٨٩
لكان حسناً^(٥)

يا رسول الله، لو أمرت نساءك أن يتحجبن؛ فإنه يكلّمهن البرُّ والفاجر. (ح ٤٠٢)، ١ / ٨٩
لكان أولى، ويفهم ذلك من السياق ومن نظائره^(٦)
لو رأيتَ مساجد ابن عباس وأبوابها ١ / ١٠١
أي : رأيتها كذا وكذا، أو : لرأيت عجباً أو حسناً لإتقانها^(٧)

(١) إرشاد الساري ٨ / ٤٦٩؛ مرقة المفاتيح ٤ / ١٦٧٦.

(٢) عمدة القاري ٤ / ٧٢؛ إرشاد الساري ١ / ٣٩٣.

(٣) دليل الفالحين ٨ / ٧٠٨.

(٤) عمدة القاري ٤ / ٥٥؛ إرشاد الساري ١٠ / ٣٣١.

(٥) عمدة القاري ٤ / ١٤٤؛ إرشاد الساري ١ / ٤١٧؛ مرقة المفاتيح ٩ / ٣٩٠٤.

(٦) انظر : إرشاد الساري ٧ / ١٤.

(٧) عمدة القاري ٤ / ٢٤٧؛ إرشاد الساري ١ / ٤٥٤.

لَوْ عَرَّسْتَ بِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ (ح ٥٩٥)، ١ / ١٢٢

لَكَانَ أَسْهَلَ عَلَيْنَا^(١)

يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ، فَلَبِسْتَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ (ح ٨٨٦)، ٤ / ٢

لَكَانَ حَسَنًا^(٢)

لَوْ أَنْكُمْ تَظَاهِرُونَ لِيَوْمِكُمْ هَذَا (ح ٩٠٢)، ٦ / ٢

لَكَانَ حَسَنًا^(٣)

فَقِيلَ لَهُمْ : لَوْ اغْتَسَلْتُمْ (ح ٩٠٣)، ٧ / ٢

لَكَانَ حَسَنًا، أَوْ مَسْتَحْبًا، أَوْ لَكَانَ أَفْضَلُ وَأَكْمَلُ، أَوْ لَذَهَبَتْ عَنْكُمْ تِلْكُهُ

الروائح الكريهة^(٤)

إِنِّي لَا آمِنُ أَنْ يَكُونَ الْعَامَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ فَيَصُدُّوكُمْ عَنِ الْبَيْتِ، فَلَوْ أَقْمَتْتُ

(ح ١٦٣٩)، ٢ / ١٥٦

فَلَوْ أَقْمَتْتُ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، وَتَرَكْتُ الْحَجَّ لَكَانَ خَيْرًا؛ لِأَنَّدَعْدَامَ الْآمِنِ^(٥)

وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ (ح ١٨٧٥)، ٣ / ٢١

لَوْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَعْرَفُوا ذَلِكَ، وَلَا فَارَقُوا الْمَدِينَةَ، وَلَا اخْتَارُوا عَلَيْهَا

غَيْرَهَا^(٦)

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَمْسَيْتَ؟ (ح ١٩٥٥)، ٣ / ٣٦

لَكُنْتَ مَتَّمًا لِلصُّومِ، وَنَحْوَهُ^(٧)

(١) فتح الباري ٢ / ٦٧، عمدة القاري ٥ / ٨٨.

(٢) إرشاد الساري ٢ / ١٦٣.

(٣) فتح الباري ٢ / ٣٨٦، عمدة القاري ٦ / ١٩٨، إرشاد الساري ٢ / ١٧٢.

(٤) عمدة القاري ٦ / ١٨٦ / ١١، ٢٠٠، إرشاد الساري ٢ / ١٧٣، شرح السيوطي على مسلم ٢ / ٤٣١.

(٥) عمدة القاري ٩ / ١٤٤ / ١٠، ٢٨٢، إرشاد الساري ٣ / ٣٣٥، ٢٨٣ / ٦، ٣٥٥.

(٦) فتح الباري ٤ / ٩٣، عمدة القاري ١٠ / ٢٣٩، إرشاد الساري ٣ / ٣٣٥، مرقاة المفاتيح ٥ / ١٨٧٩.

(٧) عمدة القاري ١١ / ٦٥، إرشاد الساري ٣ / ٣٩٢، دليل الفالحين ٧ / ٤٦.

لو انتَظَرْتَ حَتَّى تُمْسِيَ (ح ١٩٥٨، ٣ / ٣٦)

التقدير كسابقه

لو أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَّلُوا، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ

(ح ٢٢٧٦، ٣ / ٩٢)

لَكَانَ حَسْنَاً وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَيَفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ (١)

لو تَرَكْتَ الْخَابَرَةَ (ح ٢٣٣٠، ٣ / ١٠٥)

لَكَانَ خَيْرًا أو حَسْنَاً (٢)

لو أَتَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُبَيِّ (ح ٢٦٩١، ٣ / ١٨٣)

لَكَانَ خَيْرًا أو نَحْوُ ذَلِكَ (٣)

لو أَمْرَتَ بِهِ غَيْرِي (ح ٣٠٩٤، ٤ / ٧٩)

لَكَانَ أَحَبَّ إِلَيْيَّ. مَفْهُومُ مِنَ السِّيَاقِ (٤)

لو ذَهَبْتُ فَنَظَرْتُ لَعَلَّيِ أَحْسُنَ أَحَدًا (ح ٣٣٦٥، ٤ / ١١٤)

لَكَانَ أَوْلَى؛ اكْتِفَاءُ بِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ (٥)

لو أَتَيْتَ فُلَانًا فَكَلَمْتَهُ (ح ٣٢٦٧، ٤ / ١٢١)

لَكَانَ صَوَابًا (٦)

لو أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوهُمْ (ح ٣٦٠٤، ٤ / ١٩٩)

لَكَانَ أَوْلَى بِهِمْ، أَوْ: لَكَانَ خَيْرًا، وَنَحْوُ ذَلِكَ (٧)

(١) انظر: عمدة القاري ١٢ / ١٠٠.

(٢) عمدة القاري ١٢ / ٤؛ إرشاد الساري ٤ / ١٧٩؛ مرقة المفاتيح ٥ / ١٩٨٨.

(٣) إرشاد الساري ٤ / ٤١٨.

(٤) انظر: فتح الباري ٦ / ٢٠٥.

(٥) دليل الفالحين ٧ / ٧٠٨.

(٦) فتح الباري ١٣ / ٥١؛ عمدة القاري ١ / ١٦٦؛ إرشاد الساري ٥ / ٢٨٩.

(٧) فتح الباري ١٣ / ١٠؛ عمدة القاري ١٦ / ١٣٩.

لو راجعته (ح ٥٢٨٣)، ٧ / ٤٨

لكان أحسن، أو لك فيه ثواب^(١)

لو رأيت رجلاً على حدٍ، زناً أو سرقةٍ، وأنتَ أميرٌ (ح —)، ٩ / ٦٩
لرأيت عجبًا^(٢)

فلو أمرت عمرًا (ح ٧١٣)، ١ / ١٤٤

لكان أولى^(٣)

لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (ح ٥٧٢٩)، ٧ / ١٣٠

لأدبه أو عاقبته^(٤)

التحليل النحوی:

- وردت النصوص في الجدول (أ) للتمنّي لا للشرط، ولذا لم يذكر الجواب^(٥)، والمعنى أنَّ النبي ﷺ تمَنَّى له أن يتوج أعماله الصالحة بقيام الليل^(٦).
- استشكل بعض شراح الحديث معنى (لو) في قوله ﷺ: "لو كان عندي أحد ذهباً، لأحببْتُ .." بأنَّ الحديث لا يوافق ترجمة الباب (تمنِي الخير)؛ لأنَّه لا يشبه التمني، وأجيب عنه بأنَّ (أحببت) فيها معنى التمني، وقيل: بمعنى: وددت. قال ابن حجر: "وقد اعترض الإمام العسيلي فقال: هذا لا يشبه التمني، وغفل عن قوله في سياق رواية همام عن أبي هريرة (لأحببْتُ) فإنَّها بمعنى (وددت) وقد جرت عادة البخاري أن يترجم بعض ماورد من طرق بعض الحديث المذكور"^(٧).

(١) دليل الفالحين / ٣ / ٤٣.

(٢) عمدة القاري / ٢٤، ٨؛ إرشاد الساري / ١٠، ١٩.

(٣) عمدة القاري / ٥، ٢٥٠؛ إرشاد الساري / ٢، ٦٣؛ حاشية السندي / ٢ / ٩٩.

(٤) عمدة القاري / ٢١، ٢٥٩.

(٥) إرشاد الساري / ٢، ٣١٠؛ دليل الفالحين / ٦، ٦٣٣.

(٦) منار القاري / ٢ / ٦٢٣.

(٧) فتح الباري / ١٣ / ٢١٨.

وأورد الكرماني أيضاً هذا الاستشكال بأنَّه لامطابقة بين الحديث والترجمة؛ لأنَّ (لو) تدلُّ على امتناع الشيء لامتناع غيره لا للتمني، وأجاب بأنَّ (لو) بمعنى (إنْ) مجرَّد الملازمة، ومحبَّة كون غير الواقع واقعاً هو نوع من التمني، فغايته أنَّ هذا تمنٌ على هذا التقدير^(١). ونقل قول السكاكي: "الجملة الجزائية جملة خبرية مقيَّدة بالشرط" وعلى هذا هو تمنٌ بالشرط^(٢). ويرجح كونها شرطية وليسَ للتمني مانصٌ عليه عدد من الشرائح من كون جوابها (لأحببت)^(٣)، و (لو) بمعنى التمني لاجواب لها على الأكثـر، وقد وردت رواية أخرى للحديث "لو كان لي مثل أحد ذهباً، لسرني أن لا تمر على ثلث ليالٍ وعندِي منه شيء، إلا شيئاً أرصده لدین" ، فقوله (لسرني) يبعد معنى التمني الذي عوَّل عليه بعضهم مع الفعل (لأحببت).

- اختلف شرائح الحديث في (لو) من قوله ﷺ: "لو أنَّ أحدَكم إذا أتى أهله.." ، فذكر العيني أنَّ (لو) شرطية وجوابها (لم يضره)^(٤)، وأورد القسطلاني احتمالين: كونها للتمني، والمعنى أنه - ﷺ - تمنى لهم ذلك الخير يفعلونه لتحصل لهم السعادة، وفي هذه الحال فيه الخلاف المشهور هل تحتاج إلى جواب أو لا؟ والاحتمال الثاني: كونها شرطية والجواب ممحض، تقديره: لسلم من الشيطان أو نحو ذلك^(٥). والذي يظهر أنها شرطية، ولا حاجة إلى تقدير جواب ممحض، والمعنى - كما ذكر العيني - على تقدير: لو ثبت قول أحدكم: بِسْمِ اللَّهِ، عِنْدِ إِتْيَانِ أَهْلِهِ لَمْ يَضُرِّ الشَّيْطَانُ ذَلِكَ الْوَلَدُ^(٦).

(١) شرح الكرماني / ٢٥ / ٤.

(٢) المصدر السابق / ٢٥ / ٤ . وانظر: مفتاح العلوم / ١ / ٢٠٩، ٢١٧.

(٣) انظر: عمدة القاري / ٢٥ / ٣، إرشاد الساري / ١٠ / ٢٧٦.

(٤) انظر: عمدة القاري / ٢ / ٢٦٨.

(٥) انظر: إرشاد الساري / ٨ / ٦٩.

(٦) انظر: عمدة القاري / ٢ / ٢٦٨.

المبحث الرابع: (لو) حرف تقليل

ذكر هذا المعنى ابن هشام اللخمي^(١)، أي: يعطى في مدخلها معنى القلة، نحو: أعط المساكين ولو واحداً، وصلّ ولو الفريضة، وقوله عليه الصلاة والسلام: "لَا تَرُدُوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ"^(٢)، فـ(لو) في كل ذلك تفيد التقليل، ولا تحتاج إلى جواب^(٣). ومعنى الحديث: لاتستقلوا الصدقة ولو كان شيئاً قليلاً^(٤)، إلا أنَّ هذا المعنى غير مسلَّم به عند بعض النحويين، فقد قال المرادي عنه: "وهذا عند التحقيق ليس بخارجٍ عمماً تقدم"^(٥)، وقال ابن هشام: "فيه نظر"^(٦)، ووجه النظر أنَّ التقليل مستفاد من مدخلها لا من نفس (لو)، وتوجيهها - عند من منعها - على أنها الشرطية بمعنى (إنَّ)، وجوابها محدود^(٧).

الدراسة التطبيقية:

تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي وَلَوْ سَاعَةً (ح—)، ١ / ٧٣

اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشَقٍّ تَمَرَّةً (ح ١٤١٧)، ٢ / ١٠٩

أَوْلَمْ وَلَوْ بِشَاءِ (ح ٢٠٤٨)، ٣ / ٥٣

فَلَيَبْعِثُهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعَرٍ (ح ٢١٥٢)، ٣ / ٧١

فَبِيَعُوهَا وَلَوْ بِضَافِرٍ (ح ٢١٥٣)، ٣ / ٧١

لَا تَحْقِرُنَّ جَارَةً لِجَارَتِهَا، وَلَوْ فِرْسِنَ شَاءِ (ح ٢٥٦٦)، ٣ / ١٥٣

(١) انظر: مغني الليبب ٣٥٢؛ شرح الأشموني ٤ / ٣٢؛ التصريح ٤ / ٤٢٢.

(٢) مسنند أحمد ٤٤١ / ٤٤١ (٢٧٤٥١)؛ المعجم الكبير للطبراني ٢١٩ / ٢٤ (٥٥٥).

(٣) انظر: النحو الوفي ٤ / ٥٠٣.

(٤) رصف المباني ٣٦١-٣٦٠؛ شرح قواعد الإعراب ١٤١.

(٥) الجنى الداني ٢٩٠.

(٦) مغني الليبب ٣٥٣.

(٧) انظر: تحفة الغريب ٢ / ٨٣٦؛ موصل الطلاب ١٣٢؛ حاشية الأمير ١ / ٢١٢؛ والدسوقي ١ / ٢٧٥، والصبان ٤ / ٣٢.

وَخَمْرٌ إِنَاءَكَ وَأَذْكُرْ أَسْمَ اللَّهِ، وَلَوْ تَعْرُضُ عَلَيْهِ شَيْئًا (ح ٣٢٨٠)، ٤ / ١٢٣
بَلْغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً (ح ٣٤٦١)، ٤ / ١٧٠

أَعْطِهَا وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ (ح ٥٠٢٩)، ٦ / ١٩٢
تَرَوْجٌ وَلَوْ بَخَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ (ح ٥١٥٠)، ٧ / ٢٠

التحليل النحوى:

– وردت (لو) مفيدة للتقليل في صحيح البخاري، وهذا موافق لما نصَّ عليه عدد من النحوين، فقد ذكر ابن حجر أنها "ترد للتقليل، نحو: التمس ولو خاتماً من حديد"^(١)، وقال القسطلاني في التعليق على الحديث "أولم ولو بشأة": "ليست لو هذه الامتناعية، وإنما هي للتقليل، أي: أنَّ أقلَّها للمسرة شاة ولغيره ما قدر عليه"^(٢).

ويقترن بهذا المعنى -أي: التقليل- معنى المبالغة غالباً، ففي حديث "لو فرسن شاة قال العيني": "المراد منه المبالغة في إهداه الشيء التيسير لحقيقة الفرسن؛ لأنَّه لم تجِ العادة في المهادة به"^(٣)، وقال القسطلاني تعليقاً على حديث: "فليبعها ولو بحبلٍ من شعر": "وهذا مبالغة في التحرير على بيعها"^(٤)، وقال ابن حجر: "لا يراد به ظاهره، وإنما ذكر للمبالغة، كما وقع في حديث "من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطأة" على أحد الأحوجة؛ لأنَّ قدر المفحص لا يسعُ أن يكون مسجداً حقيقة"^(٥).

ونقل عن بعض المالكية تعليقاً على حديث "لو خاتماً من حديد": "خرج مخرج المبالغة في طلب التيسير عليه، ولم يرد عين الخاتم الحديد، ولاقدر قيمته حقيقة؛ لأنَّه لما قال: لا أجد شيئاً، عُرف أنه فِيهِمْ أنَّ المراد بالشيء ماله قيمة، فقيل

(١) فتح الباري ١٣ / ٢٢٦.

(٢) إرشاد الساري ٨ / ٦٤.

(٣) عمدة القاري ١٣ / ١٢٦.

(٤) إرشاد الساري ٤ / ٦٩.

(٥) فتح الباري ١٢ / ١٦٤.

له : ولو أقل ماله قيمة كخاتم الحديد ^(١) ، وذكر القرطبي أنَّ مثل ذلك "كثير في
كلامهم" ^(٢).

- ما حُمِّل على التقليل في صحيح البخاري ورد بحذف فعل الشرط، وتقديره
(كان) محدوداً معها اسمها. ففي "لو بشق تمرة" قدره القسطلاني : ولو كان
الاتقاء بشق تمرة ^(٣) ، وفي "فلَيَبْعِهَا لو بِحَبْلٍ مِّنْ شَعْرٍ" قدره العيني : ولو كان
البيع بحبل من شعر ^(٤) ، ولم تخرج بذلك عما أورده النحويون من شواهد.

- وردت النصوص المحمولة على (لو) التي للتقليل محدودة الجواب ، وفاماً لما
ذكره النحويون . قال ابن حجر: " قوله (لو خاتماً) محدود الجواب؛ لدلالة
السياق عليه؛ فإنَّه لَمْ أمره بالتماس مهما وجد ، كأنَّه خشي أن يتوجه خروج خاتم
الحديد لقارته ، فأكَّدَ دخوله بالجملة المشعرة بدخول مابعدها فيما قبلها" ^(٥) ،
وقال القسطلاني : "لو كان الذي تجده خاتماً من حديد فاصدقها إياه ، ففيه
حذف (كان) واسمها وجواب (لو)" ^(٦) ، وقدرُه في موضع آخر: ولو كان
الملتَمس خاتماً من حديد فإنَّه جائز ^(٧).

- حملت بعض الأحاديث الواردة على معنى غير التقليل ، فقد نقل العيني في
شرحه لحديث "أولم ولو بشاة" عن بعضهم أنها للتمني ، وردَ ذلك القول ^(٨) .
وقال ابن حجر في موضع آخر: "(لو) في قوله "لو خاتماً" تقليلية ، قال عياض:

(١) المصدر السابق / ٩ / ٢١١.

(٢) المصدر السابق / ١٢ / ٨٣.

(٣) إرشاد الساري / ٣ / ١٩.

(٤) عمدة القاري / ١١ / ٢٧٧.

(٥) فتح الباري / ١٠ / ٣٢٣.

(٦) إرشاد الساري / ٨ / ١٨.

(٧) المصدر السابق / ٨ / ٤٥.

(٨) انظر: عمدة القاري / ٢٠ / ١٥٤.

ووهم من زعم خلاف ذلك^(١).

– الواو الداخلة على (لو) هي الواو العطف، ولكنها لعطف حال على حال محدوفة يتضمنها السابق؛ ففي حديث "أعطوا السائل ولو جاء على فرس" ، معناه: أعطوه كائناً من كان ولو جاء...، وفي حديث "رُدُوا السائل ولو بظلف" أي: ردُوه بشيء ولو بظلف، وفي حديث "أولم ولو بشاة" المعنى: أولم على كل حال ولو بشاة . وهذه الحال لاتجبيء إلا منبهة على ما كان يتوجه أنَّه ليس مندرجًا تحت عموم الحال المذكورة، فأدرج تحته، ولذلك لا يحسن نحو: "أعطوا السائل ولو كان فقيراً"^(٢).

– ورد تركيب الجملة في هذا القسم من أقسام (لو) على النحو التالي:

* لو + جار و مجرور: (لو بشقة تمرة، ولو بشاة، ولو بحبل من شعر، ولو بضفير، ولو بخاتم).

* لو + اسم منصوب: (لو فرسن، ولو آية، ولو خاتماً، ولو ساعة).

ولم يرد بعدها اسم مرفوع في صحيح البخاري، إلا أنَّ ابن حجر ذكر أنه وقع الرفع في (خاتم) على تقدير: ما حصل لي ولا خاتم^(٣)، وأورد العيني رواية بالرفع، قال: "(ولو خاتماً)، بالنصب أي: ولو كان الذي يعطيها خاتماً، ويروى بالرُّفع، فوجهه إن صحت الرواية يكون مرفوعاً بـكان التامة المقدرة أي: ولو كان خاتم"^(٤). ووردت رواية عند مسلم "انظر ولو خاتم من حديد" قال النووي: "هكذا هو في النسخ (خاتم من حديد) وفي بعض النسخ (خاتماً)، وهذا واضح، والأول صحيح أيضاً، أي: ولو حضر خاتم من حديد"^(٥).

(١) فتح الباري / ٩ / ٢٠٧.

(٢) انظر: عقود الزبرجد / ٢ / ٣٥٩؛ فيض القدير / ١ / ٥٦٢.

(٣) فتح الباري / ٩ / ٢٠٧.

(٤) عمدة القاري / ٢٠ / ٤٥.

(٥) شرحه على صحيح مسلم / ٩ / ٢١٣.

* ورد التركيب: لو + الفعل المضارع المرفوع في موضع واحد: "وَخَمْرٌ إِنَاءَكَ وَأَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، وَلَوْ تَعْرُضُ عَلَيْهِ شَيْئًا" ، أي: ولو أن تعرض، وقد ورد بهذا اللفظ في رواية أخرى، والمعنى: إن لم تقدر أن تخطي فلا أقل من أن تعرض عليه عوداً^(١).

المبحث الخامس: معانٍ أخرى لـ (لو)

(لو) للعرض والتحضيض:

والفارق بينهما: أن العرض طلب بلين ورفق، والتحضيض: طلب بحثٌ وإزاج، فالأول نحو: لو تنزل عندنا فتصيبَ خيراً^(٢)، فإنها إذا لم تُحمل على العرض لم يكن لنصب (تصيب) وجه^(٣)، والثاني نحو: لو تأْمِرْ فتَطَاعَ^(٤)، ولا تحتاجان إلى جواب في الرأي الأحسن^(٥).

(لو) الوصلية^(٦):

وتسمى (الزائدة) نحو: الغريب كالأعمى ولو كان بصيراً، وزيد ولو كثر ماله بخييل، ولا تستدعي جواباً على المشهور، فهي كإِنْ الوصلية الزائدة التي يؤتى بها لوصل الكلام بعضه ببعض، وتقوية معناه، وهذا القسم أقلُّ الأنواع استعمالاً في فصيح الكلام، وقد يمكن تحريره على قسم آخر من أقسام (لو).

الدراسة التطبيقية:

لم أقف على نصوص في صحيح البخاري حُملت على معنى من هذه المعاني.

(١) انظر: عمدة القاري / ١٥ / ١٧٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب / ٣٥٢؛ شرح الأشموني / ٤٣٢؛ التصریح / ٤٤٢؛ شرح قواعد الإعراب / ١٤١.

(٣) انظر: شرح قواعد الإعراب / ١٤١.

(٤) حاشية الصبان / ٤ / ٣٢.

(٥) انظر: النحو الوفي / ٤ / ٥٠٣.

(٦) انظر: أسرار النحو / ٣٠٦؛ الصبان / ٤٣٦؛ النحو الوفي / ٤٥٠٢.

المبحث السادس : مسائل متفرقة متعلقة بـ(لو)

اجتماع الشرط والقسم :

إِذَا اجتمع شرط امتناعي^(١) وقسم ففي المسألة تفصيل على النحو الآتي :

– إِذَا تقدَّمَ الشرط الامتناعي على القسم، تعين كون الجواب للشرط مطلقاً بالاتفاق، سواء سبقهما ما يطلب خبراً أم لا، ووجب إلغاء القسم^(٢)؛ لأنَّ جواب (لو) لا يكون إِلَّا جملة فعلية خبرية، ولا يصح كونه جملة قسمية^(٣).

– إِذَا تقدَّمَ القسم على الشرط الامتناعي ففي المسألة أربعة أقوال :

الأول : أنَّ الجواب للشرط، وحواب القسم ممحض، وهو قول الجمهور، وابن مالك في أحد قوله^(٤)، نحو : والله لو قام زيد لقدمت.

الثاني : أنَّ الجواب للشرط، والشرط وجوابه جواب القسم، وهو قول الفراء، وبعض الكوفيين، ونسبه أبو حيان لابن مالك^(٥).

الثالث : أنَّ الجواب للقسم، ويستغني عن جواب الشرط ؛ لقيام جواب القسم مقامه، على قاعدة اجتماع الشرط والقسم، ومن ذهب إلى ذلك ابن جنِّي، وابن عصفور^(٦)، والرضي^(٧).

الرابع : أنَّ الجواب لهما جميعاً، وهو قول الرمخشري^(٨).

(١) أدواته : لو، ولولا، ولوما.

(٢) انظر: شرح التسهيل / ٣؛ المقاصد الشافية / ٦؛ شرح الأشموني / ٤ / ٢٨ .

(٣) انظر: شرح الكافية / ٤ / ٤٥٩ .

(٤) انظر: شرح التسهيل / ٣؛ المساعد / ٣ / ٢١٦ .

(٥) انظر: البحر المحيط / ٥ / ٤٦ .

(٦) انظر: شرح الجمل / ١ / ٥٢٩؛ ونسبة الرأي له في: البحر المحيط / ٥؛ المساعد / ٣ / ١٧٩؛ الدر المصنون / ٦ / ٥٤؛ شرح الأشموني / ٤ / ٢٨ .

(٧) انظر: شرح الكافية / ٤ / ٤٥٦ .

(٨) انظر: الكشاف / ٢ / ١٩١ .

وقد حكم أبو حيّان على هذا الرأي بأنه "ليس بجيد"^(١). وعلة عدم جودته أن جواب الشرط الامتناعي يخالف جواب القسم، من حيث إن جواب الشرط الامتناعي ممتنع الوقع، أمّا جواب القسم فهو مقدر الوقع، فلا يصحُّ أن يكون الجواب لهما معاً.

ولعلَّ الأول هو الأرجح؛ لأنَّ الشرط الامتناعي سابق على القسم، فهو أولى بالجواب، فالمقسم يقسم على خبر قد مضى، فهو يقسم في الحال على الماضي، فالشرط أسبق في الزمن، وهو أصل في الكلام، لذلك استأثر بالجواب لفظاً ومعنى دون القسم الذي يشاركه في المعنى فقط^(٢).

الدراسة التطبيقية:

وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّاقًا كَانُوا يُؤْدُونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الْكَلَمُ لَقَاتَلُوكُمْ عَلَى مَنْعِهَا

(ح ١٤٠٠، ٢ / ١٠٥)

وَاللَّهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ الْبَيْتِ (ح ٢٧٣١، ٣ / ١٩٣)

وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، جَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

(ح ٢٨١٩، ٤ / ٢٢)

إِنِّي وَاللَّهِ لَوْ جَلَسْتُ عِنْدَ غَيْرِكَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، لَرَأَيْتُ أَنْ سَأَخْرُجُ مِنْ سَخَطِهِ بِعُدُّهِ

(ح ٤٤١٨، ٦ / ٣)

فَوَاللَّهِ لَوْ كَلَفْنِي نَقْلُ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ أَنْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أَمْرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ

(ح ٤٦٧٩، ٦ / ٧١)

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كَانُوا مِنَ الْأَوْسِ مَا أَحَبَبْتَ أَنْ تُضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ (ح ٤٧٥٧، ٦ / ١٠٧)

وَاللَّهِ لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ بَأَيَّتُ فُلَانًا (ح ٦٨٣، ٨ / ١٦٨)

(١) البحر المحيط ٤٥ / .

(٢) أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن الكريم ٢٧٤ .

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ، أَنَّهُ يَجِدُ عَرْقًا سَمِينًا، أَوْ مَرْمَاتَينِ
حَسَنَتَيْنِ، لِشَهِدَ الْعِشَاءَ (ح ٦٤٤)، ١ / ١٣١

وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لِضَحَّكُتُمْ قَلِيلًاً وَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا (ح ١٠٤٤)، ٢ / ٣٤
وَاللَّهِ لَوْ أَسْتَطِعُ الْجِهَادَ لِجَاهَدْتُ (ح ٤٥٩٢)، ٦ / ٤٧

فَوَاللَّهِ لَوْلَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجَرِي مَا حَلَّتِ لِي (ح ٥٣٧٢)، ٧ / ٦٧

وَأَيْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدَ سَرَقَتْ لَفَقَطَتْ يَدَهَا (ح ٣٤٧٥)، ٤ / ١٧٥

وَاللَّهِ لَوْ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ رُفِعَ حَيْثُ رَدَّهُ أَوَائِلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَهَلَّكُوا (ح ٤٨١٩)، ٦ / ١٣٠

التحليل النحوی:

ورد في النصوص السابقة اجتماع الشرط والقسم، مع تقدم القسم، وورد الجواب ماضياً مقترباً باللام، أو بـ(ما)، وورد في موضع ماضياً مثبتاً مجرداً من اللام.
ووفق العرض النحوی للمسألة يترجح كون الجواب للشرط دون القسم، فجواب القسم إذا كان ماضياً يؤكّد باللام وقد معاً، ومن النادر تأكيده باللام فقط. وجواب (لو) يؤكّد باللام فقط مما يدلّ على أنه للشرط لا للقسم^(١).

مجيء (لو) اسمياً^(٢):

استعملت بعض الحروف أسماء، ومنها (لو)، ويجوز فيها في هذه الحال أحد وجهين: الأول: الحكاية، والآخر: إعرابه بما تقتضيه العوامل.

ومنما جاء على الحكاية قول النبي ﷺ: "إِنَّ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ (لو) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ"^(٣).

(١) انظر: المرجع السابق . ٢٧٥

(٢) انظر المسألة في: الكتاب / ٢، المقتصب / ١، ٣٢، ٤، ٢٣٥؛ أمالي ابن الشجري / ٢، ٥٣٨؛ شرح المفصل لابن يعيش / ٦، ٣٠؛ شرح الكافية الشافية / ٤، ١٧٢٢.

(٣) صحيح مسلم (كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز) ٤، ٢٦٦٤، ٢٠٥٢ .

ومن الإعراب قول أبي زبيد الطائي:

لَيْت شِعْرِي، وَأَيْنَ مَنِّي لَيْتُ
إِنَّ لَوْاً وَإِنَّ لَيْتَاً عَنْهُ^(١)

وقول الشاعر:

أَلَامُ عَلَى لَوْ وَلَوْ كَنْتُ عَالَماً
بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفْتَنِي أَوَّلَهُ^(٢)

ومن الأحكام المتصلة بهذه المسألة أنه إذا كانت الكلمة على حرفين، ثانيهما حرف لين، ضُعْفُ الثاني، ففي الشاهدين السابقين ضُعْفت (لو) لما جعلت اسماءً " لأنَّه لا يكون اسم متتمكن على حرفين الثاني منهما واو أو ياء أو ألف ، فإذا سمَّيت بشيء مما ثانية حرف من هذه الحروف، زدت على الحرف الثاني مثله"^(٣)، قال سيبويه: " وأمَّا (لو) و (أو) فهما ساكنتا الأواخر؛ لأنَّ قبل آخر كل واحد منهما حرفاً متحركاً، فإذا صارت كل واحدة منها اسمًا فقصتها في التأنيث والتذكير والانصراف كقصة (ليت) و (إن)، إلا أنَّك تلحق واواً أخرى فتشقق، وذلك لأنَّه ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح "^(٤).

ومنها أنَّ الأداة التي جعلت اسماءً في هذا الاستعمال إنَّ أولت بـ(كلمة) منعت من الصرف، إلا إنَّ كانت ثلاثة ساكنة الوسط فيجوز صرفها، وإنَّ أولت بـ(لفظ) صرفت^(٥).

الدراسة التطبيقية:

باب ما يجوز من اللو (ح—)، ٩ / ٨٥

(١) الديوان ٥٧٨؛ الكتاب ٢ / ٣٢؛ المقتصب ١ / ٢٣٥؛ أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٣٨؛ شرح المفصل لابن بعيش ٦ / ٣٠؛ شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٣.

(٢) من شواهد: الكتاب ٢ / ٣٣؛ المقتصب ١ / ٢٣٥.

(٣) شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ / ٢١١.

(٤) الكتاب ٢ / ٣٢.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٤.

التحليل النحوي:

ورد في عنوان الباب (لو) مقروناً بـ(أل)، وهذا غير جائز؛ لأنَّ (لو) حرف، والألف واللام لا تدخل الحروف، وقد أفاض شرَّاح الحديث في توجيه ذلك، فذكر القاضي عياض أنَّ ذلك غير جائز عند أهل العربية؛ لأنَّ (لو) حرف، والألف واللام لا يدخلان على الحروف، وأنَّه ورد عند بعض رواة مسلم "إِيَّاكَ وَاللَّوْ، فَإِنَّ اللَّوْ مِنَ الشَّيْطَانِ" والمحفوظ "إِيَّاكَ وَلَوْ"، وأنَّ ماورد في الشعر من تشديد الواو (لو) فمحمول على الضرورة الشعرية^(١). وقال ابن الأثير: "الأصل فيه (لو) ساكنة الواو، وهي حرف من حروف المعاني، يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، فإذا سُميَّ بها زيداً فيها وأوْ أخرى، ثُمَّ أَدْغَمَتْ وشُدِّدتْ، حَمْلاً على نظائرها من حروف المعاني"^(٢)، وهذا موافق لما قررَه النحويون.

وذكر ابن حجر أنَّه "يقع في بعض النسخ المعتمدة من روایة أبي ذر عن مشايخه (ما يجوز من أنَّ لو) فجعل أصلها: (أنَّ لو) بهمزة مفتوحة بعدها نون ساكنة ثمَّ حرف (لو)، فأدغمت النون في اللام، وسُهِّلتْ همزة (أنَّ) فصارت تشبه أداة التعريف"^(٣). ونقل عن الكرماني أنَّ في بعض النسخ: ما يجوز من (لو) بغير ألف ولا تشديد على الأصل، والتقدير: ما يجوز من قول (لو)^(٤) قال ابن حجر تعليقاً على ماسبق: "ثمَ رأيته في شرح ابن التين كذلك، فلعلَّه من إصلاح بعض الرواية؛ لكنَّه لم يعرف وجهه، وإنَّ فالنسخ المعتمدة من الصحيح وشرحه متواترة على الأول"^(٥)، أي: على اقترانها بالألف واللام.

(١) انظر: فتح الباري / ١٣ / ٢٢٥ .

(٢) النهاية في غريب الحديث / ٤ / ٢٨٠ .

(٣) فتح الباري / ١٣ / ٢٢٦ .

(٤) المصدر السابق، وانظر: شرح الكرماني / ٢٥ / ٩ .

(٥) فتح الباري / ١٣ / ٢٢٦ .

والراجح كما أورد القسطلاني أنّها جاءت على "القاعدة المقرّرة في بابها، فلا بدّع إِذَاً في دخول علامات الأسماء عليها؛ إذ لم تدخل وهي حرف، إِنَّما دخلت وهي اسم"^(١). وقال الشيخ تقى الدين السبكي: "(لو) إِنَّما لا يدخلها الألف واللام إِذا بقيت على الحرفية، أَمَّا إِذا سُمِّيَ بها فهي من جملة الحروف التي سُمعَت التسمية بها من حروف الهجاء ومن حروف المعاني"^(٢).

فما جاء في هذه المسألة لم يخرج عمّا قررَه النحويون فيها. قال ابن الشجري: "وقد استعملوا حروفاً أسماء على ضربين: ضربُ أعرابوه ونونوه، وضربُ أعرابوه ونونوه وشدّدوا آخره، كما قال:

إِنَّ لِيَتَا وَإِنَّ لَوَا عَنَاءُ

وضربُ جمعوا فيه الألف واللام والتشديد، فمن ذلك ماحكاه الخليل، قال: قلتُ لأبي الدُّقِيش: هل لك في زيدٍ وتمر؟ فقال: أشدُ الْهَلَّ وأوحاه"^(٣).

الخاتمة

دارت هذه الدراسة في فلك حروف المعاني التي تعدُّ جانباً من الجوانب المهمة في علم النحو؛ لكثرة دورانها في الكلام، وعمق أثرها في تأدية المعنى. وقد انتهت إلى نتائج، من أبرزها:

– استعمال (لو) في نصوص الصحيح أظهر لغة ثرّة فياضة، مرتبطة بواقع الناس وتفاصيل معاشهم، مما يجعلها مصدرًا غزيرًا للشواهد على هذا الباب.

– كثرة ورود الحرف (لو) في الصحيح، فقد زادت مواضع وروده على ثلاثة وخمسين موضعًا.

– تنوع أنماط (لو)، وتعددُ أحكامه النحوية، وتشعبُ قضياته، يبيّن الأهمية

(١) إرشاد الساري ١٠ / ٢٨١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الأمالي ٢ / ٥٣٨ . وانظر: العين ٣ / ٣٥٢ .

- التي تبأها هذا الحرف ضمن موضوعات النحو العربي، ويدلُّ على ثراء مدلولاته.
- امتزاج النحو بالمنطق في تناول هذ الحرف في عدد من المؤلفات، جعل دراسته مشوبة بشيء من التعقيد المؤدي إلى إرهاق عقلِيٍّ، يعيق دراسة الأسلوب النحوي بمنهج يتسم باليسر والسهولة.
- جاءت نصوص الصحيح المرتبطة بـ(لو) موافقة لما تقرر في القواعد النحوية.
- (لو) الشرطية الامتناعية هي الأكثر وقوعاً في نصوص الصحيح، وورد استعمالها بمعنى (إنْ) الشرطية وإنْ كان قليلاً.
- تعدد تفسيرات (لو) الامتناعية عند النحويين، إلا أنها - عند التحقيق - ترجع إلى معنى واحد، هو المشهور فيها من كونها حرف امتناع لامتناع.
- تداخل المعنى كثيراً بين (لو) الشرطية، والتي تفيد التمني، وبذا ذلك جلباً من خلال النصوص المتعددة التي وردت محمولة على أحد المعنين.
- للسياق دور كبير في توجيه معنى (لو)، وكذلك روايات الحديث الأخرى ترجح القول بمعنى دون آخر.
- إفاضة شراح الحديث في تناول (لو)، وخصوصاً أنها مرتبطة بأحكام تضبط استعمالها بشكل لا يتعارض وأحكام الشع.
- استعمال (لو) بمعنى التقليل نص عليه عدد من الشرائح، وفاقاً لما ذهب إليه بعض النحويين.
- ورود (لو) المصدرية، وإنْ كان قليلاً.
- لم أقف على نصوص حملت فيها (لو) على معنى العرض أو التحضيض أو الوصلية.
- جاءت (لو) داخلة على (أنْ) فيما يزيد على أربعين نصاً - على اختلاف روايات بعضها - وجاء الخبر فيها فعلاً ولم يرد اسمًا ظاهراً، وهذا جاري على الأغلب في لغة العرب.

- لم يرد جزم الشرط مع (لو) في الصحيح، وهذا موافق لقول أكثر النحويين.
- لم يخرج جواب (لو) في نصوص الصحيح -في مجمله - عن الأطر المقررة عند النحويين، فقد ورد الجواب ماضياً مثبتاً مقترباً باللام، وهذا هو الأكثر في النصوص، يليه الجواب المجرد من اللام، وهذا موافق لما أورده النحويون في هذه المسألة من غلبة الأول على الثاني . وورد جواب (لو) ماضياً منفيأً بر(ما)، وفيها كلها كان مجرداً من اللام، وهذا أقل من سابقه، وجاء مضارعاً منفيأً بر(لم)، وهو أقلها . وقد جاء مضارعاً منفيأً بر(ما) ، وهذا خلاف الأحوال المعهودة في الجواب؛ إذ الأصل أن يكون ماضياً مثبتاً أو مضارعاً منفيأً بر(لم) ، وللنحو توجيه لهذه المسألة . ووردت صورة للجواب لم أقف لها على شواهد عند النحاة، وهي مجيء الجواب جملة فعلية ، فعلها أمر.
- مجيء الشرط والجواب ماضيين هو الأغلب في هذا الباب ، يليه مجيء الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، ثم عكسه، وأقله مجيء الشرط والجواب مضارعين.
- اجتماع الشرط والقسم، ومجيء (لو) اسمياً من القضايا النحوية التي وردت في نصوص الصحيح، وجاءت مطابقة للقواعد النحوية المقررة فيها.
- وقد خرجت الدراسة بتوصيات، من أهمها :
 - الاستفادة من معطيات البحث بتوظيف نصوص الصحيح في مناهج الدراسة، وإثراء المخزون النحوي واللغوي للطلبة.
 - دراسة (لو) ومعانيها في ضوء أحكام الشريعة؛ للارتباط الوثيق بين علوم الشريعة والنحو.
 - النهوض بتحريج الأحاديث والآثار الواردة في المصادر النحوية في الرسائل الجامعية في أقسام السنة وعلومها؛ بغية تنقيتها من الضعف وما لا أصل له، وإن وجدت بعض الدراسات في هذا المضمار، إلا أنَّ الأمر يستلزم جهوداً أكبر.

الملاحق

وقوع الشرط والجواب فعلين ماضيين:

رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص
٣٤٧	٧٧/١	٣٩٠٤	٧٥/٥	٦١٤٤	٣٤/٨
٤٦٧	١٠٠/١	٤٠٢٤	٨٦/٥	٦١٧٤	٤٠/٨
٧٩١	١٥٨/١	٤٠٦٦	٩٨/٥	٦٥٥٧	١١٥/٨
٨٠٨	١٦٢/١	٤١٥٢	١٢٣/٥	٦٦٣٩	١٣٠/٨
١٠٥٢	٣٧/٢	٤٣٣٠	١٥٨/٥	٦٦٥٧	١٣٤/٨
١٣١٤	٨٥/٢	٤٣٣٢	١٥٩/٥	٦٧٣٨	١٥٢/٨
١٣١٦	٨٦/٢	٤٣٣٤	١٥٩/٥	٦٧٥٤	١٥٤/٨
١٤٢٤	١١١/٢	٤٣٧٣	١٧٠/٥	٦٨٤٦	١٧٣/٨
١٤٥٦	١١٩/٢	٤٣٧٨	١٧١/٥	٦٨٥١	١٧٤/٨
١٧٨٥	٤/٣	٤٦٠٦	٥٠/٦	٦٨٥٦	١٧٥/٨
١٧٩٠	٦/٣	٤٤٩٥	٢٣/٦	٦٩٢٥	١٥/٩
٢٦٣٨	٦٨/٣	٤٥٠٠	٢٤/٦	٦٩٩٢	٣٢/٩
٢٥٩٤	١٥٩/٣	٤٥٥٣	٣٦/٦	٧١٤٥	٦٣/٩
٢٦٤٦	١٧٠/٣	٤٦١١	٥٢/٦	٧١٩١	٧٤/٩
٢٧٦٠	٨/٤	٤٦٩٤	٧٧/٦	٧٢١٧	٨٠/٩
٢٧٨٢	١٥/٤	٤٧٠٩	٨٣/٦	٧٢٢٩	٨٣/٩
٢٨٠٦	١٩/٤	٤٩١٨	١٥٩/٦	٧٢٣٠	٨٣/٩
٢٩٤١	٤٦/٤	٤٩٨٦	٢٨٣/٦	٧٢٣٢	٨٤/٩
٣٤٢٤	١٦٢/٤	٥٠٧٣	٤/٧	٧٢٤٢	٨٦/٩
٣٠٣٣	٦٤/٤	٥١٧٨	٢٥/٧	٧٢٨٤	٩٤/٩
٣٠٥٦	٧١/٤	٥١٩٧	٣١/٧	٧٢٢٠	١٠٣/٩
٣١٤٨	٩٤/٤	—	٣٥/٧	٧٢٥٨	١١٠/٩
٣١٦٤	٩٨/٤	٥٣١٠	٥٤/٧	٧٤١٦	١٢٣/٩
٣٢٨٢	١٢٤/٤	٥٣١٦	٥٦/٧	٧٤٦١	١٣٦/٩
٣٣٦٤	١٤٢/٤	٥٣٨٩	٧٠/٧	٧٥٢٨	١٥٤/٩
٣٣٨٧	١٥٠/٤	٥٥٧٦	١٤٠/٧	٤٣٣٧	١٦٠/٥
٣٤٣٧	١٦٦/٤	٦٠٤٨	١٥/٨		
٣٦٥٤	٤/٥	٦٠٧١	٢٠/٨		
٣٦٥٦	٤/٥	٦١١٥	٢٨/٨		
٣٦٥٧	٤/٥				
٣٦٥٨	٤/٥				
٣٧٣٧	٢٤/٥				

وقوع الشرط ماضياً والجواب مضارعاً:

رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص
٢١٠٣	٦٣/٣	٦٧٢٠	١٤٧/٨	٦٩٢٢	١٥/٩

وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً :

رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص
٦٥٤	١٣٢/١	٤٦٢١	٥٤/٦	٦٤٨٦	١٠٢/٨
٦٥٧	١٣٢/١	٤٦٧١	٦٨/٦	٦٦٣١	١٢٩/٨
٧٢١	١٤٥/١	٤٨٤٤	١٣٦/٦	٦٦٣٧	١٣٠/٨
٢٦٨٩	١٨٢/٣	٥١٦	١١/٧	٦٩٠١	١٠/٩
٢٦٩٩	١٨٤/٣	٥١٧	١١/٧	٧٢٢٤	٨٢/٩
٢٨٣٢	٢٥/٤	٥١٢٣	١٤/٧	٧٣٠٨	١٠٠/٩
٣٣٦٤	١٤٢/٤	٥٢٢١	٣٥/٧		
٤١٨٩	١٢٨/٥	٦٤٨٥	٦٤٨٥		١٠٢/٨

وقوع الجواب ماضياً مثبتاً مقترناً باللام :

رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص
٣٤٧	٧٧/١	٤١٥٢	١٢٢/٥	٦٤٨٥	١٠٢/٨
٤٦٧	١٠٠/١	٤١٨٩	١٢٨/٥	٦٤٨٦	١٠٢/٨
٦٥٤	١٣٢/١	٤٣٠٤	١٥١/٥	٦٦٣١	١٢٩/٨
٧٢١	١٤٥/١	٤٣٣٠	١٥٧/٥	٦٦٣٧	١٣٠/٨
١٠٥٢	٣٧/٢	٤٣٣٢	١٥٨/٥	٦٦٣٩	١٣٠/٨
١٣٨٠	١٠٠/٢	٤٣٣٣	١٥٩/٥	٦٦٥٧	١٣٤/٨
١٤٢٤	١١١/٢	٤٣٣٤	١٥٩/٥	٦٧٣٨	١٥٢/٨
١٤٥٦	١١٨/٢	٤٣٨٣	١٧٢/٥	٦٧٨٧	١٦٠/٨
٢٦٨٩	١٨٢/٣	٤٥٠٠	٢٤/٦	٦٧٨٨	١٦٠/٨
٢٧٨٢	١٤/٤	٤٥٥٣	٣٥/٦	٦٨٤٦	١٧٣/٨
٢٨٠٦	١٩/٤	٤٦١١	٥٢/٦	٦٨٥١	١٧٤/٨
٢٨٣٢	٢٥/٤	٤٦٢١	٥٤/٦	٦٩٠١	١٠/٩
٢٩٤١	٤٥/٤	٤٦٩٤	٧٧/٦	٦٩٢٥	١٥/٩
٣١٤٨	٩٤/٤	٤٨٤٤	١٣٦/٦	٦٩٩٢	٣٢/٩
٣٣٦٤	١٤٣/٤	٤٩١٨	١٥٩/٦	٧٢١٧	٨٠/٩
٣٣٨٧	١٥٠/٤	٥٠٧٣	٤/٧	٧٢٢٤	٨٢/٩
٣٦٥٤	٤/٥	٥١٤٥	١٩/٧	٧٢٤٢	٨٥/٩
٣٦٥٦	٤/٥	٥١٧٨	٢٥/٧	٧٢٤٥	٨٦/٩

٩٣/٩	٧٢٨٤	٣١/٧	٥١٩٧	٤/٥	٣٦٥٧
٩٧/٩	٧٢٩٩	٣٥/٧	٥٢٢١	٤/٥	٣٦٥٨
١٠٠/٩	٧٣٠٨	٢/٨	٥٩٧٠	١٥/٥	٣٦٩٨
١٢٣/٩	٧٤١٦	٢٠/٨	٦٠٧١	٢٣/٥	٣٧٣٣
١٥٤/٩	٧٥٢٨	٢٨/٨	٦١١٥	٢٤/٥	٣٧٣٧
١٦٠/٥	٤٣٣٧	٥٤/٨	٦٢٤١	٣١/٥	٣٧٧٩
		٩٢/٨	٦٤٣٧	٥٧/٥	٣٩٠٤
				٨٦/٥	٤٠٢٤

وقوع الجواب ماضياً مثبتاً مجرداً من اللام :

ج/ص	رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث
٩/٧	٥٠٩٩	٤٦/٤	٢٩٤١	١٥٨/١	٧٩١
٣١/٧	٥١٩٧	٦٤/٤	٣٠٣٣	١٦٢/١	٨٠٨
٤٠/٨	٦١٧٤	١٦٦/٤	٣٤٣٧	٣٧/٢	١٠٥٢
٩٣/٨	٦٤٣٩	١٧٢/٥	٤٣٨٣	٦/٣	١٧٩٠
١٧٥/٨	٦٨٥٦	٢٣/٦	٤٤٩٥	١٥٩/٣	٢٥٩٤
		٣٥/٦	٤٥٥٣	١٦٨/٣	٢٦٣٨
		٨٣/٦	٤٧٠٩	٨/٤	٢٧٦٠

وقوع الجواب ماضياً منفياً بـ(ما) :

ج/ص	رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث
١٥/٩	٦٩٢٢	١١/٧	٥١٠٦	٤/٣	١٧٨٥
٧٤/٩	٧١٩١	١٢/٧	٥١٠٧	٦٣/٣	٢١٠٣
٨٣/٩	٧٢٢٩	١٤/٧	٥١٢٣	١٤٧/٣	٢٥٣٦
٨٣/٩	٧٢٣٠	٢٣/٧	٥١٦٥	١٢٤/٤	٣٢٨٣
١١٠/٩	٧٣٥٨	٧٠/٧	٥٣٨٩	٧١/٥	٤٣٧٨
١١٢/٩	٧٣٦٧	٨٣-٨٢/٨	٦٣٨٨	١١٩/٥	٤١٤١
١١٩/٩	٧٣٩٦	١٤٧/٨	٦٧٢٠	١٤١/٥	٤٢٥١
١٣٦/٩	٧٤٦١	١٥٤/٨	٦٧٥٤	١٧٠/٥	٤٣٧٣
				١٨٣/٦	٤٩٨٦

وقوع الجواب أسلوب استفهام:

رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص
٣٣٣٤	١٣٣/٤	٦٦٩٩	١٤٢/٨	٧٣١٥	١٠٢/٩
٤٨٠١	١٢٢/٦				

حذف الجواب:

رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص
٥١٩١	٢٩/٧	٦١١٥	٢٨/٨	٧٢٣٨	٨٥/٩
٥٣٣٢	٥٩/٧	٦٨٥٥	١٧٥/٨		

أحكام متفرقة للجواب:

رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص
٤٣٨٣	١٧٢/٥	٣١٦٤	٩٨/٤		

وقوع الاسم بعد (لو):

رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص
٦٥٤	١٣٢/١	٢٦٨٩	١٨٢/٣	٥٦٢٤	١١٢/٧
٦٥٧	١٣٢/١	٥٦٠٦	١٠٨/٧	٧٠٨٤	٥٢/٩
٧٢١	١٤٥/١				

وقوع (أن) بعد (لو):

رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص
٢٨٦٠	٢٩/٤	٤٥٥٣	٣٥/٦	٦٥٥٧	١١٥/٨
٣٢٨٣	١٢٤/٤	٤٦٦٣	٦٦/٦	٦٥٦٨	١١٧/٨
٣٦٤٦	٢٠٨/٤	٤٩٦٢	١٧٦/٦	٦٧٨٧	١٦٠/٨
٣٨٦٢	٤٧/٥	٥١٦٥	٢٣/٧	٦٧٨٨	١٦٠/٨
٤٣٠٤	١٥٢/٥	٥٤٠٧	٧٣/٧	٧٣٥٦	١٠٩/٩
				٧٣٩٦	١١٩/٩

(لو) للتمني:

رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص
١١٥٧	٥٥/٢	٣٧٣٩	٢٥-٢٤/٥		

(لو) للتمني أو الشرطية:

رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص
٢٦١٢	١٦٣/٣	٤٤٧٦	١٧/٦	٦٥٦٥	١١٦/٨
١٩٥٦	٣٦/٣	٤٤٤٨٣	٢٠/٦	٦٨٣٠	١٦٨/٨

٧٣/٨	٦٣٣١	١١٩/٧	٥٦٦٦	٥٧/٣	٢٠٧١
١٢١/٩	٧٤١٠	١٣٣/٧	٥٧٤٩	٩/٣	١٨٠٨
١٣١/٩	٧٤٤٠	١٥١/٧	٥٨٤١	١٨١/٤	٣٥١٠
١٤٩/٩	٧٥١٦	٥٢/٧	٥٢٩٧	١٢٨/٥	٤١٨٥
٨٠/٩	٧٢١٧	٩٦/٧	٥٥٣٢	١١٨/٦	٤٧٩٠

لو للتقليل:

رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص	رقم الحديث	ج/ص
١٤١٣	١١/٨	٥١٣٥	١٧/٧	٥١٣٥	٦٠٢٣
٢٥٥٥	١١/٨	٥١٤١	١٩/٧	٥١٤١	٦٠١٧
٢٢٣٤	١١٢/٨	٥٠٣٠	١٩٢/٧	٥٠٣٠	٦٥٣٩
٣٥٩٥	١١٢/٨	٥١٤٩	٢٠/٧	٥١٤٩	٦٥٤٠
٣٧٨١	١١٦/٨	٥١٥٣	٢١/٧	٥١٥٣	٦٥٦٣
٣٩٣٧	١٧١/٨	٥١٥٥	٢١/٧	٥١٥٥	٦٨٣٧
٥١٢١	١٧٢/٨	٥١٦٧	٢٤/٧	٥١٦٧	٦٨٣٩
٥١٢٦	٢٢/٨	٥٠٧٢	٤/٧	٥٠٧٢	٦٠٨٢
٥٨٧١	٨٢/٨	٥٠٨٧	٧/٧	٥٠٨٧	٦٣٨٦
٧٥١٢		١٤٨/٩			

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر، أحمد محمد البنا، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- الأحاديث والآثار الواردة في كتاب شرح التسهيل لابن مالك، وتكلمه لابنه بدر الدين – تحريراً ودراسة، ياسر الطريقي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨ هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣ هـ.
- أسرار النحو، ابن كمال باشا، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان.
- أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن الكريم، علي أبو القاسم عون، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٩٢ م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطى، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م.
- الأصمعيات، اختيار الأصمعي، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٧ م.
- إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكّري، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.

- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- أمالی ابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
- أمالی المرتضی، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محبي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، بيروت.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: موسى بنای العليلي، مطبعة العاني، بغداد.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، وبهامشه تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان، والدر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: د. عيّاد الشبيطي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.
- بناء الجملة في الحديث النبوی الشريف في الصحيحین، د. عودة خليل أبو عودة، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠ م.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البرکات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٤٠٠ / ١٩٨٠ م.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العکبri، تحقيق: محمد علي الباجوی، دار الجليل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧-١٩٨٧ م.

- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، المباركفورى، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تحفة الغريب فى الكلام على مغنى اللبيب، الدمامىنى، تحقيق: محمد اللوحي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١١.
- تذكرة النحاة لأبى حيان الأندلسى، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- التذليل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان الأندلسى، تحقيق: د. حسن هنداوى، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- التصریح بهضمون التوضیح للشیخ خالد الأزھری، تحقيق: د. عبدالفتاح البھیری، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ / ١٩٩٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بن أبى بكر الدمامىنى، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفى، الطبعة الأولى، ١٤١٥-١٤٠٣هـ / ١٩٩٥-١٩٨٣م.
- تمییز الطیب من الظبیث فیما یدور علی ألسنة الناس من الحدیث، عبد الرحمن الشیبانی، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- توضیح المقاصد والمسالک بشرح ألفیة ابن مالک للمرادی، تحقيق: عبد الرحمن علی سلیمان، مکتبة الكلیات الأزھریة، الطبعة الثانية.
- التیسیر فی القراءات السبع لأبى عمرو عثمان بن سعید الدانی، عني بتصحیحه: اوتویرتلز، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.
- الجمل فی النحو للزجاجی، تحقيق: د. علی توفیق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- جمهرة الأمثال لأبى هلال العسکرى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عبد الجيد قطامش، المؤسسة العربية الحدیثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.

- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الأربلي، شرح وتحقيق: د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.
- حاشية السندي على سنن النسائي، نور الدين السندي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية محمد الأمير على مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- حجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفعاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- حروف المعاني للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسفالمعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.
- الدرر اللوامع على همم الهوامع،أحمد الشنقيطي، تحقيق: عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، محمد البكري الصديقي، اعتنى به:

- خليل شি�حا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ديوان الأخطل (شعر الأخطل)، صنعة السكري، روايته عن أبي جعفر بن حبيب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب.
- ديوان امرىء القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- ديوان توبة بن الحمير، تحقيق: خليل العطية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد طه، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
- ديوان أبي زبيد الطائي (ضمن شعراء إسلاميون)، صنعته: نوري القيسى، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى (شعر زهير بن أبي سلمى) صنعته: الأعلم الشنتمري، تحقيق: فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوان قيس بن الملوح، رواية أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق: يسري عبد الغني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ديوان كعب بن زهير (شرح ديوان كعب بن زهير)، صنعة الإمام السكري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- ديوان المتلمس الضبعي (شعر المتلمس الضبعي)، تحقيق: حسن الصيرفي، معهد

- المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.
- رصف المبني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- السبعة في القراءت، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
- شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي، تحقيق: عبدالعزيز رياح، وأحمد الدقاد، دار المؤمن للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٨م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي، تحقيق: د.محمد علي سلطاني، دار المؤمن للتراث، دمشق، بيروت، ١٩٧٩م.
- شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه، ومعه شرح الشواهد لمعيني، دار إحياء الكتب العربية.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق: عبدالحميد السيد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تحقيق د.علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- شرح التلخيص في علوم البلاغة، القزويني، تحقيق: محمد هاشم دويدري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٢-١٩٨٢م / ١٤٠٠هـ.

- شرح الحماسة للأعلم الشنتمري، تحقيق: علي الفضل حمودان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.
- شرح سنن أبي داود، بدر الدين العيني، تحقيق: خالد المصري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- شرح شواهد المغني، السيوطي، تصحيح وتعليق: محمد الشنقطي، دار مكتبة الحياة.
- شرح الطبيبي على مشكاة المصابيح، المسمى(الكافش عن حقائق السنن)، الطبيبي، تحقيق: عبدالغفار محب الله وآخرين، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- شرح قواعد الإعراب لحمد بن مصطفى القوجوي، تحقيق: إسماعيل مروء، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- شرح الكافية، الرضي الاسترابادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة فازيونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافعية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- شرح الكرماني (صحيح البخاري بشرح الكرماني)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

- شرح المفصل لابن يعيش، عنيت بطبعه ونشره: إدارة الطباعة المنيرية.
- شرح كافية ابن الحاجب، ابن جمعة الموصلي، تحقيق: علي الشوملي، دار الكندي، ودار الأمل، الأردن، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، تحقيق: جمال أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٩ م.
- شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لمحمد السلسيلي، تحقيق: د. عبدالله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجا، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطى، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، سمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- العين، الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
- غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، قرأ أصله تصحيحاً وتعليقًا عبد العزيز بن باز، قام بإخراجه وتحقيقه: محب الدين الخطيب، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ.
- الفرائد الجديدة، عبدالرحمن الأسيوطى، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.
- الفوائد الضيائية لنور الدين عبدالرحمن الجامي، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية، الجمهورية العراقية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين المناوى، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى، ١٣٥٦ هـ.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع، تحقيق: فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
- الكتاب، سيبويه، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٦ هـ، وبها منه تحصيل عين الذهب للشنتمري.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.
- الكناش في فني النحو والصرف، عماد الدين الأيوبي، تحقيق: رياض الخواص، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م.
- اللامات، الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.

- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق: محمد محبي الدين عبدالحميد، دار القلم، بيروت.
- الحتسب لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، دار سركين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصايبح، أبو الحسن المباركفوري، إدارة البحث العلمية، الجامعة السلفية، بنaras، الهند، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصايبح، أبو الحسن الملا الهروي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل برکات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
- مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- معاني الحروف، علي بن عيسى الرمانى، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعرايب لابن هشام الأنباري، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.

- مفتاح العلوم، السكافكي، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- المفصل علم العربية للزمخشري، دار الجليل، بيروت.
- المفضل في شرح المفصل (باب الحروف)، علي بن محمد السخاوي، تحقيق: يوسف الحشكي، وزارة الثقافة، الأردن، ٢٠٠٢ م.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، السخاوي، صححه وعلق حواشيه: عبدالله الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، تحقيق: عدد من الأساتذة، معهد البحوث العلمية، ومركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٧ م.
- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقرب لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد الجواري، عبد الله الجبورى، مطبعة العاني، بغداد.
- منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، حمزة محمد قاسم، راجعه: عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، دمشق، ومكتبة المؤيد، الطائف، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا يحيى النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢ هـ.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلالي، تحقيق: مصطفى الصادق العربي، الناشر: الكتاب والتوزيع والإعلان والمطبع.
- النحو الوفي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.

- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحیحه ومراجعةه: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي، محمود الطناحي، المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- نيل الأوطار، الشوكاني، تحقيق: عصام الدين الصباعي، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- همع الھوامع في شرح جمع الجواع للسيوطى، تحقيق: عبدالسلام هارون، عبدالعال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠-١٣٩٤هـ / ١٩٧٥-١٩٨٠م.

المجلات العلمية:

- مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، العدد الثاني ١٣٩٥هـ، بحث "الحديث عن لو"، ناجي الطنطاوي.
- مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد الثاني - العدد الرابع ١٤٢١هـ، بحث (رسالة في لو الشرطية)، محمد الطيب الفاسي، تحقيق: صالح الحنتوش.
- مجلة البحوث والدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، العدد الأول، بحث "(أن) الزائدة عند النحوين والمفسرين، مواضعها ومعناها وأحكامها" حسن محمود هنداوي.

البرامج الحاسوبية:

- المكتبة الشاملة.